

A
953.6
I88

الخليج العربي
او
فلسطين ثانية

B. C. W. Library
- 5 MAR 1971
RECEIVED

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

يونيه ١٩٦٩

٥
٦
٧
٨
٩



بسم الله الرحمن الرحيم

في شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٠

RECEIVED
- 2 MAR 1971
B. C. W. Library

في شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

مقدمة

الفصل الاول :

مقدمة تاريخية

الفصل الثاني :

الاطماع الايرانية واقعياً

الفصل الثالث :

الوضع الراهن

الفصل الرابع :

النفوذ الايراني في امارات الخليج العربي

الفصل الخامس :

حقيقة الاطماع الايرانية في الخليج العربي

الفصل السادس :

مستقبل الخليج العربي

مقدمة

منذ أن ظهر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت إلى الوجود وهو يعمل جاهدا وبقدر استطاعته على كشف الاوضاع في خليجنا العربي ، واضحا كل امكانياته ومجندا جميع أعضائه لبسط هذه القضية الخطيرة أمام الرأي العام العربي والعالمي .

ان ما يجري في خليجنا العربي يكاد يكون اخافيا على الكثير من ابناء أمتنا وتكاد تلك المنطقة العزيزة من وطننا العربي أن تطوق بستار كثيف من الصمت يلفه الاستعمار والرجعية حولها حتى لا يطلع الشعب العربي على ما يحاك فيها من مؤامرات ووسائل لطمس عروبة الخليج وابقاء السيطرة الاستعمارية . ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وهو يتقدم للشعب العربي بهذه الدراسة يلفت نظر الشباب العربي الى ان قضية الخليج لا تقل خطورة عن قضية فلسطين بل ان ما يحدث في الخليج العربي ما هو الا صورة أخرى لما حدث في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ وفي الفترة التي جندت الصهيونية كل امكانياتها لتنظيم هجرة اليهود الى فلسطين .

وقبل حلول عام ١٩٧١ ، فان الاتصالات والاجتماعات مستمرة بين جميع الاطراف ذات المصلحة المشتركة في الخليج العربي لعمل اللازم وسد الفراغ العسكري الناتج عن سحب جميع القوات البريطانية من الخليج . وفي الحقيقة لابد من أن نذكر هنا ان بريطانيا لا يمكن ابدا ان تتخلى عن مصالحها البترولية ولذلك فهي تعد العدة - بعد أن وجدت صعوبة في تحمل نفقات وجودها العسكري - وتجنّد جميع القوى ذات المصلحة المشتركة لخدمة اهدافها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة . ان ادعاء الحكومة الايرانية بملكيتها لبعض مناطق الخليج بالاضافة الى الهجرة الاجنبية المنظمة كلها أمور خططت لها بريطانيا منذ مدة بدعوى المحافظة على « ميزان القوى » لمنع التغلغل الشيوعي على حد زعم بريطانيا .

ومحاولات بريطانيا وغيرها من دول المنطقة الرجعية على تشجيع حكام الامارات على اقامة اتحاد فيما بينهم ما هو الا خطة محكمة لخدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، ولا شك ان الهدف من « الاتحاد بين امارات الخليج » ليس حماية الشعب العربي في الخليج من الهجرة الاجنبية والحفاظ على وحدة اراضيه ، واستخراج خيرات البترول من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى شعب المنطقة •

وماذا عن الحركات التحررية في الخليج العربي ؟ لقد وعى شعب المنطقة العربي تلك المؤامرات وقد تجسد هذا الوعي في ثورة ظفار قبل سنوات • وقد اتخذت هذه الثورة - خصوصا بعد استقلال جنوب اليمن وانسحاب بريطانيا من قاعدتها في عدن - النضال والكفاح ضد الاستعمار والرجعية وسيلة لحماية مصالح الشعب العربي ودرء الخطر الاجنبي عن ارضه •

ولذلك فنحن نناشد الشباب العربي أن يجندوا جميع امكانياتهم لشرح هذه القضية في جميع المجالات العربية والدولية • ونناشد القوى الثورية والتقدمية في الوطن العربي مساندة الشعب العربي في الخليج في نضاله ضد الاستعمار والرجعية والهجرة الاجنبية •

الهيئة التنفيذية

الفصل الأول

مقدمة تاريخية

بريطانيا والخليج

بتنفيذ الاستراتيجية البريطانية الجديدة شرق السويس تدخل منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعها مع الاطماع الاستعمارية والتوسعية •

ويبدو من كل ظواهر هذه المرحلة التي بدأ تنفيذها بالفعل قبيل اعلان بريطانيا عن استراتيجيتها ، انها أكثر خطورة من جميع مراحل الصراع الاستعمارية التي شهدتها هذه المنطقة طوال الثلاثة قرون الاخيرة ، كما انها أشد ضراوة نتيجة لاسلوب التكتل والتنسيق الذي ينتهجه جميع الاستعماريون والرجعيون الطامعون في هذه المنطقة الان فيما بينهم • والنقطة الأكثر اهمية ان معسكرهم قد اتسع بتركيز اهتمام بعضهم بالمنطقة ، بعد ان كانت أقل جدية ، وبظهور البعض الاخر الى السطح بعد ان كان يتردد في الاعلان عن اطماعه صراحة •

عندما دخلت بريطانيا الخليج العربي لأول مرة ، كان هدفها التحكم فيه على أساس انه أفضل طريق يوصلها الى مستعمراتها الكبرى - الهند ، ومن أجل ذلك سلكت مختلف السبل السياسية والعسكرية للسيطرة عليه ، وجعله خاضعا لها •

ولقد استغلت بريطانيا تفوقها البحري في القرنين الثامن والتاسع عشر في المحيط الهندي والخليج العربي ، ووجود بعض العملاء والحلفاء لها في المنطقة ، فقامت بعدة غزوات بحرية الى منطقة الخليج (من الهند) متحججة في ذلك باسباب عدة كمحاربة القرصنة وتجارة الرقيق ، والمحافظة على الوضع الراهن ، ومناصرة حليف •• الخ ، الحجج التي كان وراءها دائما رغبة الاستعمار البريطاني في التوسع والسيطرة •

وقبل استقلال الهند ، كانت بريطانيا قد وفرت الظروف والاموضاع التى مكنتها من السيطرة الثامة على منطقة الخليج ، بعد ان استخدمت القوة العسكرية فى تجزئة المنطقة الى دويلات صغيرة واضعاف حكوماتها ، وفرض معاهدات جائرة عليها ومن ثم تطوير هذه المعاهدات من معاهدات جزئية حول مواضيع معينة (كمحاربة القرصنة مثلا) الى حماية ، الى استثمار مباشر وشامل معتمدة فى ذلك على القوة العسكرية ، ومجموعة من العملاء الذين قبلوا السير فى ركابها فى سبيل المشاركة فى استغلال شعب المنطقة ، عن طريق بقائهم كوجوه « وطنية » للحكم الاستعمارى .

وخلال هذه الفترة الطويلة ، وحفاظا على مصالحها كانت بريطانيا تدعى دائما ان سياستها هى « المحافظة على الوضع الراهن » وقد انتهجت هذه السياسة لكى تضمن مصالحها فى أكثر من جزء او فى دولتين متنازعتين وذلك حتى تكسب كل الاطراف الى جانبها ، وقد بدت هذه السياسة أكثر وضوحا واستعمالا من قبل الانجليز تجاه ادعاءات ايران فى البحرين ، وفى المحاولات التى قامت بها ايران لاحتلال البحرين ولكن بريطانيا ما ان تجد ان مصالحها مهددة حتى تتدخل عسكريا لحماية هذه المصالح متخيلة عن هذه السياسة .

وعندما استقلت الهند عن بريطانيا سنة ١٩٤٧ كان من المفروض ان تتخلى بريطانيا عن الخليج باعتبار ان اهميته تكمن فى أنه ليس الا طريقا الى الهند (المستعمرة) ولكن الذى حدث أن بريطانيا زادت تمسكا بالخليج ، وقررت البقاء فيه ، والسبب هو تدفق ثروة جديدة فيه وهى البترول الذى اكتشف لأول مرة فى البحرين سنة ١٩٣١ ومن ثم فى بقية امارات الخليج (الكويت ١٩٤٦ ، قطر ١٩٤٩ ، ابو ظبى ١٩٦٠ ، واخيرا فى عمان الداخل) .

الآن وقد أحدث تدفق البترول انقلابا اقتصاديا واجتماعيا (ليس هنا مجال الحديث عنه) كان من المفروض ان يقفز بمستوى شعب المنطقة المعيشى نتيجة لضالة عدد السكان بالنسبة لضخامة عائدات البترول ، غير ان الذى حدث أن هذه الثروة تعرضت لابشع عملية استغلال من قبل الاحتكارات وشركات النفط الامريكية والاوربية ، ومن قبل مجموعة الحكام العملاء الذين اعتقدوا ان عائدات البترول ملكا خاصا بهم ، وبذلك أصبح الهدف الرئيسى للوجود الاستعمارى البريطانى والامريكى بعد ذلك فى الخليج هو استغلال الثروة البترولية ، فى منطقة الخليج

الذى يشكل الآن ٧٥ ٪ من استهلاك أوروبا ، أما الولايات المتحدة الامريكية فانها ترى أنه من الحكمة استيراد جزء من استهلاكها ، وذلك للمحافظة على ابارها من النضوب .

ومن المصادر الغربية التى تؤكد أهمية بترول الشرق الاوسط الذى يشكل بترول الخليج العربى جزءا أساسيا منه من هذه المصادر الكراس الذى أصدره فى شهر مارس ١٩٦٧ معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن تحت عنوان « مصادر النزاع فى الشرق الاوسط » وقد جاء فى هذه الوثيقة ان بريطانيا أكثر اهتماما ببترول الشرق الاوسط فهى تملك وحدها ثلث موارده كلها ، وتستعمل الان سنويا ٧٠ مليون طن تتوقف بدونها كل مظاهر الحياة فى الجزيرة البريطانية ، وستوف تزايد هذه الكمية المطلوبة لبريطانيا من بترول الشرق الاوسط الى ٢٠٠ مليون طن سنويا فى ظرف عشرين سنة فضلا عن أرباحها الطائلة من عملياته المتعددة .

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية جاء فى الوثيقة « الولايات المتحدة تملك وحدها ٥٣ ٪ من موارد البترول فى الشرق الاوسط ، وهى لا تعتمد عليه الان فى احتياجاتها الخاصة ، ولكن أرباحها من عملياته طائلة ، وهى على أى حال سوف تحتاج الى استعمال الكثير منه فى المستقبل فالتقدير انه فى العشرين سنة القادمة سوف يزايد استهلاكها من البترول فى الولايات المتحدة عن انتاجها منه بمقدار ٢٦٠ مليون طن كل سنة » .

ومع هذه الاهمية الاقتصادية التى ينظر الاستعمار الغربى من خلالها الى منطقة الخليج العربى - كجزء حيوى من منطقة الشرق الاوسط - فان هناك أهمية أخرى ، وهى الاهمية الاستراتيجية ولقد كانت هذه الاهمية تكمن قديما فى أن هذه المنطقة هى أفضل طريق الى الهند ، أما فى وقتنا الحاضر فهو كما تقول الوثيقة البريطانية نفسها بالنسبة لبريطانيا « طريق استراتيجى عالمى ، وذلك بحكم روابطها المختلفة بشرق أفريقيا ، وباسيا واستراليا » .

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فانه « طريق استراتيجى عالمى للمواصلات ، فضلا عن أن قناة السويس أفضل طريق بحرى بين الاسطول الأمريكى السادس - أقوى مظاهر الوجود العسكرى الأمريكى

فى البحر الابيض والمناطق المطلة عليه - وبين الاسطول الامريكى السابع ، أقوى مظاهر الوجود الامريكى العسكرى فى المحيط الهندى وبحار الصين والمناطق المطلة عليها » .

ومن أجل ذلك فقد عملت بريطانيا كما تقول الوثيقة البريطانية أيضا على تأمين المنطقة عن طريق النفوذ السياسى والارتباط بالقوى المحلية والوجود العسكرى « كيف ١٩٠٠ ؟؟

ان المراحل التى مر بها الاستعمار البريطانى وهو فى طريقه الى تشديد قبضته على هذه المنطقة وتوسيع احتلاله لها ، كانت تتستر دائما لتحقيق هدفها هذا ، والوقوف أمام الطامعين الآخرين وراء سياسة «المحافظة على الوضع الراهن» ولقد استطاعت بريطانيا عن طريق هذه الحجة السياسية تحقيق هدفها فى الماضى ، والتخلص من كثير من أمثال هؤلاء كالفرنسيين والفرس والسعوديين والعثمانيين » .

ولقد استمرت بريطانيا طوال الثلاثين سنة الاخيرة تمارس نفس السياسة ضمن خطين الاول - باستغلال المعاهدات الجائرة ، وغير المتكافئة ، المعقودة بينها وبين حكام امارات المنطقة والتى تمنح بريطانيا كل الصلاحيات فى التحدث باسمها ، واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالشئون الخارجية (فقط) نظريا ، وعمليا بالتدخل فى الشئون الداخلية أيضا ..

الثانى - وبما أنه لم يبق سوى ايران دولة طامعة فى الخليج (على الاقل بشكل ظاهر وعملى) وبوجود بريطانيا فى ايران ، فقد اتخذت بريطانيا موقف مجاملة الطرفين ايران وامارات الخليج - على أساس المحافظة على علاقاتها الطيبة مع الطرفين ، وفى نفس الوقت اتخاذ موقف ايران والذى يطالب بضم هذه الاجزاء من الوطن العربى (حجة تهديدية) تستخدمها بريطانيا ضد امارات الخليج (وخاصة البحرين) للحصول منها على امتيازات وتنازلات جديدة ، كالحصول على امتياز هجحف بالنسبة لتأجير قاعدة جديدة أو أعطائها مجالا أوسع للتحرك ضمن النطاق العسكرى أو ضمن الوضع الداخلى ، حتى وصل الامر الى حد ادعاء الانجليز ان حكام البحرين (مثلا) لا يريدون الاستقلال ، او تخلى بريطانيا عنهم ، خوفا من احتلال ايران لبلدهم !!

وتطور الوضع خلال السنوات العشر الاخيرة من المجاملة السياسية

والمحافظة شبه المحايدة على «الوضع الراهن» الى عمل تنسيق موحد بين الاستعمار البريطانى وايران ، ثم دخلت اسرائيل (ضمن هذا التنسيق المصلحى) بواسطة الصهاينة الايرانيين والمتجنسين بجنسيات امارات الخليج وهذا ما يقودنا الى استعراض المراحل التى قطعتها ايران فى مطالبتها بامارات الخليج (وعلى رأسها البحرين) .

الاطماع الابرائية

مع تغيير الظروف الدولية ، تغيرت محاولات ووسائل ايران فى تحقيق اطامعها فى الخليج العربى ويمكن تلخيص المحاولات التى قامت بها ايران فى تحقيق هذه الطاماع فى ما يلى : -

- (١) محاولات غزو عسكرية بهدف احتلال البحرين وغيرها .
- (٢) تدبير مؤامرات سياسية ، الهدف منها اخضاع البحرين تحت نفوذها السياسى .
- (٣) تقديم مجموعة من المذكرات والاحتجاجات الى بريطانيا والهيئات الدولية تدعى فيها ملكيتها للبحرين وبقية امارات الخليج العربى .
- (٤) تنفيذ مخطط سرى طويل الامد بالتعاون مع الانجليز والصهاينة (عسكرى وسياسى) استعدادا لخطة انقضاى مرتقبة .

وبالنسبة لمحاولات الاحتلال فقد قام الايرانيون بعدة محاولات لاحتلال اجزاء من مناطق الخليج العربى ، وتركزت هذه المحاولات على البحرين وذلك ضمن الفترة بين سنة ٦١٥ - ١٨١٢ م ، وفى العصور القديمة لم يسيطر الايرانيون على البحرين الا قرنا واحدا بين سنة ٦١٥ - ٧٢٣ ، فى عهد الاسرة الساسانية ، وقد زال سلطانهم عنها بعد ان فتحها العرب المسلمون ، اعاد الايرانيون احتلالهم للبحرين بعد ذلك عام ١٦٢٢ م ، ولكن سلطتهم لم تكن مباشرة ومنظمة تتخللها الاضطرابات وبعد استيلاء العرب عليها ، استردها فادر شاي عام ١٧٣٦ ولكنه قتل واستردها العرب عام ١٧١٧ كما حدثت غزوات متفرقة فى عام ١٧٨٣ بين العرب والفرس أما المحاولة الفاشلة قبل الاخيرة التى قام بها الفرس لاحتلال البحرين فكانت سنة ١٨٢٠ ، وكانت رد فعل للتدخل البريطانى فى الخليج وقد منحت بريطانيا فارس بعض السفن ، وطلبت

الجزيرة معدات عسكرية تحت حراسة شلة من الجيش الإيراني ويشروعون في بناء مطار حربي هناك . (٢)

وكانت هذه الخطوة التي حدثت في مايو ١٩٦٤ هي الأخيرة في المراحل التي اتبعتها إيران لاحتلال هذه الجزيرة العربية ، ولا شك انها طريقة غريبة ، نظرا للهدوء الذي تمت فيه ، ويرجع ذلك في اعتقادنا الى سبب أساسي هو ان هذه الجزيرة إحدى جزر الخليج العربي الكثيرة والمجهولة ، ورغم اننا لا نعرف بالضبط لمن تتبع من الامارات الا انه من المرجح انها إحدى جزر إمارة أبو ظبي ، المجهولة العدد حتى الان والتي يقدرها الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي السابق بمائة واثنين وعشرين جزيرة !

ويأتي موقع جزيرة صرى في منتصف الخليج العربي تقريبا بين بوموس وداس التابعة لأبو ظبي وتبعد عن جزيرة بوموس (التي حاولت إيران احتلالها) كما يقدر الذين زاروها بحوالي ساعتين باللنش الصغير (ثمانية اميال تقريبا . ولا نعرف بالضبط أي من القبائل العربية كانت تسكنها . الا أن معلومات أبناء المنطقة تقول ان عدد سكانها كان في الخمسينيات حوالي ٥٠٠ نسمة تناقص هذا العدد بعد أن هاجر منها هؤلاء السكان الى البحرين والكويت وقطر طلبا للرزق) حتى أصبح ٥٠ نسمة فقط حين وزع عليهم الإيرانيون الرشاوى في سنة ١٩٦٣ .

وبذلك توفرت كل العوامل التي ساعدت إيران على احتلالها بالطريقة التي نفذت بها عملية الاغتصاب ، دون أن تجد أية مقاومة او احتجاج . منفذة ما كانت تنوى تنفيذه في جزيرة بوموس التي حاولت احتلالها قبل شهرين فقط ، من اتمام عملية اغتصابها لجزيرة صرى .

وقد سبق للبرتغاليين ان احتلوا هذه الجزيرة وحفروا فيها بئرا تسمى (بوصور) كما أنها جزيرة جبلية وزراعية أيضا ، حيث يقدر عدد أشجارها ونخيلها بحوالي ٦٠٠٠ شجرة ونخلة كما أن فيها أرضا واسعة مهيئة لهبوط الطائرات لم يعرف من انشائها .

وكما احتلت إيران جزيرة صرى احتلت أيضا جزيرة «هنجام» العربية بطريقة لا تختلف عن الطريقة التي اتبعتها في احتلال صرى . . .

وقد بدأت الخطوة التمهيدية الاولى لاحتلال هنجام سنة ١٩٤٩ عندما طلبت حكومة إيران من الشيخ أحمد بن عبيد بن جمعة المكتوم من قبيلة

حكومة طهران من حكام ساحلها الشرقي وأغلبهم من العرب تجميع ما يستطيعون من السفن للقيام بمحاولة الغزو هذه ولكنها منيت بهزيمة منكرة . وفي عام ١٨٢٢ لجأت إيران الى الطرق الدبلوماسية لتأكيد ملكيتها للبحرين فعقد حاكم شيراز اتفاقا مع وليم بروس (الحاكم العام البريطاني في الخليج) تذكر مقدمته أن جزر البحرين كانت دائما تابعة لفارس حتى احتلها العرب سنة ١٧٨٣ ، ثم تتعهد بريطانيا بمساعدة إيران اذا ما رغبت الأخيرة غزو البحرين . ولكن هذا الاتفاق لم يدخل مرحلة التنفيذ لامتناع كل من حكومة بومبي ، وشاه إيران عن توقيعه ، وبذلك أصبح باطلا ، وبطلان هذا الاتفاق لجأت إيران الى محاولة أخيرة لغزو البحرين في أواخر سنة ١٨٢٢ ولكنها لم تكن أحسن حظا من المحاولات التي سبقتها . (١)

وان كانت محاولة الغزو - والاحتلال - هذه الأخيرة بالنسبة للبحرين ، فان إيران قد قامت بمحاولات أخرى (بعضها نجح) في احتلال مناطق أخرى من الخليج العربي ، في وقت متأخر قليلا عن آخر محاولة لها لغزو البحرين .

من هذه المحاولات احتلال إيران لجزيرة « صرى » « وهنجام » وفشلها في احتلال جزيرة ثالثة هي جزيرة «بوموس» .

تقع جزيرة «صرى» بين جزيرتي داس التابعة لإمارة أبو ظبي ، وبوموس التابعة لإمارة الشارقة وقد بدأت أول خطوة إيرانية لاحتلالها سنة ١٩٢٥ عندما وصلت بها بعض قطع من الاسطول الإيراني تحت قيادة « دربابيكيه » الذي أبلغ سكان الجزيرة بعد أن نزل وجيشه « أن إيران ستنشئ في جزيرتهم صرى - جمر ك . وانها ستعفى السكان من رسومهم » .

ويبدو ان إيران عادت وتراجعت بعد ذلك عن خططها لان الموقف ظل غامضا وهادئا حتى فبراير ١٩٦٣ ففي هذا الشهر وصل الى جزيرة صرى بعض المسؤولين الإيرانيين ووزعوا مبلغا من المال على سكانها ، ذكرت الانباء أيامها أنه كان بمعدل ٢٠٠٠ تومان إيراني لكل فرد . . . أن اسباب توزيع هذه الرشوة لا زالت مجهولة حتى الان ، الا أن من الواضح انها كانت مقابل ولاء سكان هذه الجزيرة لإيران وأكبر دليل على ذلك ما حدث في شهر مايو ١٩٦٤ حينما أخذ الإيرانيون ينزلون الى

بنى ياس حاكم جزيرة هنجام أن يمنحها مرفأ في الجزيرة مقابل رسوم تدفعها السفن الايرانية المارة بالجزيرة ووافق الشيخ على طلب حكومة ايران ، وتدخلت بريطانيا لتشرف بنفسها على مرور هذه السفن وبعد عام وافق شيخ جزيرة هنجام على طلب آخر لحكومة ايران باقامة موظف ايراني في الجزيرة يكون مشرفا على مرور السفن الايرانية بالجزيرة .

ولكن هذا الموظف قتل ؟! ولم يمض على وصوله الى الجزيرة أكثر من ستة شهور ورغم أن ظروف قتله غامضة الا ان ايران اتخذت من هذا الحادث حجة لاحتلال الجزيرة فأرسلت قوة عسكرية احتلت بها جزيرة هنجام وطردت منها سكانها العرب البالغ عددهم حوالي الستة آلاف نسمة لجأ قسم كبير منهم الى قرية (خصب) التابعة لرأس الخيمة ، والقرية من رأس ماسندام وهم حوالي ٥٠٠ عائلة والقسم الباقي لجأ الى دبي والبحرين وبقيت مناطق الخليج العربي ، وبعد أن احتلت ايران جزيرة هنجام قتل حاكمها في ظروف غامضة أيضا ولكن المطالبة بها من قبل ابناءها لم تتوقف وحين جاءت حكومة مصدق الى الحكم في ايران طالب باستعادة الجزيرة ، وعودة شعبها العربي ، الشيخ جمعه بن ثاني بن جمعه المكتوم وفعلا سافر الى ايران بواسطة ثلاثة تجار ايرانيين - ووافقت حكومة مصدق على اعادة الجزيرة الى أهلها بشرط أن يظل ولاؤها لايران ولكن الشيخ جمعه رفض ذلك ولم يلبث ان مات هو الآخر بطريقة مفاجئة وغامضة .

وبقى بعد ذلك شقيق الشيخ جمعه . . ويدعى الشيخ عبيد بن ثان بن جمعه المكتوم في دبي يطالب بعودة الجزيرة الى أهلها ولكن حكومة ايران - بواسطة أحد كبار عملائها في دبي - اشترته بمبلغ كبير من المال ، في مقابل سكوته عن الاغتصاب الايراني لجزيرة هنجام . (٣)

وهكذا احتلت ايران جزيرة هنجام بنفس الطريقة الاستعمارية (المراحل) التي نفذتها في احتلالها لجزيرة صرى ، وحاولت تنفيذها في احتلال جزيرة بوموس بعد ذلك ٠٠٠٠ ففي ٦٤/٣/٦ قامت قطع من الاسطول الايراني باحتلال جزيرة «عين بوموس» التابعة لامارة الشارقة في الخليج العربي ، بعد ان احاطت بها ومنعت أى اتصال بينها وبين السواحل القريبة ، وقد ذكرت الانباء وقتها أن القوات الايرانية طردت شركة امريكية كانت تنقب عن البترول في الجزيرة . وظلت ايران

تحتل هذه الجزيرة لأكثر من عشرين يوما حتى انكشفت مؤامرة الاحتلال وتبين أن بريطانيا كانت تعلم ، وأنها تواطأت مع ايران لتنفيذه ان لم يكن قد اتفقت معها ضمن مخطط مصلحي موحد .

وما ان انكشفت عملية الاحتلال حتى سارعت الدول العربية ، والرأى العام العربى الى الاحتجاج عليه ، وفضحه ، والتهديد باتخاذ موقف حازم تجاهه مما أرغم ايران ومن ورائها بريطانيا على التراجع والانسحاب بعد أن لجأت في أول الامر - على لسان وزير خارجيتها الذى كان يومها يزور الكويت زيارة «ودية» - الى تكذيب النبأ من أساسه ، بينما اعلن حاكم الشارقة رسميا « ان ايران احتلت فعلا جزيرة عين بوموس وأقامت فيها فنارا لارشاد السفن الايرانية ، ولكنها عادت وانسحبت مع فنارها » وان ذلك قد تم بعلم الانجليز الذين خولوا ايران سلطة انشاء عدة فنارات في أكثر من جزيرة في الخليج العربى .

أما ابرز المؤامرات السياسية التي حاولت ايران تنفيذها في نطاق تحقيق اطماعها في الخليج العربى ، فهي المؤامرة التي استغلت ايران فيها ظروف مرحلة الصراع على السلطة بين أفراد العائلة الحاكمة في البحرين (النصف الثانى من القرن التاسع عشر) ففي هذه الفترة كان الصراع على أشده بين محمد بن عبد الله الذى التجأ الى السعودية واخذ يطالب بالسلطة على البحرين من محمد بن خليفة حاكم البحرين ، الذى فشل فى حمل بريطانيا على ملاحقة عدوه (محمد عبد الله) الى داخل جزيرة العرب والقضاء عليه فأخذ يعتمد على نفسه فى ذلك ويتحدى بريطانيا بخطوات فردية يتخذها ومن هذه الخطوات دعوته لوكلاء من بغداد أو طهران للاقامة فى بلاده (الدولة العثمانية والدولة الفارسية) وقد استغلت فارس هذه الظروف فاخترت أحد الاشخاص المعروفين بعدائهم للانجليز ويدعى ميرزا فهدي خان ليمثلها فى البحرين وقد استطاع هذا المبعوث الفارسى بعد مجهود كبير ان يقنع حاكم البحرين بافضلية اعلان تبعيته لفارس والاعتراف بسيادتها ودفع جزية سنوية لحكومة طهران . (٤)

ولكن هذا الاتفاق - المؤامرة - لم يوضع موضع التنفيذ لعلم حاكم البحرين أنه لن يتنازل عن سلطته ولعجز ايران عن امتلاك القوة البحرية الكافية التى تؤهلها الى احتلال البحرين أو حمايتها ثم وتدخل بريطانيا

بتحذيرها فارس ، وفرض شروط استعمارية قاسية بالقوة على البحرين . وبذلك تحول هذا الامل الذي كان يداعب حكام فارس الى مجرد ادعاء أجوف يضاف الى سلسلة ادعاءاتهم بملكياتهم للبحرين .

وان تركزت ادعاءات ايران حول البحرين بشكل خاص ، الا أن اطماعهم في جميع امارات الخليج العربي واضحة من خلال ظواهر عدة وقد أشار المسئولون الايرانيون ، واجهزة الاعلام الايرانية عدة مرات في تصريحات وكتابات مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر ، تأكيد ايران حتى الان على فارسية الخليج ، ومحاربتها لعروبتها ، ولم تكتف ايران باعلان ذلك من جانبها بل هى تعمل دائما على فرضه على الآخرين ومن المواقف الايرانية فى هذا السبيل ، حادث الطائرة الكويتية التى احتجزتها حكومة ايران فى مطار طهران - اواخر عام ١٩٦٦ - لاحتواء أوراقها الرسمية على كلمة (الخليج العربى) . والموقف الآخر الاحتجاج التحذيرى الذى قدمته ايران الى كل الاطراف المعينة باصدار عملة (ريال الخليج العربى) وطلبها بان تكون باسم ريال الخليج الفارسى أو الخليج فقط .

وفى نطاق التصريحات فاننا ننتقل هنا الى تصريح حلتجى ميرزا رئيس وزراء ايران سنة ١٨٤٠م الذى رد فيه على خطاب لابردين وزير خارجية بريطانيا والذى نفى فيه أحقية ايران فى الخليج ، فقد جاء فى المذكرة التى رفعها رئيس وزراء ايران ردا على هذا الخطاب ان الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة ان الخليج الفارسى من بداية شط العرب الى مسقط بجميع جزائره وموانيه بدون استثناء ينتمى الى فارس بدليل ان الخليج العربى يسمى بالفارسى . (٥)

ومن امثلة ما تردده أجهزة الاعلام فى ايران مقال لصحيفة «كيهان» الايرانية الذى نشرته ابان الضجة التى أثارت حول محاولة ايران احتلال جزيرة عين بوموس واذاعة راديو الاهواز وقد جاء فى هذا المقال « ولا يسعنا الا التأكيد بأن ايران ستدافع بقوة وصمود عن حقوقها فى الخليج الفارسى انها ستحترم حقوق الآخرين ما داموا يحترمون حقوق ايران ولا يمسون بمصالح بلادنا المشروعة . . »

واذا ما انتقلنا الى البحرين هدف ادعاءات ايران واطماعها المباشرة لوجدنا ان ايران دأبت دائما فى ادعائها بالبحرين على تجميع مختلف

الاسباب والوقائع لتحرفها، ومن ثم تعتمد على كحجج ادعائية تطالب على اساسها بالبحرين .

وقد حاولت ايران أن تشمل هذه الحجج النواحي التاريخية ، الجغرافية والعملية لاثبات ان البحرين جزء من ايران وان سكانها مواليين لها .

وقد اعتمدت الحجج الايرانية على أن ايران سبق ان احتلت البحرين وحكمتها . . . وقد بينا فى أول البحث ، فترات هذا الاحتلال ونوعية هذا الحكم ، التى لا تختلف عن أية غزوات وقعت فى التاريخ وتعرضت لها كثيرا من البلدان ومنها ايران حيث فتحها العرب ، وحكموها عن طريق البحرين وفى فترة أخرى ساعدت البحرين ايران نفسها على تحرير جزء من اراضيها (بندر عباس) من سيطرة البرتغاليين .

ومن الناحية الجغرافية تدعى ايران ان البحرين جزء من اراضيها ، وانها تشكل بجزرها ولاية من ولايات (امبراطورية ايران) بينما الحقيقة ان جزر البحرين كما تشير بذلك الابحاث الجيولوجية الحديثة التى قام بها بعض الخبراء كانت متصلة بالساحل الشرقى من الجزيرة العربية ، وانما فصلت عنها نتيجة بعض حركات القشرة الارضية فى العصور الجيولوجية المختلفة ، والجزر المتناثرة فوق البحر وفوق ستطحه بين البحرين والساحل العربى خير دليل على ذلك .

ثم ان نظرة على الخريطة كافية لتظهر لنا جزر البحرين محيطة بها دولتان عربيتان قطر من الشرق وساحل المملكة العربية السعودية من الغرب ، كما ترىنا بوضوح ان البحرين اقرب نقاطها لا تبعد عن الساحل العربى الشرقى أكثر من اثنتى عشر ميلا فى حين تفصلها عن اقرب ميناء ايرانى (بوشهر) على الساحل الاخر مائة وثمانين ميلا .

والمعروف أيضا ان البحرين اسم كان يطلق على المنطقة العربية الممتدة بين الكويت حتى عمان أما قبل ذلك فقد كانت هذه الجزر تعرف باسم (أوال) وأوال اسم لصنم كان يعبد بنو وائل وهم قبائل عربية سكنت هذه الجزر مع قبائل عبد قيس العربية قبل الاسلام بزمان طويل .

واذا ما انتقلنا الى بعض الوقائع التاريخية المحددة التى تتخذها ايران

حجة لمطالبتها بالبحرين سنة انها هي الاخرى حججا واهية ، وغير معتمدة على أى اساس منطقي أو قانوني ، ومع ذلك فايران ضمنيتها اكثر من عشرين مذكرة رفعتها الى بريطانيا (مع الحجج التى ذكرناها آنفا) ، كما تضمنتها العديد من المؤلفات التى كتبها مؤلفون ايرانيون ورددها أكثر من مسئول ايراني فى تصريحاته ، تدعى ايران فى هذه الوقائع او الحجج : -

(١) ان وليم بروس المقيم العام البريطانى قد وقع مع حاكم شيراز فى أغسطس سنة ١٨٢٢ اتفاقا تعترف فيه بريطانيا بسيادة فارس على البحرين وقد جاء فى مقدمة هذا الاتفاق (كما تشير المصادر التاريخية) « ان جزر البحرين كانت دائما ملكا لفارس ، وان العتوب (آل خليفة) قد أغتصبوا حكمها حين أستولوا عليها سنة ١٧٨٣ ، وعلى ذلك ترتبط بريطانيا بالالتزامات التالية ، » (من هذه الالتزامات تعهد بريطانيا بمساعدة فارس بطرادين اذا نوت الاخيرة غزو البحرين) .

ورغم صحة هذا الاتفاق الا أنه لم ينفذ لافتقاده الى الاسس القانونية التى تؤهله للتنفيذ ومن أهم هذه الاسس أن حكومة بومبى (التى كان بروس تابع لها) لم توقع الاتفاق لان بروس وقع هذا الاتفاق لدوافع شخصية ، ودون اذن منها ، ولم تكتف حكومة بومبى بذلك فقط بل انها ولهذا السبب عزلت بروس من منصبه ، والسبب الاهم من ذلك ان هذا الاتفاق لا يتمشى مع السياسة البريطانية وقتها فى الخليج العربى التى كانت تسعى الى انتشار علم الهدنة على أوسع نطاق ، كما اتخذت بريطانيا هذا الاجراء أيضا مراعاة لشعور حليفها سلطان مسقط ، الذى أغضبه هذا الاتفاق .

ومن الجانب الآخر فان الشاه لم يوقع الاتفاق أيضا لان حاكم شيراز تفاوض مع بروس حوله دون استشارته ، وهذا يبطل تماما أى أثر لمشروع هذا الاتفاق ، ومع ذلك فان ايران بمؤرخيها وكتابها ومسئوليها لا زالت تتخذ من هذا الاتفاق حجة لاثبات سيادتها على البحرين .

(٢) وتعتمد ايران فى حجتها ايضا على تصريح بعث به فى ٢١ أبريل سنة ١٨٦٩ كلاروندون - وزير خارجية بريطانيا ردا على خطاب الحسن خان السفير الفارسى ، وقد جاء فى هذا التصريح الذى اتخذته ايران

أساسا هاما فى ادعاءاتها حينما أثارت قضية البحرين فى عصبة الامم سنة ١٩٢٧ « أن هدف بريطانيا من الاتفاقات السابقة مع حكام البحرين هو منع الاضطرابات البحرية وتجارة الرقيق ، وقد عقدت هذه الاتفاقات فى وقت لم يكن لفارس فيه أى تمثيل فى تلك الجزر ، ومع هذا اذا كان بإمكان فارس أن تؤدى هذه فان بريطانيا ترحب بذلك لانها ستخفف من أعبائها وهى واثقة من أن الشاه لا يرضى بالاضطرابات وتنوى الحكومة البريطانية أن تخبر الشاه بعد ذلك بجميع الاجراءات التى تتخذها بشأن البحرين مقدما الا اذا دعت الضرورة اتخاذ اجراء سريع فتقوم بأبلاغه فيما بعد ٠٠ »

والنقطة التى تركز عليها ايران هى قول كلاروندون « ان بريطانيا كانت تتجاهل فى السابق احتجاجات فارس بالنسبة للبحرين ، أما الان فستولى عنايتها لهذه المسألة » .

ومع أن هذا التصريح البريطانى غامض ولا يعترف صراحة بسيادة ايران على البحرين فان الحكومة البريطانية قدرت عليه بعد ذلك « بأن السير تشمبرلين سلم الى الوزير الايرانى المفوض فى لندن يوم ١٨ يناير ١٩٢٨ وفى ١٨ فبراير ١٩٢٩ مذكرتين قال فيهما أن رسالة كلاروندون السابقة لا تحتوى على شىء أكثر من الاعتراف ان ايران سبق ان طلبت السيادة على امانة البحرين وان الحكومة البريطانية تنظر وتبحث بعين الرعاية والاهتمام فى هذا الطلب ، ولم تعترف هذه المذكرة بأن لايران ي حق فى طلبها .

(٣) ومن الحجج الايرانية ايضا ادعاء مذكرة فارسية بعثتها حكومة ايران الى بريطانيا سنة ١٩٤٨ بان « غالبية أهل البحرين من الفرس وانهم يريدون الانضمام الى فارس » ؟ وتفاهة وبطلان هذا الادعاء قديما وحديثا ليس بحاجة الى مناقشة او اثبات فان البحرين جغرافيا وتاريخيا وسلاليا ولغة وجنسا عربية جزءا من الجزيرة العربية والوطن العربى وكل ما تدعيه ايران من حجج فى هذا الشأن باطلة .

هذه أهم الحجج التى وردت فى المذكرات التى رفعتها الحكومة الايرانية الى بريطانيا ، وفى تصريحات المسئولين الايرانيين وكتاب ايران واجهزة أعلامها وهى كما هو واضح لا تعدو عن كونها ادعاءات كلامية جوفاء فارغة من أى محتوى قانونى أو موضوعى .

وقبل ان ننتقل من هذا الجزء ٠٠ نود أن نثبت حقيقتين نرى أنه من الضرورة تذكير ايران بهما •

(الاولى) ان ايران فى معظم محاولاتها غزو البحرين اعتمدت على السفن والقوات التابعة لامراء الساحل الشرقى من الخليج العربى ، وان هؤلاء الامراء العرب هم الذين كانوا يجمعون السفن والرجال وينفذون طلب شاه ايران بغزو البحرين وقد أورد التاريخ أمثلة كثيرة على ذلك - ذكرنا بعضها فى مكان آخر وأعترف بها أمير شيراز نفسه الذى وقع الاتفاق السالف الذكر مع بروس ، وهذا يثبت بمجال لا يقبل الشك عروبة الخليج بصفته الشرقية والغربية طوال عصور التاريخ ، وأن ما حدث بعد ذلك أن ايران قد استخدمت القوة والخديعة فى تدوين عروبة الضفة الشرقية وأضطهاد وتشريد أهله والسكان العرب ، وأوضح مثل على ذلك هو عربستان التى اغتصبتها ايران وعملت على تدوين عروبتها وتطعيمها بالعناصر الفارسية ، وفرض اللغة الفارسية على ابنائها ومنعهم من تعليم اللغة العربية ومنطقة «لنجة» التى لاتزال تذكر الطريقة القسرية التى قامت بها الحكومات الايرانية المتعاقبة لتدوين عروبة سكان هذه المنطقة العربية من الساحل الشرقى للخليج •

(والثانية) انه ولو بدا واضحا أن بريطانيا كانت دائما تقف دون غزو ايران لامارات الخليج بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة غير أن الحقيقة المؤكدة ان ايران كانت دائما أعجز عمليا من القيام بعمليات الغزو هذه لافتقادها الى القوة البحرية ولتفوق القوات البحرية العربية التابعة لامارات الخليج عليها ، ولو تركت بريطانيا ايران وجها لوجه أمام امارات الخليج لاحتلت هذه الامارات مجتمعة أو منفردة ايران نفسها ، وقد اعترف بهذه الحقيقة «مايو» الحاكم البريطانى للهند فقد بعث بمذكرة فى سنة ١٨٧٠ الى الحكومة الفارسية يقول فيها أن « تجارة فارس ما كانت لتتمتع بالامن لولا وجود الاسطول البريطانى فى الخليج ، ولو تخلت بريطانيا عن الاهتمام بأمن الملاحة فأن مسقط وغيرها من الامارات العربية ستعرض شواطئ فارس وملاحتها للخطر»

الفصل الثانى

الاطماع الايرانية واقعيها

ولكن ايران رغم بطلان ادعاءاتها هذه لم تصمت وانما ما زالت منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا تنفذ مخططات أطماعية وتتعاون مع جهات مختلفة كالانكليز والصهاينة فى سبيل الوصول الى ماربها ، حتى غدا الخطر الايرانى ثانى خطر تتعرض له امارات الخليج العربى بعد خطر الاستعمار البريطانى التى لا زالت تعاني من سيطرته واستغلاله هذه الامارات العربية منذ حوالى مائة وخمسين عاما •

وأن اطماع ايران بأمارات الخليج لا زالت هى المبدأ الذى تجسده حكومات ايران المتعاقبة على الصعيدين الخارجى والداخلى ، اى على ارض ايران وبقيّة دول العالم وعلى ارض الامارات نفسها •

ففى ايران نفسها تنظم الحكومة الايرانية باستمرار المؤتمرات الدراسية التى تستمر عدة أيام ويشترك فيها كبار المسؤولين الايرانيين ورجال التوجيه فى ايران حيث تلقى فى هذه المؤتمرات المحاضرات وتبعد الندوات وتقدم الدراسات وكلها تنصب على شرح ومناقشة ما يدعوا له «بحقوق» ايران «المغتصبة» فى الخليج كما تناقش هذه المؤتمرات السبل الكفيلة باسترجاع هذه الحقوق ، ودور كل اجهزة الدولة المختلفة فى ذلك وتحاط أعمال هذه المؤتمرات وتوصياته بالسرية التامة عدا العموميات كحث المواطنين الايرانيين على الهجرة الى امارات الخليج أو أفهامهم انها جزء من بلادهم ، وأن كل سكانها مواليين ويتكلمون الايرانية ٠٠ الخ

وترافق عقد هذه المؤتمرات حملة اعلامية باذاعة «الاهواز» الموجهة لامارات الخليج والناطقة باللغة العربية ، واذاعة طهران ايضا ، كما تساهم الصحافة الايرانية فى هذه الحملة بسلسلة من المقالات التى

تحت على العمل على استرجاع «حقوق» إيران في الخليج ومطالبة الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني بالعمل من أجل ذلك .

ولتبيان مدى الجدية والاهتمام التي تعطي لهذه المؤتمرات نذكر ملخصا لما كتبه أحد الصحفيين العراقيين في شهر ٣ - ١٩٦٤ وبعد أن قام بزيارة لإيران وراقب أحد هذه المؤتمرات عن كتب قال الصحفي العراقي أن المؤتمرين الذين يشكل أساتذة الجامعات عددا كبيرا منهم يقضون اثنا عشر ساعة متوالية يوميا في مناقشات ومناظرات ، دون استراحة ، ولا يأكلون سوى السندوتشات اثناء العمل . .

وفي مكان آخر ذكر الصحفي العراقي في مقاله حادثة وقعت لرئيس تحرير صحيفة إيرانية كتب مقالا وجه فيه نقدا ايجابيا للطريقة التي تعالج بها حكومة إيران العمل على استرجاع «حقوق» إيران في أمارات الخليج ، فما كاد هذا المقال يرى النور حتى أنهالت على كاتبه الاتهامات بالانحراف والخيانة ووصلت الى التهديد بالانتقام ، وقد وجهت هذه الاتهامات هيئات مختلفة من حكومية وغير حكومية . . ولم يوقف هذه الضجة الا مقال آخر كتبه رئيس تحرير الصحيفة نفسها اعتذر فيه عن ما جاء في مقاله الاول واعترف فيه بخطأه لما بدر من تعرض «لحقوق إيران في الخليج» وليس هذا استطرادا ولكنه مجرد مثل على ما تقوم به إيران «الدولة» من أعمال وما تبذله من مجهودات لتحويل اطماعها الخيالية الى حقيقة واقعة ، وهادفا تصر على بلوغه بوسائل مختلفة . . وغير المؤتمرات فان الصحافة الإيرانية واجهزة الاعلام الحكومية كالاذاعة وغيرها مجهزة دائما للتغنى والتذكير بهذه «الحقوق المغتصبة في الخليج» والبحث على العمل لاسترجاعها ، وتصوير البحرين بشكل خاص على انها ولاية إيرانية اغتصبها العرب وهم يحكمونها «رغما» عن ارادة شعبها الإيراني انتماء ولغة !! كما اشترك الكتاب الإيرانيون في ذلك فصدرت عدة مؤلفات بالفارسية والانكليزية أشهرها مؤلفى العباس فروغى بعنوان «جزر البحرين» «وفريدون آدميت» والاخر يضم دراسة قانونية ودبلوماسية للنزاع البريطاني حول البحرين أيضا . .

والكتابان يعتمدان بصورة أساسية على نفس الحجج التي ناقشناها سابقا . . بالإضافة الى ادعاء آخر يقول ان الشيعة الذين يشكلون نسبة كبيرة من شعب البحرين إيرانيون !! وهو ادعاء باطل يكذبه

الواقع الملموس في البحرين . . وهناك وسيلة أخرى ضمن الحملة الدعائية والاعلامية وهي الخرائط فقد حرصت الحكومات الإيرانية المتعاقبة على إبراز البحرين ، وبعض امارات الخليج أحيانا في الخرائط الإيرانية كجزء من إيران وتلوونها بنفس ألوان الأرض الإيرانية ، وفي الخرائط الاقتصادية تضعها ضمن مناطق الثروة البترولية الإيرانية كما حرصت إيران على إبراز مطامعها هذه في الطوابع الخاصة التي تصدرها لأغراض سياحية ومناسبات وطنية إيرانية وتوضح بعض هذه الطوابع الهدف الذي عمل من أجله ملوكها السابقين الذين يجب أن يظل هدف شعبها وملوكها ، الحاليين وهو استرجاع «حقوق إيران في الخليج» وإذا ما انتقلنا الى مجال آخر فان إيران بجانب العديد من المذكرات التي قدمتها لبريطانيا حول ادعائها بالبحرين فانها قدمت عددا كبيرا من الاحتجاجات الى المنظمات الدولية أيضا من هذه الاحتجاجات مثلا الاحتجاج الذي قدمته لعصبة الأمم في عام ١٩٢٧ على المعاهدة السعودية البريطانية بحجة أنه لا يصح الدخول مع شيخ البحرين في معاهدات ما لم تخوله الحكومة الإيرانية ذلك الحق !

ومعارضة أو معترضة على ما تضمنته المعاهدة من ان البحرين امانة عربية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات والاحتجاجات اللذان قدمتهما الحكومة الإيرانية في عام ١٩٣٠ و ١٩٣٤ حين منح شيخ البحرين امتيازات استغلال البترول لبعض الشركات البريطانية .

والحادث الذي سيحتاج معنا وقفة طويلة في فصل آخر هو انه عندما اعلنت حكومة مصدق الوطنية تأميم البترول في إيران سنة ١٩٥١ اعتبرت ان هذا التأميم يسرى على الشركات التي تعمل في استغلال البترول في البحرين أيضا . . وبلغ بإيران الامر الى حد تخصيص مقعدين في برلمانها للبحرين في سنة ١٩٥٨ يشغلها اثنان من المرتبطين بمصلحيا وعاطفيا بإيران ، وقد سبق لهم ان عاشا في البحرين مدة طويلة ولكنهما خانا كرامة وطنهم وعروبته وقبل ان يكونا عملاء لدولة أجنبية طامعة في بلدهم وهذان الشخصان هما عبد الله الزيرة وعبد الحميد العليوات . . . وقد اتخذت إيران هذه الخطوة على اعتبار ان البحرين كما تدعى الولاية الرابعة عشر في الامبراطورية الإيرانية .

وعلى ذلك ايضا فان إيران لا تشترك في أى مؤتمر اشترك فيه

البحرين في أى جزء من العالم كما لا تشترك في أى معاهدة تكون طرفا فيها .. فاذا أصر اطراف اى مؤتمر على اشتراك البحرين فان ايران تنسحب منه وتقدم احتجاجا على ذلك على اعتبار انها تمثل البحرين فى مثل هذه المؤتمرات والمعاهدات ، ولقد استطاعت ايران فعلا ان تمنع البحرين من الاشتراك فى منظمة الدول المنتجة للبترول (الابوك) مع ان البحرين دولة منتجة للبترول ، وجميع دول المنطقة المجاورة لها مشتركة فى هذه المنظمة العالمية كقطر والكويت مثلا .

وانطلاقا من هذا المنطق فان حكومات ايران المتعاقبة دأبت على عدم الاعتراف بجوازات السفر الصادرة من حكومة البحرين فما أن يصل البحرانى الى ايران حتى يسحب منه جواز السفر ويعطى ورقة مرور داخلية ويعاد اليه جواز سفره عندما يخرج من ايران حتى الاجانب الذين تحمل جوازات سفرهم تأشيرات سفر من حكومة البحرين يمنعون من دخول ايران والبحراني يكون خاضعا لقانون التجنيد العسكرى ، باعتباره «مواطن» ايرانيا ، وكثيرا ما يقع البحارنة الذين يزورون ايران فى هذه المشكلة ، ولا يخلصهم منها الا الرشاوى الكبيرة التى يدفعونها لكبار الضباط والمسؤولون الايرانيون .

هذه مجرد أمثلة لما تقوم به ايران من أعمال خارج امارات الخليج العربى بغرض تحقيق اهدافها الاطماعية فى هذه المنطقة العربية ولو اقتصر الامر على ذلك فقط لهان الامر ولكن بالامكان تجاهلها وضربها عرض الحائط ، ولكن ما تنفذه ايران من مخططات داخل هذه الامارات العربية بالتعاون مع دول الحلف المركزى (السنثو) وعلى رأسها بريطانيا وفى الفترة الاخيرة اسرائيل ثم امريكا ، هو الذى يعطى الموضوع طابعا خطيرا من المستحيل السكوت عليه لان هذه المخططات التى تنفذها هذه الشبكة الاستعمارية الطامعة نقلت الادعاءات من مجال المذكرات والاحتجاجات والمؤتمرات الى عمل منظم يمتد الى مجالات مختلفة ويتخذ الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية طريقا لتحقيق هذه الاطماع عمليا وهذا ما يقودنا الى استعراض الوضع الراهن فى امارات الخليج العربى ، ودور كل طرف من هذه الاطراف الاستعمارية الطامعة فى تنفيذ هذه المخططات الاجرامية ضد شعبها العربى ...

الفصل الثالث

الوضع الراهن

اولاً - الحالة الاجتماعية

لا زالت سياسة «الوضع الراهن» التى انتهجتها بريطانيا طوال القرنين الماضيين فى هذه المنطقة ، هى نفسها التى تطبقها بريطانيا فى الوقت الحاضر ، ولقد كانت بريطانيا ولا زالت تطبق هذه السياسة لكى تحقق غرضين هما صيانة مصالحها ، وابعاد الدول الاخرى الغير صديقة لها من مد نفوذها الى هذه المنطقة واستغلال ثرواتها وبالتالي التأثير على المصالح الاستعمارية البريطانية فيها ..

وتطبق بريطانيا هذه السياسة على الصعيدين السياسى والاجتماعى .. فعلى الصعيد السياسى بالمحافظة على نظام حكم الاسرة الواحدة (النظام العشائرى) السائرة فى ركايتها والمرتبطة معها فى الوجود والمصالح ، وعلى الصعيد الاجتماعى الوقوف فى وجه تطوير شعب المنطقة حضاريا وعزله بقدر الامكان عن التيارات التى قد تبصره بحقيقة أوضاعه ، وتدفعه الى تغييرها فمثلا النظام القبلى بكل ما يحمل من معانى التأخر والتخلف هو الذى كان يحكم العلاقات الاجتماعية فى هذه المنطقة قبل مئات السنين ، وهو نفسه الذى يحكم العلاقات الاجتماعية فى وقتنا الحاضر فى ٩٥ ٪ لا من اجزاء منطقة الخليج فحسب وانما الجنوب أيضا وبالاغتماد على هذا النظام الرجعى وبتغذيته والمحافظة عليه تستطيع بريطانيا أن تبقى على أوضاع منطقة الخليج المتأخرة أطول مدة ممكنة لانه ليس هناك أفضل من أن تسود العقلية القبلية ويتحكم النظام القبلى الرجعى بالمنطقة بالنسبة للاستعمار كعامل اساسى يعبد له طريق الاستغلال بأطمئنان وفى غفلة من شعبها ..

واذا أخذنا قطر (من أمارات الخليج) كأحد اجزاء هذه المنطقة التى لا يزال يتحكم فيها النظام القبلى فأننا سنرى ان اهم ثلاثة اسباب حالت دون تحول حركة ١٧ نيسان الى ثورة شعبية تطيح بالحكم الاستعماري الرجعى هناك هو وجود الولاء القبلى الذى وقف كأداء فى سبيل هذا التحول الذى كان ممكنا ، وأن هناك منطقة فى قطر أسمها «الوكره» لا زالت العقلية القبلية الرجعية تتحكم فيها وتمنع دخول المذيع والتليفزيون الى أى منزل فى هذه المنطقة ، بحجة أنه حرام ومخالف للعادات والتقاليد ومجتمع قطر الذى يتكون من مجموعة قبائل كان لفترة قريبة يعتبر العمل اليدوى او المهنى عار فابن القبيلة لا يشتغل الا تاجر او موظف فقط .

وبأختصار فاننا اذا عرفنا أن النظام القبلى يقوم على ثلاثة أسس هى التفكير الرجعى (التمسك بالقديم) والجهل والولاء لرعي القبيلة فاننا نرى الى اى مدى يستفيد الاستعمار من هذه الاسس فى المحافظة على مصالحه عن طريق المحافظة على هذه الاوضاع .

وهناك نقطة أخرى وهى ان الاستعمار يستغل النظام القبلى لتحقيق أهداف أخرى غير التى يوفرها له مجرد وجود النظام القبلى كأن يحول مثلا الصراع بينه وبين جميع أفراد القبائل من صراع بين استعمار وقوى وطنية تعمل على طرده الى صراع بين قبيلة وأخرى من أجل الوصول الى الحكم او الصراع من أجل عائلتين فى قبيلة واحدة كل منها تجد انها أحق بالسلطة من الأخرى ولتبقى هذه القبيلة أو العائلة وتلك فلا بد لها من محالفة الاستعمار فيجب ان تلبي طلباته وتنفذ أوامره . وهذا ما يريد الاستعمار .

أما البحرين ، المنطقة الوحيدة فى الخليج العربى التى تفتت فيها ركائز النظام القبلى وتلاشت بسرعة نتيجة لازدياد الوعى الشعبى هناك لم يجد الاستعمار الا الطائفية كمادة يستغلها فى تغذية صراع يلهى به الشعب عن عدوه الاساسى وعن عملائه من الحكام الرجعيين .

وقد ساعد الاستعمار فى استغلال الطائفية انقسام شعب البحرين الى حوالى ٥٢ ٪ من السنة ، والباقي من الشيعة ، والى تعاون الاسرة الحاكمة مع الاستعمار فى تغذية هذا الصراع المفتعل بوقوفها لفترة طويلة مع السنة واضطهادها للشيعة فى نفس الوقت الذى بدى فيه

الاستعمار يعطف على الشيعة وتظاهر أمام زعمائهم الدينيين بان الانجليز معهم « يساندوهم ضد السنة » .

وهكذا استطاع الاستعمار بالتعاون مع الحكم الرجعى المحلى فى تغذية هذا الصراع المفتعل بين قسمي شعب البحرين وتحويله من كره الى حقد الى صدام دموى سقط فى أكثر من حادثة من حوادثه عشرات من الشهداء وظل مجتمع البحرين مفتتا منقسما على نفسه دون مبرر حتى سنة ١٩٥٤ حين أنبعثت الهيئة التنفيذية العليا وهى هيئة وطنية لتخطو أول خطوة من اجل اعادة الثقة الى نفوس أفراد الشعب وتحويل الصراع الطائفى الى عمل وطنى يشترك فيه جميع افراد الشعب بمختلف طوائفه ضد الاستعمار البريطانى وعملائه .

وأن كانت الهيئة التنفيذية العليا التى تحولت خلال العامين الاخيرين من عمرها الى هيئة الاتحاد الوطنى لم تستطع أن تقضى على الطائفية الا انها وضعت حجر الاساس فى ازالة الجفوة المفتعلة بين السنة والشيعة ، وضربت أول أسفين فى نعش الطائفية التى اصبحت الان شبه منتهية . وان كان بعض عملاء الاستعمار لا زالوا يبذلون المحاولة تلو الأخرى فى اعادة تغذيتها واستغلالها عن طريق هيمنتهم على الوظائف العامة فى دوائر الحكومة بتقسيم هذه الدوائر الى دوائر شبه مغلقة للشيعة وأخرى للسنة ومع ذلك فانه أصبح واضحا الان ان الاستعمار وعملائه فشلوا فى استغلال الطائفية لخلق صراع مفتعل بين افراد الشعب يلهى المواطنين عن عدوهم الرئيسى الاستعمار والرجعية المتحالفة معه والدليل على ذلك لجوء السلطة الحاكمة فى السنتين الاخيرتين الى التقرب بصورة مفتعلة من الشيعة ومحاولة شراء نفقتهم بمساعدتهم واقامة بعض المشروعات الاصلاحية فى قراهم وهذه محاولة من الحكم الى كسر طوق العزلة من حوله وامتصاص النعمة الشعبية التى تزداد كل يوم .

واذا اعتبرنا الجهل والمرض قاعدتين يقوم عليها التخلف فان زيارة عابرة لامارات الخليج ترسم أمامنا صورة واضحة لمدى تحكم قاعدتى التخلف فى هذه المنطقة وفى مناطق البترول لا زالت سياسة التعليم لا تتعدى تخريج جيل الكتبة ، مع ان عدد سكان كل امارة من هذه الامارات لا يتعدى الآلاف (١٨٣) الف البحرين (٦٩) الف قطر وان هناك كثير من أفراد شعب امارات ساحل عمان لا زالوا يعيشون فى

العصر الحجري حياة البداءة القائمة البعيدة عن أى مظهر من مظاهر التطور الحضارى وانه حتى الان ومع مضي اكثر من أربعين عاما على انشاء أول مدرسة فى منطقة الخليج ، لم تؤسس كلية واحدة ولا زالت المدرسة الثانوية هى أعلى ما يتعلم فيها الفرد فى هذه المنطقة، وان كل امارات ساحل عمان انشأتها الدول العربية كمساعدة ولم يسهم فى انشاءها الحكم الاستعمارى بأى شئ مع انه يمتص ثروات هذه المنطقة منذ اكثر من قرن ونصف .

وعن القاعدة الثانية التى يقوم عليها التخلف (المرض) فان الوضع الصحى فى جميع امارات الخليج أسوأ من الوضع التعليمى ، ففى البحرين لا توجد سوى أربعة مستشفيات أحدهما خاص بشركة نفط البحرين وآخر تابع للبعثة التبشيرية الامريكية وهو يعالج بالاجرة . وأقدم هذه المستشفيات (الحكومية) يعتبر هناك مجزرة ، أو حقل تجارب لطبيب بريطانى غير مؤهل اخذ يعمل طوال سنوات ويدعم من السلطات الاستعمارية للمحافظة على مركزه كمدير لهذا المستشفى ومن اجل ذلك استخدم ادنى الوسائل للتخلص من الاطباء الاكثر منه تأهيلا (ومنهم وطنيون من أبناء البلد) ٠٠ حتى جعل من حول هذا المستشفى فى نظر الكثيرين من أفراد الشعب ، كالذهاب الى ساحة الاعدام تماما وأصبحت ضحايا تجاربه كثيرة فهو طبيب وجراح عيون وأمراض باطنية وأمراض صدرية ٠٠٠ الخ

وفى قطر لا يوجد سوى مستشفى واحد فقط واما فى امارات ساحل عمان (السبع) فلا يوجد سوى مستشفى واحد فى دبی انشأته قبل فترة ليست بعيدة حكومة الكويت وهو حتى الان لا يعتبر مستشفى متكامل فلا زالت تنقصه اشياء كثيرة ولا يزال بعيدا عن تلبية حاجات نفس المنطقة المنشأ بها . وبهذه المناسبة فاننا ننقل بعض ما جاء فى تقرير قدمته بعثة فنية ارسلتها الجامعة العربية الى هذه الامارات عن الناحية الصحية ٠٠ يقول التقرير « تكثر الاصابات بالامراض الجلدية والتناسلية وليس بالمنطقة كلها اخصائى فى الامراض التناسلية ، كما ينقصها اخصائى جراحة الانف والاذن والحنجرة وليس هناك أى رقابة صحية على الوافدين من الخارج مثل ايران والهند وباكستان وكذلك تحتاج المنطقة لطبيب اخصائى فى الطب الوقائى يخدم امارات الساحل كلها (١١٢٠٠٠ نسمة) ويعتبر الدرن اكثر الامراض انتشارا وأكثر

خطورة فى جميع امارات الساحل » .

وعن المستشفى الوحيد فى كل المنطقة يقول تقرير البعثة « وتقترح البعثة اجراء تعديلات وازدادات للمباني واستكمال الاجهزة والادوات العلمية بالمستشفى الكويتى بدبى وكذلك تزويد المستوصفات فى الامارات بممرضين وخدم وطبيب عام وتزويد بعض المستوصفات بالاختصاصيين وكذلك انشاء مستشفيات ومستوصفات اخرى .

وانه يكفى للتدليل على مدى بشاعة الجريمة التى ينفذها الاستعمار البريطانى فى هذه المنطقة ان نذكر القارىء بحادثة منع الاستعمار البريطانى للجامعة العربية من تنفيذ بعض المشروعات الاصلاحية فى هذه المنطقة على نفقة دولها ولم يكن مطلوبا من الانجليز ولا من عملائهم الرجعيين المساهمة بأى شئ فى هذه المشروعات ، التى كانت تهدف الى تطوير النواحي الصحية والتعليمية وانشاء شبكة من الطرق وتزويد هذه الامارات بالكهرباء وانشاء مزرعتين نموذجيتين واجراء بعض البحوث عن المياه الجوفية لمساعدة السكان على تطوير مورد اساسى وهو الزراعة ومع ذلك فان وضع هذه الامارات أفضل كثيرا من وضع عمان الداخلى وطفار (٨٥٠ الف نسمة) التى ليس فيها لا مدرسة ولا مستوصف ولا مستشفى على الاطلاق .

ثانياً - التركيب الاجتماعى

كما قلنا فى أول هذا البحث فقد أحدث تدفق البترول فى بعض مناطق الخليج انقلابا اقتصاديا واجتماعيا ، ولكن رغم الاثر الكبير الذى تركه هذا الانقلاب فى التركيب الاجتماعى الا أنه لم يحقق توزيع الثروة بشكل عادل كما كان مفروضا واصبح الاستعمار وشركاته الاحتكارية التى تولت التنقيب عن النفط وغيرها التى ترعرعت ونمت بظهوره هم المستفيدين الاول اقتصاديا بتدفق النفط . وان ارتفع مستوى المعيشة فى مناطق البترول الا أن هذا الارتفاع ضئيل اذا ما قيس بضخامة الثروة التى جاء بها البترول العربى ، وتوزيع هذه الثروة على عدد السكان الضئيل ثم الطريقة التى وزعت بها هذه الثروة التى اقتصرت على فئة محدودة وصغيرة من السكان فى حين حرمت منها الغلبة .

ولقد كان الصيد (سواء اللؤلؤ ام السمك) هو الحرفة الاولى ان لم نقل الوحيدة التي كان يمارسها شعب الخليج وقبل ذلك كانت التجارة وحين كان الاسطول العربى فى هذه المنطقة قويا . وفى ذلك الوقت كانت غالبية جماهير الشعب تخضع لاستغلال تجار اللؤلؤ وأصحاب ورؤساء السفن التي تصيد اللؤلؤ ، فكان البحار الذي يشتغل فى صيد اللؤلؤ يشتغل اربعة شهور فى السنة ويقضى بقية العام عاطلا ويعيش على فتات اجرة الاربعة شهور وكان هذا الوضع يجعل البحار (العامل) تحت رحمة صاحب السفينة ، لانه كان من الطبيعى لكى يعيش خلال الثمانية شهور ان يستدين من صاحب السفينة طيلة الثمانية شهور على حساب ما سيقبضه فى الموسم القادم ، وهكذا تستمر العجلة فى دورانها ويظل البحار يغرق فى ديونه ويزداد من تحكم صاحب العمل فيه .

ورغم ان عددا من عمال البحر كانوا يمارسون صيد السمك اثناء اقفال موسم الغوص الا أن صيد السمك فى ذلك الوقت لم يكن موردا يمكن الاعتماد عليه ، نظرا لان بيئة الخليج بحرية، وان غالبية السكان يمارسون نفس المهنة ، لانهم يعيشون نفس الوضع ويعانون من نفس الظروف ، وبتدفق النفط انقلبت الاوضاع الاجتماعية فهرع معظم من كان يشتغل على سفن صيد اللؤلؤ من البحارة الى العمل فى شركات النفط ، وأخذت طبقة العمال تبرز كطبقة جديدة فى المجتمع ، وجاء اللؤلؤ اليابانى الصناعى ليضرب اللؤلؤ الطبيعى وليقلل من اهميته ويهرب عدد آخر منه .

وبالطبع فان مجتمع البترول يختلف جذريا عن مجتمع الصيد ، ومع تكون مجتمع البترول هذا برزت الشركات المختلفة التي تقوم معظمها على الاستيراد ، وبرزت البنوك وقام العمران فى المناطق القريبة من آبار النفط وموانئ تصديره . وتحول عدد كبير من طبقة تجار اللؤلؤ الى اصحاب شركات منتفعة بالثروة البترولية ، ومرتبطة بشركات البترول . كما نمت الطبقة الاقطاعية ايضا وتحولت من طبقة تمتلك مساحات شاسعة من الاراضى تقوم على الزراعة البسيطة الى تشييد البنايات والفيلات على هذه الاراضى والاستفادة فى ذلك من ارتفاع سعر الارض المفاجيء ، وقوافل الاجانب التي أخذت تتدفق على البلاد والتي لا تسكن الا العمارات والفيلات . وكما تدهورت تجارة اللؤلؤ

التي كان الخليج العربى مصدرا أساسيا له تدهورت الزراعة ايضا بظهور البترول حتى غدا المنظر الذي تراه الان فى البحرين مثلا هو قطع الاشجار والنخيل وتحويل المزارع والحقول الى مناطق سكنية لكى يسكنها كبار الموظفين والضباط الانجليز وغيرهم من الاجانب على أساس انها ييجاراتها المرتفعة تدر ارباحا طائلة تصل الى ضعف ما تدره الزراعة من ارباح .

وبالطبع فان الاستعمار الذي يعمل دائما على جعل المنطقة التي يستعمرها تعتمد على مورد واحد فقط تربط مصيرها به ويستخدمه هو فى التهديد والضغط يشجع مثل هذا العمل ويدعمه .

ولايضاح توزيع الثروة القومية فى امارات الخليج التي تدفق فيها البترول سنأخذ أشرق الامثلة على ذلك الكويت وليس فى وقت خضوعها للاستعمار انما بعد أكثر من عامين على استقلالها . وهذا المثل معتمد على الاحصائيات الرسمية تقول هذه الاحصائيات الصادرة فى عام ١٩٦٤ .

— عدد سكان الكويت ١٦١ الفا

— دخل البترول ١٨٣٥٠٠ مليون دينار

— الدخل القومى ١٩٦ مليون دينار (ارتفع الان الى ٨٥٠ مليون دينار)

— وعلى ذلك فان دخل الفرد يقدر بحوالى ١٢١٧ دينار

ولكن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقول ان فى الكويت : —

— الاسر التي تتقاضى مساعدات من وزارة الشؤون وليس لديها دخل أو مرتب (٣٨٦٠) أسرة

— عدد الاسر التي تتقاضى مساعدات ولديها دخل محدود (١٦٥٨) أسرة .

— اكبر مساعدة تقدم من هذه الوزارة (٢٦٥٠) دينار .

— يصل أفراد بعض هذه الاسر الى ٢٢ فردا

— هذا بالاضافة الى اسر تتقاضى مساعدات ولها اوضاع اخرى .

كما تقول الارقام أيضا أن في الكويت اكثر من ٣٠٠٠ أسرة تعيش في عشمش وجميع هذه الاسر تتمتع بالجنسية الكويتية .

واذا أخذنا البحرين كأول امانة اكتشفت فيها النفط (١٩٣٢) فأننا نجد حسب آخر احصائية رسمية .

- ان عدد البحرينيين ١٤٣ الفا

- الدخل القومي ٧ ملايين دينار ، ودخل البترول ٤٥ ملايين دينار (الدينار ١٥ شلن) ومن الواضح أن هذا المبلغ ضئيل وبالرغم من شكنا في صحة هذه الارقام فأننا نود أن نورد حقائق أخرى من شأنها ان توضح كيف أن الاستعمار وعملاءهم الذين ينهبون ثروات البترول ف ٥٤ ملايين دينار ما هي الا جزء من دخل البحرين الحقيقي من البترول وهو بالضبط الدخل فدخل البترول في البحرين وقطر وغيرها من امارات الخليج المنتجة للبترول يكون كالآتي :-

- تأخذ شركة النفط ٢/١ الدخل .

- يقسم النصف الاخر الى ثلاثة أثلاث ٣/١ للحاكم واسرته ٣/١ يودع في بنوك لندن ضمن خرافة استعمارية تقول أنه احتياطي للامارة تستعمله في وقت الشدة !! والثالث الاخير يصرف ضمن ميزانية الامارة السنوية وهو ٤٥ ملايين دينار .

واذا عرفنا أن البحرين بدأت الانتاج منذ سنة ١٩٣٣ فإنه من المفروض أن لها الان مئات الملايين مجمدة في بنوك بريطانيا لا يستفيد منها سوى الاستعمار البريطاني الذي يستغلها في مشاريعه ويستعين بها في حل ازماته المالية .

هذا بالنسبة لامارات الخليج التي تدفق فيها البترول ، أما الامارات التي لم يكتشف فيها البترول بعد فان الاوضاع فيها لم تتغير تغيرا طفيفا بحكم تطور الزمن ، ولا تزال ثلاث أو أربع امارات في منطقة ساحل عمان لم تعرف الكهرباء بعد ولم تذق المياه النقية ولولا المساعدات التي تقدمها بعض الدول العربية في مجالي الصحة والتعليم ظلت هذه الامارات على نفس أوضاعها قبل ١٥٠ عاما .

ويعتمد الشعب في هذه الامارات على صيد السمك كحرفة رئيسية،

والزراعة البدائية وهناك ظاهرة لا بد من الاشارة اليها وهي ظاهرة الانتعاش النسبي في الوضع الاقتصادي في كل من دبي والشارقة ، ورغم انه ليس لديهما دخل سوى من الجمارك التي قدرها تقرير لجنة الجامعة العربية في ميناء دبي « قيمة الواردات فيه ب ١٣ مليون جنيه استرليني والصادرات المعاد تصديرها من هذا الميناء بحوالى ٢ مليون جنيه استرليني والتي قدر التقرير حصيلة ضريبتها بحوالى ٢/١ مليون جنيه (الضريبة ٤٦٤ /) . ولهذه الظاهرة أسباب سياسية ليس الان مجال طرحها - كما أن لها اسباب اقتصادية هي « تجارة تهريب الذهب » الى الهند وايران التي يقوم بها قطاع كبير من تجار دبي والشارقة والتي أوجدت ثراء سريعا وتكونت طبقة ثرية تتضخم أرضيتها بسرعة في البنوك ، هذه الطبقة لم تكن موجودة قبل ذلك وفي دبي الان اساطيل وشبكات تقوم بهذه العملية ، وتلميحا لهذه الظاهرة قال تقرير بعثة الجامعة العربية « لا توجد رقابة على النقد ولا أية قيود على خروج أو دخول الذهب الى ايران والهند اذ ان حجم المبادلات والنشاط التجارى في هذه المناطق لا يتفق مع حجم أرضية هؤلاء التجار بالبنوك ولو أن بعض أصحاب هذه الارصدة يقومون بأعمال المقاولات على نطاق واسع في الدول العربية » .

بعد هذه الملاحظات العامة يمكننا الان ان نتحدث بتركيز اكثر عن التركيب الاجتماعى في الخليج العربى :

١ - الطبقة الحاكمة :

وهي عبارة عن مجموعة من الاسر ، تحكم كل واحدة منها امانة من امارات الخليج وهي أما ان جاءت الى هذه المناطق عن طريق الغزو ، او لانها فرع من قبيلة هاجرت من الجزيرة العربية ، او لانها تنتمي الى قبيلة كان لها نفوذ بين قبائل المنطقة فى السابق ، وقد فرضت كل أسرة من هذه الاسر نفسها على حكم مناطق الخليج وعندما جاء الاستعمار وقعت معه معاهدات الحماية التي حولت هذه الامارات بالتدريج الى مستعمرات وشبه مستعمرات بريطانية ، وأخذت تحكم هذه المناطق حكما وراثيا ، وقد استطاع الاستعمار أن يسيطر على هذه الاسر وأن يجعل منها طبقة لا يهتمها سوى التثبيت بالحكم وحتى تبقى فى الحكم لابد أن تكون عبدا مطيعا للاستعمار وأوجد الاستعمار

ضمانة له في ذلك حين عمد الى خلق أجنحة في كل اسرة احدهم في الحكم والاخرى تتطلع اليه بحيث يبقى الجناح الاكثر ولاء وانصياعا للاستعمار في الحكم ، ويبقى الجناح الذي خارج الحكم عامل تهديد دائم للجناح الحاكم وفي كل امارة يتراوح عدد افراد الاسرة الحاكمة بين ١٠٠ - ٧٥٠ شخص وهي كما ذكرنا سابقا تحصل على حوالى ٥٠ ٪ من الدخل وذلك حين يشارك افراد هذه الاسر «الشيخوخ» في رؤوس اموال الشركات وفي امتلاك العقارات وفي تقاضى رواتب من «الدولة» مقابل اشتغالهم في مراكز رؤساء دوائر الحكومة - وزراء - هذه الاشياء كلها موجودة في البحرين وقطر ودبي والشارقة والكويت .

ومن هنا فان الطبقة - بحكم وضعها المصلحي - قد اتخذت منها الاستعمار - اداة عربية - لتنفيذ مخططاته الاستعمارية في المنطقة واصبحت تقف الى جانب الاستعمار، وضد مصلحة الجماهير في المنطقة فالاستعمار دائما ما يردد أن امارات الخليج مستقلة داخليا . وان الحكام «العرب» هم الذين يديرون السياسة الداخلية ، فالتخلف الذي تعيشه المنطقة غير مسئول عنه الاستعمار ، والبطالة التي تعاني منها المنطقة لا دخل للوجود الاستعماري فيها ، والقوانين التعسفية وعمليات الارهاب والتنكيل بالمواطنين في هذه المناطق لا يد للاستعمار بها انما العائلات الحاكمة هي المسئولة الوحيدة عنها في حين أن الواقع يقول ان العائلات الحاكمة ما هي الا واجهة يستخدمها الاستعمار في تنفيذ كل هذه المخططات وهؤلاء الحكام «العرب» ما هم الا دمي يحركها الاستعمار في الاتجاه والموقع الذي يريد . وأوضح مثل على ذلك عمليات العزل لهؤلاء الحكام التي نراها تتكرر في هذه الامارات بين الحين والاخر . . .

٢ - الطبقة الرأسمالية :

تلى الاسر الحاكمة مباشرة في السلم الطبقي ، وهي مرتبطة مصلحيا وفي وجودها بالطبقة الحاكمة وبالتالي بالوجود الاستعماري وهي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من السكان أغلبها من العناصر الاجنبية كالعصاينة والايرانيين والهنود . وهذه الطبقة ليست في مستوى الطبقات الرأسمالية في البلاد المتقدمة من حيث الثروة، ولكنها تسيطر على الحياة التجارية والشركات والمقاولات والمؤسسات الاقتصادية ،

وفي بعض المناطق يشكل بعض افراد الطبقة الحاكمة جزء منها وهي تتمتع بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير ، ولها تأثير كبير في رسم السياسة الداخلية في الامارات حتى أنه بدأ يطلق عليها في البحرين أخيرا « الطبقة المدللة » وفي اغلب الاحيان تنظم الطبقة الحاكمة لممثلي هؤلاء اجتماعات دورية لمناقشة الاوضاع الاقتصادية في الامارة ، وانعكاس ذلك على الوضع السياسي ، وتأخذ رأيهم في الحلول الكفيلة بحل المشكلات المطروحة . وبالطبع فانها لا تطرح سوى الحلول النابعة من مصالحها الاقتصادية ، ولا يهتمها في ذلك أية مصالح أو اعتبارات وطنية او قومية وعلاقة هذه الطبقة مع الطبقات الكادحة التي سيأتي ذكرها - قائمة على الاستغلال البشع وبالتالي فان هذه الطبقة تقف ضمن الصف الاستعماري الرجعي .

٣ - البورجوازية المتوسطة :

وهذه الطبقة التي تشكل حوالى ٣ ٪ من سكان الخليج متأرجحة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة الوسطى ، ولكنها اكثر تحسبا للمشاعر الوطنية لدى الشعب من الطبقة الرأسمالية وتشكل من كبار الموظفين وبعض التجار الذين في هذا المستوى ، ومع أن بعض افراد هذه الطبقة قد تخلوا عن مصالحهم في بعض الفترات ، وشاركوا في الحركة الوطنية ، وترعوموها احيانا ، الا أن غالبيتهم تبقى مشدودة الى تيارين : - العمل المستمر لتوسيع نفوذهم ومصالحهم ، سعيا وراء صعود السلم الطبقي للالتحاق بالطبقة الرأسمالية .

- الايمان بالاساليب التطورية في العمل السياسي ، وان رفع بعضهم الشعارات الوطنية في بعض الاحيان . والظاهرة الواضحة في امارات الخليج ان هذه الطبقة تعتبر قاعدة واسعة للفساد الاجتماعي والتفكك في المجتمع عموما ، كما ان بعض افرادها يحمل لواء الطائفية ويغذيها وخاصة في البحرين .

٤ - الطبقة الاقطاعية :

معظم العناصر التي تشكل الطبقة الاقطاعية هي نفسها التي تشكل الطبقة الرأسمالية ، وبرزها الطبقة الحاكمة التي تحاول أن تشيع

ظهرت مع تدفق النفط في هذه المنطقة وقيام مصانع تكريره وحركة العمران التي بدأت ببروز مجتمع النفط وهذه الطبقة رغم حداثة تكوينها ، فانها تتمتع بطاقة ثورية ووطنية كما أنها تعيش حياة تمديدية **وتعاني من ألوان التعسف والاستغلال والظنك الاجتماعي ونسبة البطالة** تزداد باستمرار بين هذه الطبقة نتيجة لتنفيذ المخطط **الاستعماري الذي يقضي بتسريح العمال العرب** واحلال الايدي العاملة الاجنبية محلهم ، والقيود والالتزامات التي فرضتها عليهم الشركات الاحتكارية ، والتي من شأنها احصاء تحركاتهم وطريقة تفكيرهم أيضا .

ورغم أن معظم عناصر هذه الطبقة - التي تشكل حوالي ٣٠ ٪ من السكان - أمية إلا أن وضعهم هذا قد ساعد كثيرا على تعميق الوعي الوطني والطبقي بينهم ، هذا الوضع الذي جعل العامل يشعر أن ما يلاقيه من تعسف ومضايقة في لقمة العيش ليست الشركة - أو المقاول - مسئولاً عنه فحسب بل النظام الاستعماري كله وان الضمان الاجتماعي والاستقرار في العمل ، والمستوى من العيش الذي يريده مرهون بتغير النظام كله .

ورغم غياب التنظيم النقابي العمالي (لانه ممنوع من قبل السلطات الاستعمارية) فان ذلك قد ساعد على تخزين مزيد من النقرة الشعبية كانت تتفجر في مناسبات كثيرة أبان الانتفاضات الوطنية .

٧ - طبقة الفلاحين :

تشكل طبقة الفلاحين نسبة كبيرة من عدد سكان منطقة الخليج ولكنها طبقة تسير نحو التناقض ، نتيجة لعدة أسباب منها هجران عدد كبير منهم الزراعة للعمل في شركات النفط وتحولهم من فلاحين الى عمال ، ومنها أن السلطات الاستعمارية تتعمد اهمال ، وعدم إعطائها أية أهمية ، والتركيز على النفط باعتباره موردا رئيسيا ، والعمل على جعله موردا وحيدا ولذلك فلقد ظلت الزراعة منذ زمن قديم بدائية ولم تتطور بل بالعكس أهملت وتقصلت نتيجة - أيضا - نوعية المحصول ومردوده قليل وعدم قدرة الفلاحين على استحضار واستعمال الوسائل الحديثة في الري والزراعة . . والفلاحون هم

اعتقاد بين الشعب بأن الأرض ومن عليها ملكا لها . . ، اما العناصر **الاجنبية وخاصة الايرانيين فانهم يعتبرون التوسع الدائم في امتلاك الاقطاعات هدفا من أهدافهم** ضمن عملية (فرسنة الخليج) وهم قلة من الذين اثروا على حساب الشعب ، ويمارس الاقطاعيون في هذه المنطقة عملية استغلال واستعباد للفلاح الذي يشتغل في الأرض هو وجميع افراد عائلته مقابل الحصول على لقمة العيش بدون أجر وواضح من تركيب هذه الطبقة وواقعها المصلحي أن موقفها من الحركة الوطنية هو موقف المناهض لها دائما وان ادعى بعضهم في عمان الداخل والساحل عكس ذلك ، فان هذه الادعاءات ليست الا مواقف مؤقتة أمالها اصطدام أنى بين مصالحهم ومصالح الاستعمار .

٥ - الطبقة الوسطى :

تشكل هذه الطبقة من المثقفين والموظفين - وخاصة موظفي الدولة - صغار التجار والملاك والطلبة . . . وهم جميعا يشكلون ١٧ ٪ من عدد السكان . وقطاعات هذه الطبقة كانت دائما تنصدر الحركة الوطنية وتتمتع بالوعي والحس الوطني . . . ومع ذلك فان عوامل كثيرة في المنطقة قد أثرت فيها ومن هذه العوامل :

١ - التجزئة التي جعلت هذه المنطقة مقسمة الى حوالي أربعة عشر جزءا صغيرا مما جعل بعض أفراد هذه الطبقة يشكون في امكانية النضال على ارض صغيرة ومحدودة .

٢ - قوى الاستعمار التي أثرت ايضا في خلق نوع من اليأس عند جزء من هذه الطبقة التي ترى الابدوى من مصارحته بقواه واجهزته الضخمة !؟

٣ - لقد ظلت هذه الطبقة منعزلة عن الطبقات الكادحة ، لا من حيث قطع الصلة ولكن من حيث الالتحام المنظم الذي يدفع الطبقات الكادحة الى الوقوف كتلة واحدة مع الطبقات الوسطى في النضال . .

ومع ذلك فان الطبقة الوسطى لا زالت تنصدر القوى المناضلة ، وتقود الحركة الوطنية والقومية في المنطقة رغم أن جزءا من هذه الطبقة كثيرا ما يدفعه شعور المحافظة على الوظيفة الى الوقوف موقفا سلبيا من حركة النضال الشعبي .

أكثر طبقات هذا المجتمع تعرضا لأقسى أنواع العيش والمرض والجهل ويعيشون في معظم المناطق حياة شبه بدائية كما أنهم في بعض الأجزاء واقعون تحت سيطرة الاقطاع الذي يمارس عملية استغلال كبيرة ضدهم . وبجانب ذلك يعانون من الضرائب الباهظة التي تفرضها عليهم السلطات الاستعمارية الحاكمة والمستغلة وفي مناطق أخرى يشتغلون كعبيد للأرض ، يعملون من أجل أن يسدوا بطونهم الخاوية ، في حين تكون الأرض ملكا لحفنة من الاقطاعيين . ولقد شارك الفلاحون في اشغال الحركة الوطنية والمساهمة فيها كقوة ايجابية .

٨ - صيادو السمك :

بعيدا عن الدخول في تفاصيل تطور هذه الطبقة التاريخية ، فإنها تعتبر من أعرق الطبقات في مجتمع الخليج ، بحكم الموقع الجغرافي ، وأرتياد اهل المنطقة للبحر منذ قديم الزمان ، ويتدفق النفط تقلصت هذه الطبقة في مناطق البترول ، ولكنها لا زالت على وضعها في المناطق التي لم يستخرج البترول فيها بعد ، فصيد السمك مهنة رئيسية في امارات ساحل عمان وفي هذه المناطق تشكل طبقة السماكين نسبة كبيرة من عدد السكان تزيد على ٢٠ ٪ ورغم ذلك فإن هذه الطبقة تعيش عيشة تعسة للغاية ، ولا يكاد دخلها يسد رمقها رغم العمل المضنى والساعات الطويلة التي يقضيها الصياد في البحر ، ورغم تحمله الاخطار التي تهدد حياته في كل رحلة من رحلات صيده . وقد أدى عدم كفاية دخل الصياد من مهنته الى قيامه ببعض الاعمال الزراعية الخفيفة عليها تساعد على القيام بأوده .

وكما تعاني طبقة السماكين من شظف العيش فإنها تعاني ايضا من الجهل والمرض ومن طائفة الضرائب في بعض المناطق . وقد ظلت هذه الطبقة رغم اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المتردية بعيدة عن المشاركة في الحركة الوطنية ، ولا تملك من وسيلة لإعلان سخطها على الوضع ومقاومته سوى الحق .

٩ - القبائل :

تشكل القبائل ركنا اساسيا وقطاعا واسعا من الشعب في هذه المنطقة . وتشكل قبائل عمان بصفة خاصة القوى الفلاحية المضطهدة

والمحرومة ومن هذا المنطلق فإنه يصعب وضع حد فاصل بين القبائل والفلاحين خاصة في عمان - لان هاتين الفئتين تكادان في أغلب الاحيان ان تكونا طبقة واحدة .

أما القبائل في بقية أجزاء الخليج ، وخاصة في قطر فإنها تعيش حياة أقرب الى البداوة من حياة الفلاحين نتيجة للظروف الطبيعية . أما في البحرين فإن الروابط القبلية هناك اخذت في الاضمحلال منذ مدة طويلة بحيث اصبح من الصعب الآن تلمسها او الاحساس بوجودها وبالإضافة الى النقاط السلبية في النظام القبلي فإن الاستعمار قد استطاع ان يكبح جماح هذه القبائل عن طريق :

١ - فرض نظام من الجهل والتخلف عليها وإبعادها عن أي تطور حضارى .

ب - استمالة زعمائهم ورشوتهم واعداق المال عليهم .

ج - الابتعاد عن التدخل المباشر في المشاكل القبلية وتشجيع الحروب القبلية وتوسيع هوة الخلاف بين القبائل تبعاً لاستفادة المصالح الاستعمارية منها .

د - ربط الاستعمار مسئولية تدهور أوضاعها بأحد عملائه - عربى كالشيوخ وغيرهم ولكن القبائل بدأت تخرج أخيراً من موقعها ، وتنبذ - ولو بطيئاً - بعض التقاليد البالية ، وما الدور البطولى الذى تلعبه قبائل الجنوب اليوم - باعتبارها جزءاً من قبائل الجزيرة العربية - الا دليل واضح على بدء تحرك هذا القطاع الشعبى الواسع نحو العمل الوطنى .

ثالثاً - ثروات المنطقة :

وفى استعراضنا للوضع الراهن لا بد من المرور السريع على ثروات المنطقة لنرى الى أي مدى يمارس الاستعمار استغلالها ، وإلى أي مدى يستفيد منها شعب المنطقة .

١ - البترول :

يعتبر البترول الثروة الاقتصادية الرئيسية والاولى في منطقة الخليج العربى التى تنتج أكثر من ٤٠ ٪ من إنتاج البترول في الوطن العربى

والذي يشكل بترول العراق ٧٥ ٪ من استهلاك غرب أوروبا للبترول .
ومع مرور الايام يزداد النفط في الخليج العربي أهمية - وخاصة
بالنسبة للدول الغربية المتحكمة فيه ، فهذه الدول رغم العديد من
المحاولات التي بذلتها ولا زالت تبذلها للتقليل من اعتمادها على هذا
البترول ، الا أن الحقائق العلمية تثبت أن بترول الخليج العربي
سيظل لعشرات السنوات القادمة موردا رئيسيا لهذه الدول الغربية
لا تستطيع الاستغناء عنه . من هذه المحاولات التي بذلتها الدول
الغربية التركيز منذ سنة ١٩٥٦ على أعمال التنقيب عن البترول في
ليبيا والجزائر ، ولكن هذه المحاولة (التي بذلتها دول الغرب لاسباب
اقتصادية واستراتيجية) قد فشلت وظهرت الحقيقة في ١٩٦٥ وهي
أن دول غرب أوروبا لم تستطع أن تستخرج من المغرب العربي الا ٢٥ ٪
من استهلاكها وبقية الشرق العربي يقدم ٦٥ ٪ . وكانت المحاولة
الثانية بدأ التنقيب عن الغاز والبترول في هولندا ثم تحت سطح بحر
الشمال وفي التكوينات الجبلية شرق فرنسا ، ولكنهم اكتشفوا أن
استخراج البترول في تلك المناطق شاق جدا ، ويكلف مبالغ طائلة
تجعل أستغلاله في معظم الاحيان غير اقتصادي .

وكانت المحاولة الثالثة هي الإبقاء على الوعود التقليدية الذي كانت
تعتمد عليه أوروبا حتى اوائل القرن العشرين وهو الفحم الحجري ،
ولكن - كما تذكر بعض الاحصائيات لا يشكل حتى الان سوى ٤٠ ٪ من
استهلاك غرب أوروبا .

ومن المحاولات الفاشلة التي اتبعتها الدول الغربية للاستغناء عن
بترول الشرق العربي ، سعيها الى استيراد البترول من مصادر جديدة ،
كالاتحاد السوفييتي مثلا ، وقد فشلت هذه المحاولة لان الامتيازات
التي تتمتع بها شركات النفط في الشرق العربي لا يمكن الحصول
عليها في أي مكان آخر .

وبدون الدخول في تفاصيل المعاهدات المعقودة بين شركات النفط
وحكام المنطقة الخاضعين لبريطانيا والتي ادخلت تعديلات على بعضها
وما تمنحه هذه المعاهدات من امتيازات لشركات النفط ، فان هناك
صفات عامة وجوهرية لا زالت تشملها هذه المعاهدات :

- الاحتكار الذي اعطى الشركات الحق المطلق في اراضي امتيازها .

- ملكية النفط للشركات التي تنقب عنه لا للدول المنتجة كما هو
معروف . أي ان الثروة البترولية ملك الشركة .

- الشمول حيث تشمل عمليات الشركة وامتيازاتها التنقيب
والتسويق والانتاج والتكرير والنقل والبيع .

- المدة الطويلة التي تتمتع بها امتيازات الشركات ، فهي مثلا ٧٥
سنة بالنسبة لقطر تبدأ من عام ١٩٣٢ ، ٦٥ سنة بالنسبة لآبوظبي
تبدأ من عام ١٩٥٣ ، الكويت ٩٢ سنة بعد ان كانت ٧٥ سنة تبدأ من
عام ١٩٣٤ .

- عظم مساحة الامتياز ، فالاتفاقيات الاصلية تشمل معظم اراضي
الامارة ان لم تكن كلها ، واستمر الامر كذلك الى ان تنازلت بعض
الشركات عن اجزاء من مناطق امتيازها .

بالاضافة الى تسهيلات مثيرة متنوعة منها السماح للشركات بانشاء
الاجهزة الخاصة بها للنقل والمواصلات واستعمال الراديو واللاسلكي
والموانيء ، ولا شك أن من خطورة هذه التسهيلات انها تجعل - وقد
جعلت فعلا - الشركة دولة في داخل دولة ومن هذه التسهيلات أيضا
اعفاء الشركات من الضرائب والرسوم الجمركية والتفتيش وغيرها
كما ان حدود مراقبة الدولة للشركة من ناحية عملية تكاد تكون معدومة
على اعتبار ان النصوص تقول ان السيادة للشركة لا للحكومة .

- ضالة نصيب البلاد المنتجة من الارباح واعتبار ضريبة الامتياز من
أصل الارباح ، وفي الحقيقة فلقد كان نصيب الدولة من الارباح باديء
الامر ضئيلا ، لدرجة انه يعطيه صورة واضحة عن مدى الظلم الذي
كانت تعيشه البلاد المنتجة ، فمثلا كانت حكومة البحرين تحصل على
ما يعادل (٢٦٢ر٥) فلسا عن الطن الانجليزي الواحد ، وتحصل حكومة
الكويت على (٢٢٣) فلسا عند التصدير .

- انتهاء الاتفاقية من قبل الشركة أمر ممكن اذا ما رأت الشركة ان
الاستمرار في تطبيق الاتفاقية أمر غير مقبول ، او اذا لم تجد النفط
بكميات تجارية ، أما حق الحكومة في انتهاء الاتفاقية فلا يتم الا بشروط
محدودة كفسل الشركة في تطبيق النصوص أو العجز عن الوفاء
بالالتزامات المالية ، وبالإضافة الى هذه الصفات فان طريقة التحكيم

٢ - الثروة الزراعية :

كما ذكرنا انفا فقد كانت الزراعة موردا رئيسيا لبعض امارات الخليج ، ولكنها أخذت تسير نحو الاضمحلال وخاصة في الاراضي التي ظهر فيها البترول حتى أصبحت الزراعة الان موردا شبه مهمل لدرجة أنه حتى وقتنا الحاضر لم توضع عنها دراسات تحدد مساحة الارض المزروعة ونتاجها ، ونوع هذا الانتاج ومستواه بقصد التعرف على نقاط الضعف ومحاولة تطويرها كمورد رئيسي من موارد الدخل القومي .

وان كانت بعض امارات الخليج تعاني فعلا من قلة مصادر المياه التي هي عماد اساسي تقوم عليها الزراعة الا أن الامارات الاخرى متوفرة فيها هذه المصادر والزراعة رغم انها لا زالت تسير ضمن الطابع والوسائل البدائية الا أنها قائمة وموجودة منذ مدة طويلة وأهم المناطق الزراعية في الخليج هي البحرين وعمان الداخل ورأس الخيمة والشارقة . وقد قدر تقرير الجامعة العربية المساحة المزروعة في امارات ساحل عمان (الشارقة ورأس الخيمة) بحوالى خمسة آلاف فدان وفي اماره رأس الخيمة وحدها بحوالى ١٥٠٠ فدان وفي عمان الداخل اكبر من هذه المساحة ولكنها هي الاخرى زراعة بدائية ، وتسير بدون تخطيط ولا عناية ، أما في البحرين فلا يعرف بالضبط المساحة المزروعة في معظم اجزاء المنطقة التي تأخذ شكل بساتين (اقطاعات) يملكها أفراد الاسر الحاكمة والاقطاعيين . ويزرع في المنطقة الخضروات بشكل واسع والفواكه التي يزداد أو يقل عدد أنواعها من منطقة الى أخرى وتصدر بعض الامارات انتاجها الى امارات أخرى .

٣ - الثروة السمكية :

والثروة السمكية في الخليج من أهم الثروات نظرا لبيئة اماراته البحرية ولكن المشكلة ان الاهتمام بالثروة السمكية من قبل السلطات الحاكمة في المنطقة كاهتمام هذه السلطات بالزراعة ، ولذلك فقد تقلص عدد العاملين بصيد السمك كما تقلص عدد العاملين بالزراعة وحتى الان فان السمك يباع (سواء ان كثر أو قل) محليا وتصدر بعض المناطق السمك المجفف ونوع آخر من السمك الصغير الذي

التي تشملها الاتفاقات والتي تتلخص في أن يختار كل طرف حكما ، ويختار المحكمان بدورهما حكما أو يختاره المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى أو محكمة العدل الدولية ، فان هذه الطريقة تثبت بوضوح ان سيادة الامارات غير معترف بها على الاطلاق . ومن جميع الصفات التي استعرضناها نجد مدى الغبن الواقعة فيه « حكومات المنطقة » ومدى الاستغلال الذي تمارسه الشركات نتيجة هذه الامتيازات .

واذا ما انتقلنا الى الاهمية العملية لنفط الخليج العربى من حيث الاحتياطى والانتاج ، هذان الجناحان اللذان يحددان مركز النفط فى الخليج وقيمتة الدولية من النواحي الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، فان الارقام تقول ان كميات الاحتياطى المقدرة عام ١٩٦٣ فى هذه المنطقة حوالى ١٢ مليون طن اى حوالى ٥٠ ٪ تقريبا من مجموع احتياطى النفط العربى ، والذي يساوى ٥٦ من مجموع الاحتياطى العالمى . الا أنه من المتوقع أن تكون هذه التقديرات قد زادت خلال الاعوام الثلاثة الماضية نتيجة الاكتشافات الاخيرة فى بعض اجزاء المنطقة مثل المنطقة البحرية بين السعودية والبحرين والمنطقة البحرية فى قطر ، وأبو ظبى . كما ان هذه الارقام قابلة للزيادة وذلك لانه لا زالت فى اراضى ومياه الخليج مناطق من المنتظر ان يتفجر فيها البترول ، كما ان فيها مناطق لا زالت تتدفق فيها فى بدايته وقابل للزيادة السريعة والمفاجئة رغم ان هذه التوقعات خاضعة لسياسة الاحتكارات البترولية التي ترسمها الدوائر الاستعمارية الغربية على ضوء مخططاتها واهدافها السياسية والاستراتيجية انطلاقا من ذلك فاننا نشك أيضا فى أن تكون ارقام الاحتياطى هذه - والتي اعلنتها الشركات - قريبة من الحقيقة !! بل انها ربما تكون اقل من الحقيقة .

وبالنسبة للانتاج فقد ارتفع من حوالى (١١٧) مليون طن عام ١٩٦٢ الى (١٢٦ر٨) مليون طن عام ١٦٩٣ الى (١٤٦ر٧) مليون طن عام ١٩٦٤ ، أى بنسبة ٤٠ ٪ من انتاج البلاد العربية فى ذلك العام وهو ايضا قابل للزيادة نتيجة لاكتشاف النفط فى عمان وزيادة الانتاج خلال العامين الاخرين فى مناطق اخرى من الخليج العربى .

يترك ليحف على الساحل الرملي ويستخدم كعلف للماشية وغذاء للطيور والدواجن .

ومن عدة سنوات ومشروعات انشاء شركات الصيد وتعليب وتصدير الاسماك يسمع عنها ابناء المنطقة ولكنها لا زالت دون التطبيق . .
(ففي ساحل عمان مثلاً جاء في تقرير الجامعة العربية السالف الذكر ان الخبراء البريطانيين اعدوا تقريراً عن مصايد الاسماك بالمنطقة وذلك تمهيداً للنظر في امكان قيام صناعات تجهيز الاسماك ولكن لم يتيسر الحصول على هذا التقرير) وفي البحرين نشر أخيراً أنه تم الاتفاق بين حكومة البحرين وحدى الشركات الاوربية على انشاء شركة لصيد وتعليب وتصدير الاسماك وانه حضر الى البحرين خبراء ومعدات ولكن حتى الان لم تظهر نتائج عملية للمشروع غير ان بعض الانباء تقول ان الشركة بدأت او ستبدأ في تصدير الجمبرى أما في الكويت فهناك الان حوالى ثلاث شركات تصدر الجمبرى الى الخارج .

٤ - المعادن :

رغم ان الانجليز ما انفكوا يدعون منذ سنوات انهم يجرون أبحاث مختلفة عن المعادن في هذه المنطقة ، ورغم أنه لا توجد حتى الان دراسات جيولوجية تعدينية عن المنطقة الجبلية في امارات ساحل عمان ، وعمان الداخل ، الا أن المرء يستطيع ان يرى بعينه المجردة ، بل وان يلمس بيده كيف ان سلاسل جبال هذه المنطقة زاخرة بالمعادن والتي لا يحتاج بعضها الى جهاز علمي تحليلي لاكتشافها ، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لسلسلة الجبال الممتدة من (مسافى) الى خورفكان ثم الى مسقط فهذه السلسلة لا شك انها تحوى - كما يرى بوضوح - الرخام والاسمنت والحديد وغيرها من المعادن . . ومثل ذلك جبال أخرى في عمان الداخل التي ذكر أكثر من كاتب أجنبى وعربى أنه ثبت وجود المعادن التالية فيها بالاضافة الى البترول : الحديد ، الكبريت ، القصدير ، السماد الطبيعي ، الملح ، المياه المعدنية . . ولكن جميع هذه المعادن ليست مستغلة ، والملاحظ ان بريطانيا تقف بشدة أمام أى محاولة لاستغلالها فهي مثلاً قد رفضت فى عام ١٩٦٦ طلباً لحاكم رأس الخيمة بإنشاء مصنع صغير لاستغلال الاسمنت من جبال امارته وفي نفس الوقت فان الاشاعات كثيراً ما تنتشر بين سكان

الامارات عن شحن الانجليز لهذه المعادن (الخام) الى خارج امارات الخليج دون علم سكان أو حكام المنطقة . وليس بمستبعد ان بريطانيا تكرر الطريقة التي اتبعتها فى حضرموت حين استمرت بضغ سنوات تشحن بالطائرات مادة « الثورانيوم » التي يستخرج منها اليورانيوم المستعمل فى صناعة القنابل الذرية وتبيعها الى أمريكا تسديداً لديون أمريكا عليها تحت ستار انها تنقل عينات من تربة صحراء حضرموت الى معاملها فى لندن لترى ما اذا كانت تحتوى على البترول ام لا ؟! حتى كشفت مجلة « لايف الامريكية » هذا السر .

٥ - التجارة :

لقد جعل مركز الخليج الجغرافى اماراته مناطق تجارية هامة منذ قديم الزمان وقبل ظهور البترول كانت التجارة تشكل ركناً هاماً فى موارد المنطقة ، وحرفة رئيسية من حرف أبنائها (التجارة الى الهند وافريقيا) وتعتبر موانئ البحرين ودبى ومسقط (حتى الان) من الموانئ الهامة فى حركة تجارة الترانزيت ولكن دخولها الاقتصادية ليست كبيرة لانها اما موانئ حرة أو شبه حرة ، ففي ميناء سلمان فى البحرين مثلاً هناك منطقة حرة يضع فيها التجار بضائعهم التي يشترونها من الخارج ويعيدون تصديرها دون أية ضريبة وقد بلغت قيمة البضائع التي دخلت عن طريق هذا الميناء فقط - فى احدى السنوات (كما صرح الرسمىون) ٢٩ مليون جنيه استرلينى وكان بإمكان السلطات ان تحصل على دخل محترم من رسوم هذه البضائع ولكن الغريب ان هذه السلطات عندما تشعرون ان إيرادات الميناء قد زادت تعتمد فى الحال الى تبديل وتنزيل التعريفات الجمركية فمثلاً كانت الرسوم المفروضة على طن البضائع المارة (الترانزيت) هى ٣٢ روبية ولكن السلطات ما لبثت ان خفضتها الى ١٧ روبية تنزل بدورها الى ٢٠ روبية فى حال زيادة وزن البضاعة عن ٥٠٠ طن، وتقدر التقارير الرسمية فى البحرين دخل الجمارك بمليونين ونصف من الدنانير (حوالى ثلث الميزانية العامة) أما فى دبى فقد قدرت قيمة البضائع المستوردة بـ ١٣ مليون جنيه استرلينى ، أما الصادرات والمعاد تصديره بحوالى ٢ مليون جنيه وقد قدرت الرسوم الجمركية بحوالى ١/٢ مليون جنيه استرلينى . اما عن التجارة فى الداخل فليست هناك صرائب مسجلة تذكر .

وهكذا نجد ان المنطقة مليئة بالثروات ولكنها أما مهمة أو مجمدة
عدا البترول الذى يركز عليه الاستعمار على أساس انه الثروة الوحيدة
فى البلاد التى لم يكتشف فيها البترول فانه يحاول ان يوهم حكامها
وشعبها انهم يعيشون بوجوده وبما يدفعه لحاكمهم الاجير ..

رابعاً - الوجود الاستعماري :

فى مجال استعراضنا للوضع الراهن فى المنطقة تحدثنا حتى الان
عن الاساسين اللذين يعتمد عليهما الاستعمار فى تثبيت هذه السياسة
.. ثم التركيب الاجتماعى فى المنطقة واخيراً - وفى مقابل ذلك
ثروات المنطقة الاقتصادية .. ولاستكمال رسم صورة الوضع الراهن
نرى انه لا بد من الحديث - ولو سريعاً ايضاً عن الاستراتيجية التى
اعتمد عليها الاستعمار فى تثبيت وجوده فى هذه المنطقة حتى الان ..
ثم دور القوى الاجنبية الاخرى فى هذه الاستراتيجية الاستعمارية .

يتركز الوجود البريطانى - الذى يحتل منطقة الخليج العربى منذ
اكثر من مائة وخمسين عاماً - على استعمار يعمل لابقاء نفوذه اطول
مدة ممكنة وهذا النفوذ الاستعماري يهدف الى استنزاف ثروات المنطقة
وعلى استخدام المواقع الاستراتيجية فى هذه المنطقة كقواعد عسكرية
وممرات يحمى من خلالها نفوذه الاستغلاى فى الخليج والمناطق
المجاورة فى آسيا وافريقيا .

ولتحقيق هذه الاهداف وترسيخ هذا النفوذ يستخدم الاستعمار
عدة وسائل سياسية وعسكرية ، كما يستغل الاوضاع الاقتصادية
والاجتماعية لتحقيق اغراضه . وهذه الوسائل والاضاع هى الركائز
التي تقوم عليها استراتيجية الاستعمار فى المنطقة .. وفى الناحية
السياسية - رسخ الاستعمار التجزئة بعد ان قسم المنطقة الى مجموعة
من «الدويلات» الصغيرة والتى لا يزيد حجم بعضها عن قرية وذلك
بعد ان احتل هذه المنطقة جزءاً جزءاً وفرض عليها معاهدات ثنائية
وجماعية ثبت من خلالها هذا الواقع المجزأ ولم يكتف بذلك بل انه اخذ
خلال السنوات السابقة يعمل بدأب من أجل المحافظة على هذا الوضع
تفيداً لما تقتضيه مصالحه الاقتصادية واستراتيجيته العسكرية
والسياسية وعمل لذلك على تغذية وتشجيع الحروب القبلية والخلافات
العائلية بين امراء هذه الاجزاء تدعيماً منه لهذه التجزئة .

كما استخدم مجموعة من العملاء الذين استطاع أن يسيروهم فى
الطريق الذى يرسمه لهم ، واستخدموا لتنفيذ مخططاته واستغلالهم
كواجهات ينفذ من ورائها ما يريد تنفيذه من اهداف ، ويمنعون عنه
النقمة الشعبية التى كثيرا ما تضطرم على الوضع الاستعماري .

ولقد كانت المعاهدات التى عقدها الاستعمار البريطانى مع هؤلاء
الحكام **والتي فرضها عليهم وعلى** شعب المنطقة فرضاً بالقوة العسكرية
كانت هذه المعاهدات الجائرة هى التى استخدمها الاستعمار كمطلق
لتوسيع وترسيخ نفوذه فى المنطقة فهى فى نفس الوقت التى قسمت
المنطقة الى دويلات صغيرة وجعلت كل دويلة فى وضع ضعيف مهدد
لا تستطيع الصمود او البقاء لوحدها أمام أية قوة ، وبالتالي ربطت
هذا البقاء بوجود الحماية والدعم الاستعماريين بالاضافة الى ذلك فانها
اعطت الاستعمار امتيازات فى التصرف المطلق فى جميع أوجه ومجالات
المنطقة وبالذات الاقتصادية والسياسية منها بحيث لا يستطيع اى
حاكم منطقة ان يتصرف فى أى شىء داخل منطقتة او يقيم اى علاقة
مع أية جهة خارج دويلته الا بموافقة سلطات الاستعمار البريطانى
ومع ذلك فلا زال الاستعمار ينفى ان يكون هذا الوضع استعماراً ،
ويتشدد ان هذه الامارات مستقلة داخليا وانه ليس الا حارساً لصد
الطامعين الذين يأتون اليها من الخارج ولا تربطه بشيخ هذه المنطقة
سوى اتفاقيات صداقة .. ومن المستحسن فى هذا المجال ان ننقل
بعض من نصوص هذه المعاهدات لنرى مدى زيف هذه الادعاءات
الاستعمارية .

جاء فى المعاهدة التى وقعها شيخ البحرين سنة ١٨٨٠ « أنا الشيخ
عيسى بن على آل خليفة سيد البحرين الزم نفسه ومن يخلفنى فى
حكومة البحرين بالامتناع عن الدخول فى مفاوضات او ابرام معاهدات
من اى نوع ومع اى دولة غير الدولة البريطانية .. » وفى معاهدة
سنة ١٨٩٢ « الا أبيع أو أرهن او اتنازل عن أى جزء من أراضى
البحرين الا للحكومة البريطانية .. » وفى تعهد سنة ١٩١٤ « أوكد
اذا كان احتمال للحصول على البترول فى منطقتى فأننى لن استثمرها
بنفسى ولن افاتح أحد بخصوصها بدون مشورة المستشار البريطانى
وبعد الحصول على موافقة الحكومة البريطانية السامية » .

ونصوص مشابهة حصل عليها الاستعمار البريطانى فى بقية اجزاء

الخليج . . . فى نفس الفترة تقريبا . ورغم ان هذه المعاهدات وقعها أمير أو شميخ عن نفسه وانها لا تلزم شعب المنطقة ، الا أنها مع ذلك فرضت قسرا وبقوة الحديد والنار فرض القوى على الضعيف وبذلك فهي من وجهة نظر انفانون اندولى باطلة حسب نص المادة (١٠٣) من ميثاق الامم المتحدة .

ولتنفيذ مخططاته السياسية اعتمد الاستعمار على جهاز من الموظفين السياسيين موزعين فى امارات الخليج باسماء والقاب مختلفة كمقيمين سياسيين ومعتمدين ، ومستشارين . . . وعلى رأس هذا الجهاز « المقيم السياسى البريطانى فى الخليج » ومقره البحرين ، وكان قبل ذلك فى مسقط وهو يسمى أيضا زيادة فى هيبة وقوة نفوذه رئيس الخليج ، ويشرف هذا المقيم البريطانى على تنفيذ السياسة الاستعمارية البريطانية فى جميع امارات الخليج وعمان بواسطة المعتمدين الانجليز فى البحرين ودبى ومسقط ، والمستشارين الانجليز فى جميع الامارات بدون استثناء ، وبدون الدخول فى تفاصيل مهمات هؤلاء الموظفين الانجليز فانهم يرسمون السياسة الداخلية والخارجية لكل امارة وفق ما تقتضيه المصالح البريطانية ، وما تقره الاستراتيجية الاستعمارية .

وفى الناحية العسكرية يعتمد الاستعمار فى حماية وجوده اولا على مجموعة من القواعد العسكرية الجوية والبرية والبحرية ، موزعة فى عدة مناطق من الخليج تبعا لاهمية كل منطقة استراتيجية واقتصاديا ، وقد جعل بعضها رئيسية وضرورية بالنسبة لوجوده والبعض الآخر فرعية ومرتبطة عسكريا بهذه القواعد الرئيسية . وهذه القواعد هى - فى البحرين - قاعدة المحرق الجوية ، قاعدة الجفير البحرية ، قاعدة الهملة البرية مطار الصخير وهو مطار سرى يستخدم للطوارئ .

وفى عمان الساحل والداخل هناك قاعدة الشارقة الجوية ، قاعدة معمر الجوية ، ثم مجموعة من القواعد الصغيرة والمعسكرات مثل قاعدة بيت الفلج والعذبية وصحار وصحم وسويق وشم قاعدة البورى ومعسكر الدقم (جميع هذه القواعد والمعسكرات تابعة لافليم مسقط) .

أما فى عمان الداخل فهناك قاعدة كبيرة برية فى نزوى ، وقاعدة جوية على سفح الجبل الاخضر وأكثر من معسكر فى منطقة جعلان ، وقاعدة بحرية صغيرة فى أرخبيل (خورجرامه) بمنطقة رأس الحد

وهناك معسكرات اخرى فى منطقة الشرقية ، والظاهرة التى بها قاعدة فى «عبرى» مع مراكز عسكرية أخرى . . . أما فى عمان الساحل فبالإضافة الى قاعدة الشارقة الجوية والبرية فهناك قاعدة صغيرة فى «النامة» بأمارة عجمان ، ومعسكرات فى كل امارات ابو ظبى وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة . هذا بالإضافة الى بعض قطع الاسطول البريطانى التى تجوب مياه الخليج باستمرار والتى من مهامها التحرك الى أى منطقة تهدد فيها المصالح الاستعمارية من قبل أى قوى داخلية او خارجية وخاصة تلك المناطق التى ليس فيها قواعد عسكرية كقطر مثلا . وتطوق هذه القواعد امارات الخليج من جميع الجهات ومن الوسط أيضا . وتكمل القاعدة البريطانية فى صلالة بظفار عملية التطويق هذه وتتبع القواعد القيادة البريطانية للشرق الاوسط التى انتقلت بعد الاستقلال من عدن الى البحرين - مع بداية تنفيذ الاستراتيجية البريطانية الجديدة شرق السويس - والتى لها فروع رئيسية فى البحرين ومسقط والشارقة .

ويعتمد الاستعمار ثانيا بالإضافة الى هذه القواعد العسكرية على جهاز من الموظفين والقادة العسكريين فى كل امارة من امارات الخليج يتولون حماية الوجود ، والمصالح الاستعمارية من أى تهديد داخلى ويمارسون عمليات تعسف وارهاب ضد المواطنين بهيمنتهم على اجهزة « الامن » وعصابات المباحث والمخابرات ، فهم يقومون باعتقال وسجن وتشريد المواطنين بحجة المحافظة على أمن البلاد واستقرارها ، وهذه الاجهزة الاستعمارية السياسية والعسكرية لا تقوم فقط بفرض جو من الارهاب والتنكيل بالمواطنين بل تقوم بتنفيذ المؤامرات الاستعمارية التى تستهدف عروبة هذه المنطقة ووحدتها .

وفى الناحية الاقتصادية وهى العمود الفقرى للوجود الاستعمارى فى هذه المنطقة يستغل الاستعمار ثروات هذه المنطقة أشجع استغلال ، وتستهلك القواعد العسكرية واجهزة «الامن» هذه جزءا كبيرا من ثروة المنطقة لان معظم ما ينفق على هذه القواعد يأتى من ثروة المنطقة المقامة عليها وما تدفعه بريطانيا لبعض المناطق الفقيرة من مبالغ صورية كأيجار لبعض هذه القواعد ليس الا للتمويه وامتصاص النقرة الشعبية من ناحية ولتأكيدا بأن هذه المناطق لا يمكنها أن تساهم بأى حال من الاحوال فى نفقات هذه القواعد من ناحية أخرى . . . وقد بلغ ما يصرف

على اجهزة الامن فى بعض المناطق ضعف ما يصرف على التعليم
ويضاعف الاستعمار وباستمرار المبالغ المرصودة لهذه الاجهزة والمأخوذة
كلها من ثروات المنطقة نفسها .

واذا ما تركنا جانبا سياسة الاستعمار فى استغلال ثروات المنطقة
حسب مقتضيات سياسته الاقتصادية فاننا نرى أن شركات البترول
تشكل جانبا من الاستعمار الاقتصادى والجهة التى تمارس عملية
الاستغلال لهذه الثروة الهامة وذلك لان هذه الشركات جزء من الاستعمار
تتقيد باوامره وهى ان تفرعت وتنوعت اسمائها فانها فى الاساس
واحدة .

وتلعب معاهدات الاحتلال دورا فى عملية استغلال ثروات المنطقة
الاقتصادية لانها تحصر استثمار هذه الثروات فى الدولة الاستعمارية
وحدها ومن ترضى عنه كما انها « تحصر اقامة اية علاقات اقتصادية او
سياسية مع اى دولة أخرى غير بريطانيا » .

وتعتبر خرافة الاحتياطي من الاموال المجمدة وسيلة أخرى من
وسائل استغلال هذه الثروات فى الوقت الذى تعاني معظم هذه
المناطق الازمات الاقتصادية ويقاسى المواطنين فيها من الفقر والجهل
نجد ان الاستعمار يستثمر هذه الثروات المرصودة أسما لحكومات هذه
المناطق فى تغذية وتنمية مشاريعه العمرانية والعدوانية بل حتى فى
حل ازماته الاقتصادية ويقول مثلا أحد المطلعين فى البحرين أن
بريطانيا قد ارغمت حكومة البحرين على اصدار عملتها الجديدة
الدينار البحريني بسرعة ، رغم توقيع البحرين على بيان حكام الخليج
الذى جاء فيه أنهم - اى الحكام - اتفقوا على اصدار عملة موحدة باسم
« ريال الخليج العربى » وذلك كى تستغل بريطانيا غطاء الذهب للعملة
الجديدة فى مساعدتها على حل أزمتها الاقتصادية والتى كانت ايامها
لم تتأزم بالدرجة التى هى عليها الان وكان العجز فى احتياطي الذهب
أحد مظاهر هذه الازمة الاقتصادية .

وتشكل العناصر الاجنبية (وعلى رأسها الايرانيون) التى يسهل
لها الاستعمار عمليات الدخول والتركز فى المنطقة تشكل هذه العناصر
جزءا من الاستراتيجية التى يعتمد عليها الاستعمار فى اطالة أمد بقاءه
على ارض الخليج وهى وأن كان لها نصيبا فى نهب ثروات هذه المنطقة

فان خطورتها أكبر وأبعد من ذلك . فما هو واقع هذه العناصر
الاجنبية فى الخليج العربى ؟

خامساً - المتسللون والمهاجرون الايرانيون :

قلنا فى فصل سابق ان ايران بما تنفذه من مخططات داخل امارات
الخليج ، بالتعاون مع بريطانيا واسرائيل ثم امريكا أخيرا قد نقل
ادعاءاتها من مجال المذكرات والاحتجاجات والمؤتمرات الى عمل منظم
يمتد الى مجالات مختلفة ، ويتخذ الوسائل العسكرية والسياسية
والاقتصادية طريقا لتحقيق هذه الاطماع عمليا .

وقبل أن نتعرض لهذه المخططات التى تنفذها الشبكة الاستعمارية
الطامعة لا بد من استعراض كثافة ونفوذ المتسللين الايرانيين فى
امارات الخليج بغرض تبين مدى خطورة المخططات التى يشتركون
بنصيب الاسد فى تنفيذها .

ليست هناك احصائيات ثابتة عن عدد الايرانيين فى امارات الخليج
يمكن الاعتماد عليها فى أى تقييم ولذلك فسنحاول أن نقدر عددهم فى
كل منطقة على حدة على ضوء معلوماتنا الخاصة وكى نستطيع ذلك
سيكون لزاما علينا أن نتعرض الى الوسائل التى يتبعونها فى تسليهم
ودخولهم الى امارات الخليج ، ثم كيف ؟ وبالا اعتماد على من . . يكونون
حياتهم فى هذه الامارات ؟

فى البحرين التى يبلغ عدد سكانها - حسب آخر احصائيات رسمية
أجريت فى عام ١٩٦٥ (١٨٢٢٠٣) ذكر نفس الاحصاء ان عدد
اليرانيين (٧٢٢٣) أى بنسبة ٤ ٪ من السكان وبعيدا عن الخوض فى
المغالطات الكثيرة التى وردت فى ذلك الاحصاء الذى يبين أن نسبة
زيادة السكان ٢٧ ٪ وهى نسبة خيالية وغير معقولة . وبدون الخوض
فى هذه التفصيلات فان (٧٢٢٣) نسمة لا يشكلون الا جزءا من
اليرانيين فى البحرين وهم بالتحديد اليرانيون الذين يحملون جوازات
رسمية من حكومتهم ودخلوا البحرين بطريقة شرعية . ومع ذلك فان
هناك مغالطة وردت فى الاحصاء لا يمكن تجاهلها وهى أن الاحصاء فى
مقارناته التى اتبعها بين أرقام احصاء ١٩٥٩ وأرقام الاحصاء ١٩٦٥ لم
يذكر عدد اليرانيين فى ١٩٥٩ وبالرجوع الى تقرير حكومة البحرين

الاحصائي الذي صدر في ذلك العام نجد أنه ذكر أن عدد الإيرانيين كانوا (١٢٥٠٠) نسمة وبفض النظر عن عمليات التسلل والهجرة الواسعة التي يقوم بها الإيرانيون الى البحرين فان السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو أين ذهب (٥٢٧٧) إيرانيا ؟ وهو العدد الذي نقص بين احصاء ٥٩ واحصاء ٦٥ . هل هاجروا من البحرين ؟ وبالعكس أن عملية التسلل والهجرة كما قلنا تزداد يوما بعد يوم . اذا هل ماتوا جميعا ؟ غير معقول واذن لم يبق غير طريق واحد أستوعب كل هذا العدد من الإيرانيين ، وهو طريق التجنيس حيث شملت هؤلاء عمليات تجنيس واسعة حولتهم الى بحرينيين بالتجنس .

ومن هذه الحقيقة المرة يمكننا أن نقول ان البحرين رغم أنها الامارة الوحيدة من امارات الخليج التي يجرى فيها احصاء رسمي كل ست سنوات باستثناء الكويت الا أن هذه الاحصائيات لا يمكن الاعتماد عليها كحقائق لمعرفة عدد الإيرانيين الحقيقي لثلاثة أسباب رئيسية هي :

١ - ان المهيمنين على الاوضاع في البحرين هم الانجليز ، وبمقتضى مصالحهم المشتركة مع الإيرانيين فان من المشكوك فيه أنهم يذكرون العدد الحقيقي للإيرانيين في البحرين فيما يذيعونه من بيانات عن هذه الاحصائيات .

٢ - ان الاحصاء لا يشمل عادة الا الذين دخلوا البلاد بصفة رسمية ويحملون جوازات سفر وأقامات صالحة من بلادهم وانه بذلك لا يشمل الإيرانيين المتسملين الذين يدخلون البلاد بطرق غير مشروعة وبالتهريب ، كما أنه لا يشمل الإيرانيين الذين يحملون جوازات مزورة من امارات الخليج الاخرى وخاصة امارات ساحل عمان حيث تباع الجوازات العربية هناك كالبضاعة .

٣ - أن عددا كبيرا من الإيرانيين يتجنسون كل عام بالجنسية البحرينية بطرق شتى وبذلك فان الاحصاء يضعهم ضمن البحرين . ومن هنا فانه لا يمكن الاعتماد على هذه الاحصائيات الرسمية في معرفة عدد الإيرانيين الحقيقيين في البحرين .

وبالاستناد الى الاحصاءات الرسمية يتضح لنا ان عدد الإيرانيين في البحرين هو (١٢٥٠٠) نسمة فاذا أضفنا لهم عدد الإيرانيين المتسملين والذين يحملون جوازات سفر من امارات الخليج العربي

المزورة ، والذين يدخلون تحت اسماء تمويلية مختلفة كالتجار الذين يدخلون عن طريق الميناء بشكل شرعى ولكن بدون جوازات سفر ، وسمة الدخول الوحيدة التي يدخل بها هؤلاء التجار هي بصفة أكياس من البصل أو عدة رؤوس غنم وعندما يصلون الميناء يبلغون السلطات انهم تجارا جاءوا يبيعون ما لديهم من بضاعة ثم يعودون وحسب القوانين المتبعة يسمح لهم بالنزول وما ان تطأ اقدامهم ارض البلاد حتى يختفون . . وهذه الطريقة يتبعها المتسملون الإيرانيون في قطر ايضا فاذا وضعنا في اعتبارنا كل هؤلاء الذين يقدر عددهم بحوالى عشرة الاف نسمة فقد أمكننا أن نقول ان عدد الإيرانيين في البحرين لا يقل عن ثلاثين الف نسمة .

أما في قطر فان الاحصائيات الواردة في السجلات الرسمية بدائرة الهجرة والجوازات تقول ان الذين دخلوا قطر من الموانئ وتحت سمع وبصر وبموافقة المسؤولين الرسمية خلال أربع سنوات فقط أكثر من الذي قدرناه للإيرانيين في البحرين وبالتحديد (٤٦٥٠١) إيرانيا وهذه تفاصيل الاحصائية :

السنة	كيفية الدخول	بجواز إيراني	بدون جواز	بجواز عربي مزور	المجموع
١٣٨٠	٢١٣٧	٨١٢٧	٥٣٩٨	١٥٦٦٢	
١٣٨١	١٢٢٩	١٥٤٧	٤٠٩٠	١٦٨٦٦	
١٣٨٢	٨٩٠	٢٩٤٥	٣٣٨٧	٨٢١٣	
١٣٨٣	٥٣٢	٣٣٢٧	٢٨٩١	٦٧٦٠	
المجموع	٤٧٧٨	٢٥٩٥٦	١٥٧٥٧	٤٦٥٠١	

واذا ما أخذنا الشهر كمدة أقرب الى تقدير نسبة الدخول من الموانئ الرسمية أيضا فاننا نرى أنه دخل بنفس الوسائل (٧٨٥٤) إيرانيا خلال ستة شهور من سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١م) فقد دخل في شهر رجب (٨٧٨) إيرانيا وفي صفر (١١٠٠) وفي جمادى الاول (٢٠٨١) وجمادى

وهذه الارقام قاصرة على الذين يدخلون قطر عن طريق الاماكن المسموح بالدخول منها كالمطار والموانئ أما الذين يدخلون عن طريق التسلسل خفية بوسائل التهريب المختلفة فانه مما لا شك فيه ان عددهم لا يقل عن ١٥ الفا وفترات ازدياد وانخفاض عمليات التسلسل يمكن ادراكها من خلال الارقام السالف ذكرها (كما يقول قطري مطلع على عملية الهجرة في قطر) ففي السنة التي يزيد فيها رقم المهاجرين (٨٠ - ٨١ مثلا) فانه يعنى ان المسؤولين في دائرة الهجرة قد اصدروا تعليماتهم بفتح باب الهجرة للايرانيين على مصراعيه ، وفي السنة التي يقل فيها رقم المهاجرين (٨٢ - ٨٣ مثلا) فانه يعنى ان المسؤولين في نفس الدائرة قد عمموا على موظفي المطار والموانئ بتشديد اجراءات الدخول على هؤلاء المهاجرين وبالتالي ينتقل هؤلاء المهاجرين الى الدخول عن طريق التسلسل الغير منظور من الاماكن الغير مسموح بالنزول فيها وعلى طول سواحل قطر هناك أبواب كثيرة مفتوحة لاستقبال هؤلاء المتسلسلين . .

وعن كيفية دخول هؤلاء الايرانيين من الموانئ بدون جواز سفر فانها تتم كما يلي :

١ - يصل المركب الذى يقل عددا من الايرانيين يتراوح بين المائة والمائتين وخمسين راكبا وما ان يرسو فى الميناء حتى يتقدم اليهم مجموعة من الكفلاء المعروفين والذين لا يشترط فيهم غير تمتعهم بالجنسية القطرية ويختار كل منهم عددا من الركاب ثم يملأ البيانات فى ورقة الكفالة الرسمية . هذه البيانات التى تحتوى على عدد المكفولين وجنسياتهم واسم وشهرة الكفيل وتعهد بان يكون الكفيل مسئولا عن سلوكهم داخل قطر ثم يدفع الكفيل رسوم نزولهم عن كل شخص ثلاث او خمس روبيات أما أسباب الكفالة فهى ان يكون القادمون تجار مواشى وسجاد . . الخ أو بحجة حاجة الكفيل لهم للعمل لديه كأيدي عاملة .

٢ - وما ان ينزلوا الى البلد حتى يمنحوا اقامة مؤقتة من دائرة الهجرة والجوازات ثم اقامة دائمة تحت ستار حاجة البلاد اليهم « كأيدي عاملة » !!!

٣ - تتم هذه الاجراءات فى سهولة وسرعة مذهلة بحيث يبدو واضحا أمام أى مراقب ان هناك شبكة تديرها تبدأ من كبار المسؤولين فى دائرة الهجرة الى المسؤولين فى الجمارك والموانئ الى مجموعة الكفلاء الذين جميعهم ايرانيون متجنسون بالجنسية القطرية من كبار هؤلاء الكفلاء على سبيل المثال سليمان حاجى حيدر لارى وأولاده وعبد الرضا اسماعيل اشكنانى وحسين درويش كراشى ومحمد صادق وخليل لارى وهاشم واسماعيل أبناء فرج هاشم انصارى . . وغيرهم كثيرون . .

٤ - وبالإضافة الى ذلك فان فى تشريعات الهجرة والاقامة ما يحمى دخول هؤلاء المهاجرين ويجعل من دخولهم الى قطر عملا قانونيا وشرعيا فالفقرة (د) من المادة الاولى فى تشريعات الهجرة والاقامة تقول « يعفى من سمة الدخول لقطر - وحتى بدون جواز سفر نظرا لحاجة البلاد للعمال - رعايا البلدان العمالية المتصالحة وايران لكنهم يلزمون بتقديم كفيل يعرفهم ويتحمل مسئولية ما يجرى منهم من حوادث غير مرغوبة فى البلاد ثم تصرف لهم أوراق اقامة من دوائر الهجرة والجوازات لحين اشعار آخر » .

٥ - ومن اجراءات التشديد على دخول هؤلاء المهاجرين الايرانيين التى تصدرها دائرة الهجرة فى قطر ما حدث عندما قامت بعثة الجامعة العربية بزيارة هذه البلاد فى ايامها أصدر مدير دائرة الهجرة تعميما الى موظفي الجوازات فى المطار والموانئ حاول ان يظهر فيه مدى حرص حكومة قطر على منع الهجرة الايرانية الى قطر وقد جاء فى ذلك التعميم ما ملخصه « انه يجب على موظفي الجوازات الا يسمحوا بالدخول الى البلاد بدون جوازات سفر الا لسكان سواحل ايران فقط ، وان يطالبوا سكان داخل ايران بابراز جوازات سفرهم !! » وكان مدير الجوازات يريد ان يبرر هذا الاجراء لو سئل عن مغزاه ان سكان سواحل ايران معظمهم عرب ولن يجد من يذكره بعملية «الفرسنة» التى قامت بها الحكومات الايرانية لهذه السواحل منذ عشرات السنين . .

أما عن كيفية دخول المتسلسلين الايرانيين عن طريق السواحل فانها تتم بوسائل مختلفة تنضوى كلها تحت عملية تهريب البشر وتشترك فيها مراكب الصيد التى تعمل فى الخليج حيث يسهل لهم أصحاب هذه المراكب النزول الى سواحل قطر بعد عملية تمويه بصفتهم بحارة

وصيادين سمك . وهناك أيضا وسيلة تهريب مباشرة تقوم بها مراكز
وسفن متخصصة في تهريب هؤلاء الإيرانيون من سواحل إيران الى
سواحل قطر البعيدة عن المراقبة .

وبعملية حسابية بسيطة نجد أن الإيرانيين يشكلون غالبية في قطر
فعدد أفراد القبائل من سكان قطر العرب يقدرون بحوالى عشرون ألف
نسمة وإذا قدرنا بقية العرب المهاجرين من الدول العربية الى قطر
بغرض العمل - وهم اناس غير مستقرون - بحوالى اثنا عشر ألفا على
أبعد تقدير فاننا نخرج بنتيجة ان عدد سكان قطر من العرب حوالى
(٣٢) ألف نسمة أما بالنسبة للإيرانيين فان المهاجرين خلال اربع
سنوات فقط (٤٦٥٠١) نسمة وقدرنا عدد المتسلسلين برقم متواضع هو
(١٥٠٠٠) نسمة والإيرانيين المتجنسين بالجنسية القطرية نقدرهم
أيضا برقم متواضع هو (٥٠٠) نسمة ولنفرض ان عددا مماثلا للعدد
الذى دخل خلال السنوات (٦٤ - ٦٥ - ٦٦) قد هاجر من قطر فان
عدد الإيرانيين في قطر الآن لا يقل عن (٥٨) ألف نسمة وهو عدد
كما هو واضح يساوى ضعف عدد السكان العرب في قطر .

أما في الكويت فقد جاء في احصاء السكان سنة ١٩٦١ أن عدد
الإيرانيين (١٨٢٤٨) نسمة أى بنسبة (٥٧٪) من عدد السكان .
وفى احصائية اصدرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سنة ١٩٦٣
عن الاجانب في الكويت ان الإيرانيين بلغوا ٣٠ ألفا وتقول نفس
الاحصائية ان عدد الإيرانيين قد زاد عام ٦٣ عنه في عام ٦٢
بنسبة ٩٣٪ !

ورغم أن وجود القوانين التى تضع شروطا قاسية لدخول واقامة
الاجانب في الكويت ، والحملات التى تشنها وزارة الداخلية على الذين
دخلوا البلاد بطرق غير شرعية ورغم القرار الذى صدر فى عام ١٩٦٥
فمنع دخول الإيرانيين الذين يحملون جوازات امارات الخليج العربى
المزورة . رغم ذلك كله فان عمليات تسلل الإيرانيين الى الكويت تتم
بأعداد كبيرة وواسعة ، وقد صرح أكثر من مرة المسئولون فى وزارة
الداخلية الكويتية أن من لا تتمكن قوى الامن من القبض عليهم من هؤلاء
المتسلسلين الإيرانيين يساوون ثلاثة اضعاف الذين يقبض عليهم
والملاحظ فى هذا السبيل ان حكومة الكويت لا تكافح عمليات التسلل
هذه بالجدية المطلوبة ، ومعروف بصورة شبه مؤكدة ان هناك عناصر

مسئولة فى وزارة الداخلية تأخذ عمولة عادية على تهاونها المقصود
فى مكافحة التسلل الإيراني بصورة جدية ففى حين تتولى هذه العناصر
فى وزارة الداخلية طرد ابناء الدول العربية فى الكويت فى حركة
دائمة ومستمرة يفض النظر فى معظم الاحيان عن المتسلسلين الإيرانيين
كما أنه رغم شعور حكومة الكويت بخطورة عمليات التسلل الإيرانية
والاعداد الكبيرة التى تدخل فى كل دفعة الا أن عملية مراقبة الشواطئ
وسيطرة دوريات خفر السواحل عليها لا زالت ضعيفة دون المستوى
المطلوب ومن هنا فاننا لو أخذنا نصف نسبة زيادة المتسلسلين الإيرانيين
فى الكويت بين عامى ٦٢ ، ٦٣ ٩٣٪ كنسبة تقديرية لترايد عدد
الإيرانيين بالكويت لامكننا أن نقول ان عددهم الآن لا يقل عن ٦٥ ألفا .

أما فى امارات ساحل عمان (السبع) فان كثافة وجود المتسلسلين
الإيرانيين تختلف من امارة لآخرى ففى حين تزداد كثافتهم بصورة
واضحة فى كل من دبی والشارقة وابو ظبی ورأس الخيمة يبدون أقل
كثيرا فى امارات عجمان وأم القيوين والفجيرة وتعتبر دبی القاعدة
والملاجأ لسيول هؤلاء المهاجرين والمتسلسلين وتعتبر سواحل هذه
الامارات بصفة عامة مناطق مفتوحة للمتسلسلين ولكن الواضح هنا
بالنسبة لهذه المنطقة ان عمليات الهجرة تفوق عمليات التسلل بكثير
ورغم أنه لم تحدث فى هذه المنطقة حوادث من الاهمية بحيث تعطى
صورة عن كثافة عدد الذين يتسللون فى الظلام من السواحل المفتوحة
الا أن عمليات الهجرة العادية بالنسبة لمن يريدون دخول المنطقة أسهل
وأوفر اقتصاديا من عمليات التسلل أما السبب الاساسى والاهم فى
هذا المجال فهو أنه ليس هناك أية قوانين او اجراءات تضيق أو تعيق
عمليات الهجرة بل بالعكس فان سلطات امارة مثل دبی تعتبر ازدياد
الهجرة الى دبی موردا اقتصاديا للامارة لا بد من تشجيعه فهو يحقق
(حسب منطق السلطات هذه) مكسبين فى وقت واحد : أن كل مهاجر
سيدخل سوف يدفع رسوم دخوله خمس أو عشر روبيات ، وانه
يدخوله البلاد سوف يشتري ويبيع فى السوق المحلية وبذلك فسيساعد
على أنعاش هذا السوق اقتصاديا !

ومن هنا فان الذى يدخل عن طريق الميناء فى دبی ليس مطالب
بإبراز جواز سفره بقدر ما هو مطالب بدفع رسوم دخوله ومن اجل
ذلك وأسباب أخرى - اعتبرت دبی القاعدة والملاجأ بالنسبة للإيرانيين

المهاجرين فهي القاعدة التي من ميناءها يدخلون ومنها ينطلقون في غزوهم لبقية الامارات او يستقرون في دبي نفسها وهي الملجأ اذ أنهم عندما يقبض عليهم متسللين الى امارات أخرى كالبحرين والكويت مثلا ويطردون منها يذهبون الى دبي ومنها يعاودون الكرة في عملية غزو أخرى لهذه الامارات بوسيلتين : التهريب بجواز دبي أو بجواز عربي مزور من إحدى امارات ساحل عمان ، التي تعتبر بضاعة رائجة في اسواق دبي السوداء حيث يتراوح ثمن الجواز بالنسبة للامارة التابع لها ، فجوازات دبي غالية الثمن ثم تهبط الاسعار فتليها الشارقة فرأس الخيمة فبقية الامارات ما عدا ابو ظبي التي عرفت أن عملية بيع الجوازات التابعة لها عسيرة ٥٠ و ٥٠٠ روبية • لمدة سنة تتراوح بين ٥٠ روبية و ٥٠٠ روبية •

ويأتى المهاجرون الايرانيون الى ميناء دبي وغيره من موانئ امارات ساحل عمان كميناء خور فكان التابع للشارقة بواسطة اللنشات والبواخر التي تجلبهم مباشرة من الموانئ الايرانية وهناك جهاز خاص في التنظيم الإيراني في دبي يشرف على عملية الهجرة هذه (سنتحدث عنه بالتفصيل بعد قليل) • وليست هناك احصائيات عن دخول هؤلاء المهاجرين الى الامارات ولا عن عددهم فيها ولقد قدر بعض المطلعين على أحوال هذه الامارات أنهم يشكلون ثلثي سكان دبي المقدرين ايضا بمائة ألف نسمة ، وفي الشارقة حوالى نصف السكان البالغين تقديريا ٣٠ ألف نسمة وفي رأس الخيمة حوالى ثلاثة آلاف مهاجر إيراني (عدد سكان رأس الخيمة حوالى ١٥ ألف نسمة) وفي أبو ظبي حوالى أربعة آلاف متسلل إيراني (عدد سكان أبو ظبي حوالى ٢٠ ألف نسمة) اما في بقية الامارات فان أعدادهم ليست كبيرة جدا •

الفصل الرابع

النفوذ والتنظيم الإيراني في أمارات الخليج العربي

في كل امارات الخليج هناك تنسيق في المخططات بين شبكة ثلاثية الانكليز ، الايرانيين والصهاينة • وقد جمعت أطراف هذه الشبكة ودفعتهم الى التعاون والتنسيق المصالح المشتركة والمتبادلة بينهم الانجليز مستعمرون والايرانيين لهم أطماع يعملون على تحقيقها والصهاينة لديهم «دولة» محاربة من العرب في كل مكان ومسئوليتهم الرد على الهجمات العربية الموجهة الى اسرائيل وبالذات بالتجسس لها وكسر طوق المقاطعة من حول عنقها - وبذلك التقت مصالحهم المشتركة في ضرب سكان هذه المنطقة - الغرب - والعمل على اجهاض اى محاولة تحررية يقومون بها لاستعادة حقوقهم ، وسيادتهم على بلادهم • وتتولى تنفيذ مخططات هذه الشبكة الاستعمارية الطامعة منظمات مختلفة في امارات الخليج العربي يتبع لها العديد من المجالات العلنية والاعلامية والسرية في كل امارات الخليج وتعاون اطراف الشبكة في عمل هذه التنظيمات بقدر امكانياتها وطاقاتها وبالنسبة للايرانيين المقيمين في امارات الخليج فانهم يعملون على فسخ المجال أمام امثالهم وتشجيعهم على الهجرة وأستحوادهم على المراكز الحساسة في البلد واقامة المؤسسات الاقتصادية لتشغيل اكبر عدد من الوافدين الايرانيين واستثمار رؤوس الاموال وزيادتها وشراء أكبر مساحة من العقارات والاراضى وبذل المحاولات المستمرة للسيطرة على اقتصاد البلاد وتوجيهه ثم وهذا هو الاهم بناء التنظيم العسكرى القوي الذى يتولى الدفاع عن هذا البناء ضد أى تحرك عربى داخلى أو خارجى ومن ناحية أخرى تنفيذ اى مخطط تضعه الدولة الام - ايران •

وبين العمل الإيراني في كل إمارة الخليج هناك تنسيق معين بين الإيرانيين سواء على مستوى التنظيم أو النفوذ . وإن بدى من الصعب على المرء نتيجة لقلة المعلومات والشواهد أن يحدد قواعد ومنطلقات هذا التنسيق على المستويين إلا أنه من المرجح أن تكون دبي هي المركز الرئيسي للعمل الإيراني ، وأن كان من المفروض منطقياً أن تكون البحرين هي هذا المركز بحكم تركيز الادعاءات الإيرانية عليها . ومن دبي - المركز الرئيسي - سننطلق في محاولتنا لقاء الضوء على التنظيم والنفوذ الإيراني في إمارات الخليج مستخدمين الشواهد والأمثلة العملية كدليل في هذه المحاولة .

ففي دبي وإمارات ساحل عمان (كما هو الحال في بقية إمارات الخليج) يهدف المهاجرون الإيرانيون إلى السيطرة على المراكز الحساسة في البلد في المجالين السياسي والاقتصادي ففي المجال السياسي أخذ الإيرانيون يلتفون حول بعض المسؤولين في دبي على شكل وكلاء لهم . . محمد م . . ومحمد ش . . واحمد ح . والطبيب محمد ح . . الذي أستغل مركزه في تأمين الجوازات للمتسليين كل هؤلاء بما يحتلونهم من مراكز وبما يتمتعون به من نفوذ أمثلة على مدى سيطرة الإيرانيين السياسية . . وهذا ليس مقتصرًا على دبي ففي إمارات أخرى أخذت شكل الشركة بدل «الوكالة» فأصبح بعض التجار الإيرانيين شركاء المسؤولين كبار في شئون عدة وواضح هنا مدى النفوذ القوى الذي يتمتع به وكيل مسئول ما أو شريكه .

وفي المجال الاقتصادي يسير النفوذ الإيراني في خطين هما السيطرة على التجارة - الاستيراد - وامتلاك أكبر مساحة ممكنة من العقارات السكنية والأراضي الزراعية ففي الناحية الأولى لن نستطيع أن ندرج هنا أسماء من كبار التجار الإيرانيين المسيطرين على الأسواق في الإمارات ففي دبي مثلاً والتي يعتمد اقتصادها اليوم بشكل رئيسي على التجارة - يكفي أن نقول أن عبد الله ج وعبد الحميد ف وفريوني ، محمد عبد الله ع ع من أبرز التجار الإيرانيين المتحكمين في التجارة . أما امتلاك العقارات والأراضي الزراعية فيتم على طريقتين : الأولى بئذ الأموال الطائلة في عملية الشراء وذلك بالتعاون مع دائرة الطابق - التسجيل العقاري - التي يسيطرون عليها سيطرة كاملة في دبي ثم عن طريق عصابة لحرق البيوت . . وهذه العصابة يتزعمها الميجور

البريطاني لوريمر وعضوية مجموعة من أفراد البوليس السري الإيراني وقد قامت هذه العصابة بعمليات حرق واسعة عام ١٩٦٤ شملت إمارات ساحل عمان ومستقط ومن بين أفرادها الذين قبض عليهم في دبي إيراني يدعى يعقوب حاجي داود وقد قبض عليه وهو يحاول إشعال النار في حى قرب سجن «نايف» ومعه زجاجة بترول وكبريت وأوقف في السجن يوماً واحداً ثم أفرج عنه !!

وخطة هذه العصابة أن تحرق أحياء السكان العرب هناك حتى تجعلهم ينزحون إلى أماكن نائية عن المدينة ثم تبيع هذه الأراضي إلى الإيرانيين بأسعار «تمويهية» ويقوم بتسليم هؤلاء الأراضي إلى الإيرانيين رئيس العصابة (بريطاني) رئيس دائرة الطابق (إيراني) وغلوم ع كاتب المحكمة الإيراني .

ولا يفوتنا هنا أن نسجل أن كثيراً من أهالي عمان احتجوا على هذه المؤامرة الاستعمارية وقد صدر منشور سري في دبي في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ يندد ببيع هذه الأراضي ويفضح هذا التعاون البريطاني الإيراني الذي يهدف إلى تسليم أراضي الخليج إلى الإيرانيين ومن أمثلة هذا الاستيلاء الذي حدث في دبي : أستولى على أملاك بن عمران الواقعة في سكة الخيل (برديره) وبيعت للدكتور الإيراني ع كمجاري الذي بنى فيها عمارة . أرض أشتراها التاجر الإيراني ع قمر كانت ملكاً لعائلة عربية طردت إلى خور العنز خارج دبي .

ومثل ما أمتد النفوذ الإيراني إلى الناحيتين الاقتصادية والسياسية شمل أيضاً المرافق العامة مثل دوائر الشرطة والمحكمة والبلدية والطابق (التسجيل العقاري) والجمارك فبجانب الصلات الوثيقة والتعاون التام بين المسؤولين عن التنظيم العسكري الإيراني - الذي سيأتي ذكره بعد قليل وبين المستعمرين الانجليز ممثلين في قائد الشرطة الميجور لوريمر فإن الإيرانيين يعتمدون على ركائز أخرى مثل حسن عوياسمين - إيرانيان - يعتمد عليهما الميجور الانجليزي في عمليات السجن والتعذيب ومن ناحية أخرى فقد استطاع الإيرانيون قبل حوالي سنتين شراء الملازم أحمد ر . بمبلغ ٨٠٠ روبية يدفعها له دورياً وبصورة سرية غلوم ع بن تاجر مخدرات إيراني كبير - حتى يقوم بتسهيل أمور «إيرانية» سرية مختلفة . أما في المحكمة فيعتبر غلوم ع . والذي يشغل

هناك أكثر من مركز كبير ، هو ممثل النفوذ الإيراني والمدافع عنهم في هذا المجال .

وتكاد تكون السيطرة على البلدية كاملة حيث يشغل الإيرانيون معظم المراكز الكبيرة فيها ، وفي الجمارك يقوم بالإشراف على المصالح الإيرانية أحمد ح ومهدى ت . ومن ضمن الأعمال التي يقومون بها تسهيل دخول الإيرانيين إلى دبي بعد أن يأخذوا عن كل واحد خمس روبيات . والهجرة والتسلسل تحتلان من حيث الأهمية بالنسبة للإيرانيين الدرجة الأولى ، لأن دخول الإيرانيين بشكل واسع إلى هذه المنطقة يعني زيادة الكثافة البشرية الإيرانية التي ستحمي «الوجود» والنفوذ الإيرانيين في هذه الإمارات العربية . لذلك فقد أفرد له الإيرانيون جهازاً خاصاً لتنظيمه ودعمه يعتمد على النفوذ الإيراني المتمثل في كبار التجار والأطباء الإيرانيين . ويتولى التجار الإيرانيون ع قمر والكرمستجي وأكبر ع رضا عملية تهيئة المنشآت في دبي وأرسالها إلى موانئ بندر عباس ولنجه بايران لجلب الإيرانيين من هناك .

ويتعاون هؤلاء مع بعض اصحاب المنشآت ومن بينهم شخص يدعى يوسف وقد جلب هذا ٧٠ إيرانياً إلى دبي عن طريق التهريب في ١٥ - ٥ - ١٩٦٤ وأوقف في السجن يوماً واحداً ثم أفرج عنه بعد أن تدخل النفوذ الإيراني ممثلاً بعلي س، إيراني وسكرتير في دار الاعتماد البريطاني في دبي ، والذي يمكن اعتباره حارس الإيرانيين في دار الاعتماد . كما أنه على علاقة وثيقة بالتجار الثلاثة المذكورين .

وفي نطاق تشغيل هؤلاء الوافدين من متسملين ومهاجرين فإن مسئوليتها منطوية بالتاجرين الإيرانيين عبد الحميد ف . وفريدوني . ومن مسئولية هذين التاجرين توزيع هؤلاء الوافدين على إمارات ساحل عمان أيضاً . ويمثل النفوذ الإيراني في مجال منح الإيرانيين الوافدين جوازات سفر ثلاثة إيرانيين م . ع غلوم - يتولى مركز رئيسي في الجوازات - وكان يشغل قبل تعيينه في هذا المنصب (سنة ٦٤) كاتب في دائرة الاستعلامات البريطانية ثم محمد ح . (طبيب) وعبد الله ج . (تاجر) ومهمتهما تزكية الإيرانيين الذين يستحقون جوازات على اعتبار أنهما من «أبناء دبي» أي يقومان بدور الوساطة بين من يطلب جوازاً من الإيرانيين وم . ع غلوم .

أولاً - دبي وساحل عمان

١ - التنظيم الإيراني

قلنا في مكان آخر من هذا الفصل . . ان الإيرانيين ينفذون مخططاً للسيطرة والاستيلاء بالتعاون مع الانجليز والصهاينة يبدأ من مغادرة المتسلسل أو المهاجر الإيراني سواحل إيران المطلّة على الخليج إلى بناء التنظيم العسكري والسياسي السري في داخل إمارات الخليج وقبل أن تبدأ في الحديث عن التنظيم الإيراني في دبي (وغيره من التنظيمات الإيرانية في إمارات الخليج) نود أن نشير إلى نقطة هامة وهي أن هذه التنظيمات الإيرانية والقائمين عليها يلتزمون جانب السرية والحذر الشديد في جميع خطواتهم وعلاقتهم وإن أكبر عاملين مساعدين في هذا السبيل هما **المراكز الاجتماعية والاقتصادية القوية التي يتمتع بها زعمائهم في اوساط الحكم والاقطاعيين والرأسماليين والحماية التي يوفرها لهم الانجليز بحكم التعاون والارتباط الوثيق بينهما** ومن هنا فإن ما يتكشف من خفايا هذه التنظيمات لا يأتي إلا من خلال الظواهر العامة الملموسة وبعض الأخطاء التي تحدث من أفراد هذا التنظيم أثناء قيامهم بتحريك أو عملية معينة . .

يمارس التنظيم الإيراني في إمارات ساحل عمان أعماله وتنفيذه مخططاته من خلال جهازين أحدهما عسكري والاخر سياسي ومركزهما الرئيسي دبي .

وتتلخص أهداف التنظيم في إقامة دولة إيرانية من هذه الإمارات العربية **وضمها إلى إيران على أساس أن الخليج قطعة من أرض فارس** هاجر إليها العرب واغتصبوها . وعلى ذلك يعتبر التنظيم «العرب» دخلاء على الخليج ومغتصبون **يجب طردهم وتذويب من هو قابل للاذابة منهم في العنصر الإيراني** ١٩

ويتولى الجهاز السياسي في هذا التنظيم مسئولية شرح أهداف التنظيم لآبناء الخليج وللإيرانيين غير المرتبطين بالتنظيم وذلك عن طريق إصدار منشورات وكتيبات باللغتين العربية والإيرانية تشرح كيف أن الخليج قطعة مقتصبة من أرض فارس وهي نفس المهمة التي تقوم بها **المؤتمرات واجهزة الاعلام في إيران نفسها والتي تحدثنا عنها في فصل سابق** .

ومن الوسائل الاخرى التي يتبعها التنظيم لتكتيل عرب المنطقة وكسب تأييدهم له ، الاساليب التالية : - (١) دعوة الوحدة الاسلامية وهي ادعاء يتخذ من الدين ستارا ويقول كلنا مسلمون وليس هناك عرب وايرانيون ولكن الايرانيون هم الذين حموا الفكرة الاسلامية ! (٢) كما ان من وسائلهم أيضا في اقناع العرب بصدق اهدافهم أنهم أى الايرانيون يعملون من أجل ضم جزء ايراني الى دولة ايران وليس الى الحكومة الايرانية التي يتهمها العرب بالرجعية على اعتبار ان الحكم زائل والدولة باقية . (٣) والوسيلة الثالثة هي النساء الايرانيات المتعلقات اللواتي يستخدمن للتأثير بجمالهن على من يعارض هذه الاهداف .

وتلعب مزرعة أحد الاطباء الايرانيين في رأس الخيمة (حتى عام ١٩٦٤) دورا كبيرا في تنمية وضبط هذا التنظيم حيث يفد اليها الايرانيون من كل أرجاء ساحل عمان دوريا ليعقدوا فيها اجتماعات يصل عدد من يحضرها الى مائة وخمسين شخصا تحت حراسة مشددة وسرية تامة ، حتى لا تتكشف أسرار الاجتماع وما يبحث فيه .

أما طريقة التنظيم العادية فتعتمد على تقسيم الاعضاء الى مجموعات صغيرة (٤ أفراد) يرأس كل مجموعة رئيس ومن اهم شروط العضوية الا ينضم الى التنظيم الا من هو قادر على حمل السلاح ويشرف على هذا الجهاز السياسي مدرسون ايرانيون وبعض كبار التجار الايرانيين في ساحل عمان منهم أكبر ع رضا ، عبد الهادي ب . عبد الحميد ف . محمد ع ع . وابن عمه ثم فريدوني .

أما الجهاز العسكري فيتولى مسؤولية تدريب اعضاء التنظيم على حمل السلاح وتهريب الاسلحة وتخزينها . يقوم بالتدريب ضابطان ايرانيان هما رستم وبختياري ويدعى الاول أنه يشغل عند التاجر الايراني يوسف ب كما يدعى الثاني أنه يشغل في محل كهرباء . وهذان المدربان قابليان للتغير وكان يقوم بهذه المهمة قبل هذين الضابطين ضابط آخر يدعى (كا ٠٠٠) يدرب مجموعات ليلا قرب مطار دبي ولكن جماعة من شباب دبي كشفوه لاحد المسؤولين العرب هناك وقبض عليه وأقصى من دبي ويزاول المدربان في معظم الاحيان مهمتهما قرب مطار دبي القديم غير أنهما يغيران المكان باستمرار حتى يصلان الى الساحل في بعض الاحيان وفي مرات عديدة لا يعودان الى

دبي بعد انتهاء عملية التدريب الا في حوالى الساعة الثانية والنصف صباحا تحت حماية عبد الله ج . المشرف العام على التنظيم الايراني هناك والممول الاول له وهو مدير مدرسة أيضا . وضمن التعاون الوثيق بين التنظيم الايراني والانجليزى فان الانجليز يقدمون العون العسكري للتنظيم عند الحاجة ففي يوم ٨ - ٥ - ٦٤ قابل الضابطان الايرانيان رستم وبختياري الميجور البريطاني (الويمر) في قلعة نايف وفي ١٠ - ٥ - ٦٤ سلم الميجور للضابطين الايرانيين نفسيهما أربعة صناديق رشاشات وأربعة صناديق قنابل يدوية وبعض صناديق مليئة بالذخيرة بواسطة أحد رقباء الشرطة ونقلت الاسلحة بسيارة شرطة دبي .

وبالنسبة لتهريب الاسلحة فان التنظيم الايراني في هذه المنطقة يمارس هذه المهمة على طريقين : (الاول) بواسطة صناديق الادوية التي تصل الى الاطباء الايرانيين في الخليج العربي (والثاني) عن طريق التهريب البعيد عن الانظار .

ومن أكثر الأطباء الذين تصلهم الاسلحة في صناديق الادوية الدكتوران م و ث ، ويشمل جهاز التهريب . . أشخاصا متفرغين مهمتهم تهريب الاسلحة من موانئ الدول التي تهرب منها الاسلحة الى مناطق معينة حيث يستلمها أشخاص اخرون ويوصلونها الى أماكن التخزين . ومن الاشخاص الذين يقومون بتوصيل الاسلحة المهربة الى شواطئ دبي (كا ١٠) الضابط الذي طرد من دبي بعد ان اكتشف ، وعباس وعلى . والى سواحل الشارقة (ج ه ٠٠)

ومن أمثلة تهريب الاسلحة في شهر أبريل ١٩٦٤ وصلت شحنة اسلحة وهي مسدسات ذات ١٣ طلقة وقنابل يدوية (ميلز) وأصابع ديناميت . وقد رعى المهربون الايرانيون هذه الاسلحة في خور دبي على أساس الخطة الموضوعة والقاضية بان يأتى أحد من مجموعة الاستلام في دبي وينقلها الى محل التخزين ولكن مرت دورية من الشرطة بالصدفة واستولت على الاسلحة .

أما بالنسبة للتخزين فان هناك عدة أماكن يخزن فيها الايرانيون هذه الاسلحة الا أن مخزن التاجر الايراني (ك) قرب العبرة من أهم هذه الاماكن .

وبمعدل كل أسبوعين يصل الى دبي ضابط الارتباط الإيراني والذي يدعى هناك «نج» بحجة التباحث مع المسؤولين في ساحل عمان حول وضع الإيرانيين ، ولكن في الحقيقة يأتي لمراقبة هذا التنظيم وما أن يصل هذا الضابط حتى يجتمع بمدير المدرسة ثم يتصل بالمسؤولين وينتقل هذا الضابط بين دبي ورأس الخيمة والشارقة وقطر ، وقد رافق مرة احد حكام الخليج في احدى زيارته لايران .

٢ - التعاون الإيراني الصهيوني :

لقد كان واضحا خلال استعراضنا للتنظيم الإيراني في منطقة ساحل عمان مدى التعاون الوثيق بين المهاجرين الإيرانيين والاستعمار البريطاني في هذه المنطقة ، ولكن المصالح والاهداف المشتركة كما ذكرنا سابقا دفعت هؤلاء المهاجرين ودولتهم الطامعة في هذه المنطقة العربية الى توثيق علاقاتها وتنسيق مخططاتها مع «دولة» اسرائيل والصهيانية الذين اغتصبوا جزءا عزيزا من أرض العرب في فلسطين العربية ، ومن البديهيات المعروفة أن الصهيانية المتسللين تحت سنائر مختلفة الى الدول العربية يعملون من أجل تحقيق هدفين لصالح اسرائيل : (الاول) محاولة كسر طوق المقاطعة العربية من حول عنقها (والثاني) التجسس لحسابها . والمهاجرون الإيرانيون بما يعملون له من اهداف في الخليج العربي لم يترددوا في تنسيق مخططاتهم وتعاونهم مع هؤلاء الصهيانية لتحقيق اهدافهم المشتركة . ففي ايران الدولة التي تدعو الى الاسلام وتدعى انها اسلامية وجارة للعرب مركز لتنظيم اسرائيلي في الخليج العربي يهدف الى التجسس لحساب اسرائيل في الخليج ومناطق عربية اخرى ويدير هذا التنظيم الإيرانيون وصهيانية وسنتكلم هنا عن الشبكة التي تعمل في دبي والتابعة لهذا التنظيم ، على ان نتحدث بعد ذلك عن الشبكة التي تعمل في البحرين . وفي دبي شبكة تجسس صهيونية تشرف عليها امرأة المانية هي زوجة الدكتور الإيراني (م) حيث تتولى ادارة اجتماعاتهم الدورية التي تعقد في بيت زوجها الدكتور الإيراني ، ويحضرها باستمرار التاجر الإيراني الكبير محمد ع . ع والذي تردد اسمه كمون وسند للتنظيمات الإيرانية السياسية والعسكرية ، والتي تحدثنا عنها قبل قليل .

أما عناصر هذه الشبكة التجسسية الصهيونية فهؤلاء بعضهم :

(١) مجموعة من الإيرانيين يشتغل بعضهم في محلات الكهرباء تمويها ويتسترون تحت اسم (البهائية) وهذه المجموعة هي امتداد لجماعة مماثلة تنسתר تحت الاسم في ايران وقطر وربما في البحرين ايضا .

(٢) ومن ضمن عناصر هذه الشبكة ايضا رجل إيراني يعمل في صيدلية الدكتور الإيراني محمد . ح .

(٣) ومن الصهيانية الإيرانيين أفراد هذه الشبكة شخص يدعى روبين دائم السفر والتنقل ما بين ايران ودبي وآخر يدعى يعقوب .

اما المركز الرئيسي لهذه الشبكة فموجود في طهران - ايران ويطلق عليه (بيت السخمت) وتتمتع هذه الشبكة - العصابة - بنفوذ واسع وسلطة قوية بحيث تستطيع ان تتلخص من أي عقبة تعترض طريقها .

ثانياً - البحرين

١ - النفوذ الإيراني

يتزعم التنظيم الإيراني في البحرين مجموعة من التجار والاقطاعيين الإيرانيين ابرزهم غلوم ز . خ . شاب ، ش مصطفى ، م نور ، م عيد محمد ط ، ميرزا . ول هؤلاء تعاون وثيق ومخطط مع الانجليز بواسطة دار الاعتماد البريطاني في البحرين ورئيس المخابرات البريطاني في البحرين ، وصاحب السلطة الفعلية (الامن الداخلي) من جهة ، والصهيانية ممثلين ببعض زعمائهم كعكرجي . عزرا ابوص . عزرا . . . ، نونو . . . ، اسحاق حبيب ق . . . وغيرهم .

ويعتبر غلوم ز . خ . من أهم الإيرانيين وأخطرهم في البحرين ومن المعتقد انه يتزعم تنظيمهم في هذه المنطقة ، وقد دخل البحرين سنة ١٩٥٠ ، واشتغل وقتها طبخا بدار الاعتماد البريطاني ، وأصبح خلال العشر سنوات التالية من كبار تجار واقطاعى البحرين ، وصاحب نفوذ قوى عند الانجليز بحكم ترعرعه في احضانهم ومساعدتهم له وهو الان وكيل البوارج الحربية في ميناء سلمان ، ويملك محلا كبيرا لبيع المواد الغذائية له عدة فروع ، كما يملك اراضى وعقارات كثيرة وشاسعة المساحة (بعضها مزروع على شكل بساتين) في مناطق كثيرة من

البحرين . ويطلق عليه هناك اسم (غلوم) مستشار لارتباطه الوثيق بدار الاعتماد البريطانية . وتجسيدا للفكرة السائدة عنه شعبيا من انه المندوب السامي الايراني في البحرين .

وضمن خطط التعاون مع الصهاينة فان له علاقة قوية مع الصهيوني كرجي . الذي يتولى الاشراف على شبكة تجسس اسرائيلية كبيرة في البحرين والجزيرة العربية ، حيث يرسل الصهيوني المذكور الجواسيس الى الجزيرة العربية ، وغلوم ١٠ ز هو الذي يقوم بدور الوسيط بين كرجي والشبكة الاسرائيلية في ايران ، كما أن له علاقة أخرى بالصهيوني عزرا ١٠ - المسئول المباشر عن التجسس الاسرائيلي في الخليج والذي يقوم برحلات منتظمة الى ايران واسرائيل حيث يتصل في ايران ببنت (السخمت الصهيوني) السالف الذكر ، ولعزرا ١٠ هذا علاقة وثيقة بالانجليز (رئيس الاستخبارات) وهي علاقة تعاون وتبسيط العسير من الامور .

وبالنسبة للتسلل فقد لوحظ أنه ابتداء من عام ١٩٦٤ بدأ المسئولون عن التنظيم الايراني في تنفيذ خطة جديدة للتسلل ، فبعد أن كان المتسللون الايرانيون يغزون سواحل امارات الخليج العربي بشكل غير منظم ، ولا يتلقون في الموانئ الايرانية الا بعض التعليمات البسيطة من عناوين واسماء بعض الاماكن والاشخاص داخل المنطقة التي يتسللون اليها ، بعد ذلك بدأت عملية التسلل في ١٩٦٣ تسير ضمن مخطط مدروس وموجه (وقد تكون بدأت قبل هذا التاريخ) على اساس ان المحمرة أو خورمشهر كما يسميها الايرانيون - وهي ميناء قريب من عبادان - تكون المركز الرئيسي لتجمع وتصدير المتسللين ، على ان يكون هناك من المسئولين الذين ينظمون الدفعات وتطعيمها بالعناصر العسكرية من الجيش الايراني ، وبالطبع تأمين التعاقد مع مراكب التهريب الخاصة والخبيرة في هذا الشأن ، وفي البحرين وبقية امارات الخليج تقتضى الخطة وجوب توفير عمل لكل متسلل في أقرب وقت من وصوله الى اراضى المنطقة ، وكذلك العمل على ايجاد جميع متطلبات العيش اللازمة . . . ويقوم غلوم ١٠ ز بدور كبير في تنفيذ هذه الخطة نتيجة لنفوذه القوى في الميناء . فهؤلاء سهل لهم دخول المتسللين عن طريق الميناء ، وثانيا يقوم بعملية تشغيلهم كعمال شحن وتفريغ وغيرها في الميناء . أما حمايتهم في الداخل فيتولى

مسئوليتها بالتعاون مع غلوم ١٠ ز ضابط الشرطة الايراني ع . ميرزا . وهو ضابط قديم في الشرطة ولديه سلطات واسعة .

وفي نطاق الاستيلاء والسيطرة فقد أصبح عددا كبيرا من الايرانيين الان من كبار الاقطاعيين ويمتلكون مساحات شاسعة من الاراضى والعقارات ، والاستيلاء على الاراضى ، او بالاحرى امتلاك اكبر مساحة من اراضى مناطق الخليج بنُداساسى في مخططات الايرانيين الاطماعية كما أصبح واضحا أيضا أنهم يعملون على امتلاك وتعجيم مناطق بأكملها وتسميتها بأسماء ايرانية ، وبالفعل فهم الان يسيطرون على منطقتين في البحرين احدهما قرب الاداعة وقد سموها (زليباد) وهى منطقة مغلقة لهم ، وقد كانت تضم بضعة بيوت ثم ما لبثت خلال السنوات القليلة الماضية ان اتسعت فأصبحت تضم مئات من البيوت والعائلات الايرانية ، أما المنطقة الاخرى فهى حديثة التكوين ، سموها (الاهواز) نسبة الى منطقة الاهواز في ايران .

وقد كان الايرانيون في السابق ينصبون فيها خياما في الصيف لقربها من (عين بو زيدان) ولكنهم وخلال السنوات الثلاث الاخيرة أخذوا يشترون فيها الاراضى ويشيدون عليها البيوت . وفى مجال شراء الاراضى يتعاون الايرانيون مع الصهاينة أيضا ويبرز أسم الصهيوني كرجي كسمسار يشتري الاراضى ثم يبيعها للاقطاعيين الايرانيين ، وأشهر الاقطاعيين الايرانيين الذين يوسعون أملاكهم باستمرار من الاراضى والعقارات هم : غلوم ١٠ ز ، محمد ع أكبر أبناء ع رضا ، يملكها الايرانيون منها عقارات وعمارات سكن ومنها اراضى مزروعة بالبساتين ، وفى كثير من الاحيان يعملون على خلق أحياء خاصة بهم وذلك بامتلاك اراضى متقاربة .

ومما يلفت النظر أنهم يلجأون في بعض الاحيان الى الاغتصاب ، كما حدث مثلا حينما اغتصب غلوم ١٠ ز أرض السيد ح فى منطقة أم الحصم وبنى عليها عمارة كبيرة ، ولما تكررت مطالبات وشكاوى أصحاب الارض دفع لهم مبلغا زهيدا ، وهددهم بالويل والثبور ان لم يرضوا به .

وفى مجال السيطرة على اقتصاد البحرين ، كذلك على التجارة والاستيراد وبالذات المواد الضرورية وقسم كبير من الكماليات ، فان

الاييرانيين ينفذون منذ سنوات خطة سرية مع ثمانين صهيونى بزعماء أسحاق حليم ن. وبإشراف الاستخبارات البريطانية ، ينفذون خطة للسيطرة على اقتصاد البحرين ، والنفوذ الاقتصادى الايرانى فى البحرين واسع وبإمكانهم لو أرادوا أن يشلوا جزءا كبيرا من حركة السوق بل وأن يمنعوا كثيرا من المواد الضرورية عن أبناء الشعب . وليس هذا فحسب فان لهم يد طولى فى (غرفة تجارة البحرين) هذه الغرفة التى لها من السلطة التى تؤثر بها على الحكم ودفعه الى اتخاذ القرارات التى يرتئها أعضائها ، وذلك فى الاجتماعات التى يعقدها أعضاء الغرفة مع ممثلى الحكومة . ولايضاح ذلك نورد هذه الفقرة من محضر احدى هذه الاجتماعات الذى عقد فى ١٩ - ١٢ - ١٩٦٤ والذى حضره أربعة ايرانيين تجار من سبعة يمثلون الغرفة ، جاء فى محضر ذلك الاجتماع :

وجهة نظر الغرفة (بأن الايرانيين ولا سيما سكنة ساحل الخليج يكونون عنصرا مهما فى اقتصاديات البلاد لتزويدهم بعض المواد الاساسية التى يعتمد عليها البحرين فى معيشتهم ، وهم يقايضون ذلك بشراء كميات كبيرة من البضائع فى أسواق البحرين وترى الغرفة تشجيع أمثال هؤلاء بالغاء بعض قيود الهجرة والتصدير) .

وفى محاولتهم السيطرة على المرافق الحساسة فى البلاد فانهم يقومون منذ أكثر من عامين بغزو منظم من الموظفين الايرانيين لدوائر الهجرة والجوازات ، التسجيل العقارى «الطابو» والميناء والمطار ، والهدف من ذلك واضح بالنظر الى الدور الحيوى الذى تقوم به هذه الدوائر .

كما أنهم يقومون بغزو أوسع لشركة نفط البحرين (بابسكو) ويساعدهم فى ذلك المسئولون الانجليز فى هذه الشركة ، وفى حين تضايق وتسرح الشركة العمال الموظفين العرب تفتح الباب على مصراعيه أمام الايرانيين كى يتسلموا أهم المناصب ويتخصصوا علميا وعمليا فى أكثر أعمال ومجالات الشركة ، حيوية وحساسية ، ويكفى أن نشير على سبيل المثال أن ٩٠٪ من الطلبة الذين ترسلهم الشركة كل عام الى لندن - ١٠ - طلاب ايرانيون وقد سلمت الشركة فى الاعوام الماضية معظم أعمالها الانشائية والتجارية الى مقاولين ايرانيين بعد أن سرحت عمالها العرب الذين يقومون بهذه الأعمال ، وأعطت الحرية لهؤلاء

المقاولين باختيار العمال الذين يريدون وبذلك استبدلت بطريق غير مباشر ٤٠٪ من عمالها باخرين ايرانيين .

وقد قابل العمال العرب فى الشركة بكثير من الدهشة مضاعفة رواتب جميع العمال الايرانيين فى شهر فبراير من عام ١٩٦٤ دون أن يشمل ذلك بقية العمال الاخرين ؟ وامثلة كثيرة فى هذا المجال يصعب حصرها .

جهاز الشرطة الذى يتولى قيادته ضابط انجليزى مرتع خصب لهذا الغزو وخاصة فى الاعوام الاخيرة ويتولى تنفيذ الخطة فى هذا المجال بالتعاون مع الانجليز الضابط الايرانى ع. ميرزا والتى تقضى بتوظيف أكبر عدد من الايرانيين فى هذا الجهاز والتخلص شيئا فشيئا من العرب ، ومن الامثلة على ذلك احالة اثنا عشر شرطى الى التقاعد فى عام ١٩٦٤ واستبدالهم بايرانيين ، وان معظم افراد دوريات خفر السواحل من الايرانيين ايضا . ويتولى ع. ميرزا ، وغيره من الشرطة الايرانيين حماية عمليات التسلل وتهريب الاسلحة والتنظيمات الايرانية ، وقد تجلّى نفوذ الايرانيين فى الشرطة فى هجوميين شنهما الايرانيون على المواطنين العرب فى منطقة الحورة بالسكاكين وقطع الحديد والاخشاب أحدهما فى عام ١٩٥٩ والاخر فى ١٩٦٤ ، حيث كان للشرطة دور كبير فى التستر على عشرات الايرانيين الذين قاموا بالهجوم ، وايصال المواطنين العرب الذين دافعوا عن أنفسهم الى السجون .

٢ - التنظيم الايرانى :

لا يختلف التنظيم الايرانى فى البحرين فى أسس تكوينه وأهدافه عن التنظيم الايرانى فى دى وامارات ساحل عمان والذى تحدثنا عنه قبل ذلك ، وتؤكد معلومات دى أنه (أى تنظيم البحرين) يحمل نفس الاهداف والتكوين فى المجالين العسكرى والسياسى . وان ما تقدم لا يدع مجالا للشك فى أن كل هذه المخططات والاعمال لا يمكن أن تكون عفوية وانما مدبرة ومنفذة بواسطة تنظيم سرى ، له زعماء وله خلاياه السرية ، ومجالاته العلنية ، يظن كثير من المتابعين لمجريات الامور ان غلوم أ. ز هو زعيم اول لهذا التنظيم ومع ذلك فتتابع السمع فى القاء الضوء على الجوانب الاخرى لمخططات وأهداف هذا

التنظيم وبالاخص الناحية العسكرية والمجالات العلنية . فبالنسبة للناحية العسكرية فان المعلومات المتوفرة في هذا المجال تقول أن غلوم أ. ز لديه مسكن في منطقة المحمرة - خورمشهر - بابران ويوجد في نفس المنطقة مستودع للأسلحة التي تهرب الى البحرين وامارات الخليج الاخرى ، وان يقوم بتسهيل أعمال التهريب هذه عن طريق نفوذه القوى في البواخر والميناء .

ولقد وقع أكثر من حادث في الميناء كشف عملية التهريب للأسلحة هذه نذكر منها على سبيل المثال الحادثين المروعين اللذين حدث أحدهما في صيف ١٩٦٢ والآخر في أواخر الشهر السابع من عام ١٩٦٤ . وقد وقع الحادثان على شكل انفجارين أدى الاول الى قتل وجرح عدد كبير من عمال وموظفي الميناء بعضهم كان على بعد حوالي ٥٠٠ متر من المستودع الذي حدث فيه الانفجار ، ولقد وعدت الشرطة بإجراء تحقيق في الحادث ولمعرفة مهرب الصناديق التي أدى انفجار أحدها بطريق الخطأ أثناء ادخالها الى المستودع . ولكن القضية غطيت الى يومنا هذا ، أما الحادث الآخر فقد انكشف انه مواد متفجرة موضوعة في صناديق أدوية ومعونة الى صيدلية جعفر (اليراني) بالمنامة ، وهو الآخر لم تتخذ الشرطة أى اجراء ضده .

ومن حوادث تهريب الأسلحة عن طريق الميناء الحادث الذي اعترف فيه التاجر اليراني ع. دشمنى أنه هو الذي استوردها وأنها لاحد أركان الحكم . . . ولفلت السلطات القضية ، وحادث آخر انكشف بانكسار صندوق أثناء التنزيل وكان من جملة صناديق مملوءة بالرشاشات المفككة ، وحادثة القتل في حي (الزراريج) التي وقعت في ١٩٦١ والتي كشفت الشرطة عندما فتشت بيت القاتل (سردار) اليراني عن وجود كمية من الرشاشات والمسدسات في بيته ، وعشرات المرات التي تعثر فيها لنشآت الدورية البحرية على أسلحة في مراكب المتسمللين ، والمراكب العديدة التي تكشف الشرطة بطريق الصدفة أن عشرات من العتالين في ميناء المنامة هم ضباط صف وضباط في جيش ايران ، وحادثة اليراني على مدن الذي كان يشغل عامل بناء ، ولما داهمت المباحث بيته وجدت فيه هويته التي دلت على أنه ضابط في الجيش اليراني وذلك في صيف ١٩٦١ وحوادث أخرى كثيرة انكشفت بطريق الصدفة والخطأ ولفلتها الشرطة تحت

ضغط النفوذ اليراني والبريطاني في جهاز الامن .

وبالنسبة للمجالات العلنية للتنظيم فللايرانيون في البحرين - كما هو الحال في دبي - مدرسة إيرانية انشاؤها قبل أكثر من عشر سنوات ، ولا يعرف ماذا يدرس فيها ، ومن يدرس فيها ، لانها غير خاضعة للرقابة ، كما أن لديهم ناديين هما الفردوسي وتاج ، والاول محظور الاشتراك فيه لغيراليرانيين للاول دور كبير وأساسى في اعمال التنظيم اليراني في البحرين ، وعن هذين النادييين كتب قارىء لصحيفة الاضواء البحرانية رسالة جاء فيها والظاهرة التي رغبت الحديث عنها اليكم هما اسمان غريبان على عروبة البحرين هما «فردوسي» و «تاج» ولناخذ فكرة بسيطة عنهما . فردوسي - اسم او لقب لشاعر يراني دعا الى احياء القومية الفارسية والالتزام بادابها وتراثها . و تاج - منظمة رياضية في ايران تضم البنين والبنات ورئيسها الفخرى الشاة محمد رضا بهلوى (قرأت تفاصيل عن تاج في جريدة عراقية في ركن الانباء الرياضية) . وفي العدد التالى من الصحيفة رد نادى تاج على ما جاء في هذه الرسالة ولكنه لم ينف مباشرة هذه المعلومات وانما اتهم كاتبها بالشعوبية وان بكلامه مغالطات . . . والى اخر الكلام الانشائي .

والجدير بالذكر أن نادى اخر باسم تاج كان موجودا في قطر ولكن السلطات أغلقته لأسباب أخلاقية (سوف نتعرض له بالتفصيل في الحديث عن النفوذ اليراني في قطر) .

ومن المؤسسات اليرانية التي تثير الانتباه «المأتم» أو الحسينية ، وهذا المأتم الذي من المفروض ان يكون مكانا دينيا عاديا قد اعيد بناءه قبل ثلاث سنوات على طريقة القلاع ، بحيث يبدو وكأنه قلعة عسكرية أو مصنعا للحديد والصلب .

ثالثاً - قطر

١ - النفوذ اليراني :

تكاد تتشابه المعالم العامة للنفوذ اليراني في البحرين ودبي وقطر من حيث السيطرة والاستيلاء والتحرك على مستوى بناء التنظيم السياسى والعسكرى . وان ما نذكره عن النفوذ والتنظيم اليرانيين في البحرين وامارات ساحل عمان هو - كما قلنا سابقا - ما هو مكشوف أو ما

يظهر على اسطح بين الفترة والاخرى من أسرار هذا التنظيم في كل منطقة من المناطق ، ولذلك تختلف المعلومات شكليا من منطقة الى أخرى . وهو بالاضافة الى عامل الانكشاف فانه يبدو أن الايرانيين يكيفون تنظيمهم مع ظروف كل منطقة في عملية استغلال كل الامكانيات الممكنة في دعم نفوذهم ، وبناء تنظيمهم ، ومن هنا فان ظاهرة الاختلافات الشكلية تبدو طبيعية ولكنها تظل دون طمس حقيقة قوة نفوذهم ووجود تنظيمهم ، مهما تباينت النقاط التي نسجلها عن النفوذ وذلك التنظيم بين الحين والاخر .

وعن النفوذ الإيراني في قطر فان هناك ظاهرة هامة وخطيرة تبدو بارزة أمام أي باحث عن هذا النفوذ الإيراني في هذا الجزء من الخليج العربي ، كما انها يمكن اعتبارها قاعدة أساسية من القواعد التي يعتمد عليها هذا النفوذ ، بل وحتى التنظيم ايضا ، الذي لا يعتبر النفوذ الا مظهرا من مظاهره ، واطارا عاما يحمي وجود التنظيم ويدعمه ماديا ومعنويا . وهذه الظاهرة التي ترى بوضوح في قطر هي ارتباط الايرانيين بالسلطات الحاكمة ارتباطا وثيقا ، وهي ظاهرة موسعة لظاهرة «الوكلاء» التي يتبعها الايرانيون في دبي ، أما في قطر فانك نادرا جدا ما تجد مسئولا في الحكم أو أحد أفراد العائلة الحاكمة الا ويكون وكيل أعماله والمتصرف في املاكه ومندوبه الخاص إيراني لديه من السلطات والمسئوليات ما تخوله تصريف أي أمر من الامور ، وادخال أو اخراج من وإلى البلاد أي شيء باسم «الشيوخ» . ولقد استغل الايرانيون هذا الباب المفتوح أمامهم على مصراعيه أسوأ استغلال على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فعلى الصعيد الداخلي استغلوه في تسهيل أمور وترتيب أوضاع الاعداد الكبيرة من المهاجرين والمتسملين من أعطاء جوازات الى تجنيس الى توفير أعمال لهم ، الى حل المشاكل التي تعترض طريقهم . وعلى الصعيد الخارجي استغلوه في ادخال كل ما هو ممنوع الى البلد بالاستفادة من الحماية الجمركية التي تمنع رجال الجمارك من التعرض لما يرد باسم الشيوخ أو المسؤولين ، وأخطر ما استغل الايرانيون هذا الباب في تهريب الاسلحة التي أخذوا يهربونها في صناديق مقفلة عن طريق الجو والبحر ، وفي حالة انكشافها بالصدفة فانها تكفي كلمة تابعة للشيخ الفلاني للإفراج عنها وعن مهربها . . . ومما جعل هذه العمليات تأخذ

الصبغة الطبيعية والمألوفة اشتغال كثير من هؤلاء «الشيوخ» في المتاجرة بالسلاح . وهذا مما جعل ايضا معظم ما ينكشف من عمليات تهريب السلاح تغطي بأسرع ما يمكن ، بل وتتخذ الاجراءات الحاسمة ضد من يساعد على اكتشافها من المخبرين والشرطة . ولقد استغل الايرانيون سنار «الوكلاء» في الاثراء الفاحش أيضا والسريع لما يدره من ارباح طائلة غير خاضعة لرقيب أو حسيب ، حتى بلغت بعض القوائم التي يقدمها بعض هؤلاء الوكلاء الى موكلهم عن استهلاك سياراتهم من البنزين شهريا الاف الروبيات .

وفي مجال سيطرتهم على الاقتصاد فان لهم نشاطا لا يقل عن نشاطهم في امارات الخليج الاخرى وهم يسيطرون على حوالي ٩٥٪ من التجارة الخارجية والداخلية ، ومنهم معظم الموردين ، ومن ثم تجار الجملة والقطاعي داخل البلد ، لدرجة انك لا تجد في قطر خمسة منازل الا بينهم متجرا ايرانيا ، وهم كما في البحرين ودبي وغيرها من الامارات يسيطرون على المواد الضرورية وقسم كبير من الكماليات ، وهناك كثير من التجار الايرانيين الذين يملكون عدة متاجر وأكثر من شركة استيراد ومقاولات . ويأتي على رأس هؤلاء التجار سليمان ح . لاري الذي يعرف في قطر بأنه (سفير الايرانيين) هناك ، او زعيمهم كما يردد المواطنون ذلك .

وسليمان هذا يتمتع بنفوذ واسع ، وهو رغم تجنسه بالجنسية القطرية الا انه لا يزال يرتدى الزى الإيراني تأكيداً على ولائه لقوميته الإيرانية الأصلية ، ويمتد نفوذه لعدة مجالات ، فهو على علاقة وثيقة بالسلطات الحاكمة حيث تستعين به في كثير من الامور الاستشارية وتكلفه بتنفيذ كثير من المهمات داخل البلد وخارجه وهو على اتصال مستمر بالسلطات البريطانية ممثلة بكونز الضابط البريطاني الممثل لنفوذ وسلطات الاستعمار البريطاني في قطر . وهو يستقبل في ايران عندما يزورها استقبالا رسميا وهو يتمتع بشخصية قوية بين الايرانيين المتجنسين والمهاجرين والمتسملين ، حيث يحتكمون اليه في حل مشاكلهم وقضاياهم فهو أي سليمان ح . لاري يكفل المهاجرين القادمين وهو يدبر لهم الاعمال في شركاته ومحلاته وهو يستخدم نفوذه القوي والرهيب في تشغيلهم في قصور المسؤولين والمحلات الكبيرة ، وبالطبع يشترك معه في هذه العمليات تجار ايرانيون كثيرون أمثال آخوندع ،

محمد صادق ل، ك الموسسوى وغيرهم وهؤلاء الاربعة بالذات تدخل ضمن مسؤوليتهم اعطاء قروض مالية للمهاجرين (٣٠٠٠ روبية) لبناء حياتهم داخل قطر ، عن طريق تشغيلها فى التجارة وفتح متاجر صغيرة (نولة) على أساس أنه عندما يكون له رصيد من المال يبدأ فى رد هذه المبالغ الى المقرض .

ومن الامثلة التى توضح نوايا وقوة نفوذ سليمان ح . لارى ما قاله لاحد كبار المسؤولين فى قطر حين هاجرت قبيلة «المهاند» (٥٠٠٠ شخص) فى اكتوبر ١٩٦٤ . فعندما بدأت هذه القبيلة تهاجر على أثر خلافات بينها وبين الحكم فى قطر ، اتصل سليمان ح . لارى بأحد كبار المسؤولين وأبلغه انه اذا كانت قبيلة المهاند مصممة على الهجرة فلتهاجر وانه اى سليمان مستعد - بعد اذن المسئول الكبير - ان يجلب بدلهم (٥٠٠٠) ايرانى من ايران .

وفى مجال سيطرة الايرانيون على المراكز الحساسة فى قطر ، فان دائرة الهجرة والجوازات تأتى على رأس قائمة الدوائر التى يسيطر عليها الايرانيون . فمعظم المسؤولين فى هذه الدوائر ايرانيون أو من اصل ايرانى امثال على ا . واحمد م . والآخر مسئول عن الجمارك أيضا ، والاول يكتفى من الايرانى الذى يطلب جواز سفر قطرى ، ان يشهد بقطريته أربعة يحملون الجنسية القطرية ، دون الرجوع الى اللجنة المسئولة عن الجنسية ، وهو خلاف ما يتبع مع العرب الذين تقرر اعطائهم جواز سفر اللجنة المسئولة عن الجنسية .

وهذان المسئولان الايرانيان ، وغيرهم من موظفى الجوازات الايرانيين على ارتباط وثيق ، بجميع الكفاء من التجار والمقاولين الايرانيين ، وبالمخابرات البريطانية . وهما اى ع ا . واحمد م . يكلفان بمهام رسمية خارج قطر ، والثانى يستقبل فى ايران استقبالا رسميا وعلى ا . هو الذى يضع سياسة الهجرة شبه المفتوحة - كما رأينا فى فصل سابق . وهو الذى يتحكم فى فتح او اغلاق الباب امام المهاجرين وتحديد من يمنع من الدخول ومن يسمح له بالدخول بحكم مركزه الكبير فى دائرة الهجرة والجوازات .

٢ - التنظيم الايرانى

لقد أستفاد الايرانيون من قوة نفوذهم فى قطر ، وسستار الوكلاء بشكل خاص فى أحاطة تنظيماتهم بسرية تامة ، ورغم ان اوضاعهم فى بعض الاحيان تبدو غريبة ، وتحركاتهم توحى بشئ من التنظيم وراها الا أنه من الصعب على المرء ان يحدد تفاصيل مهمات ومسئوليات وأدوار كبار الايرانيين من الرأسماليين أصحاب النفوذ ، بعكس دوى مثلا ، ويساعد على ذلك تستمر سلطات الاستعمار البريطانى والمخابرات البريطانية ، على ما قد ينكشف من هذه التحركات الايرانية . ومع ذلك فان قطر فيها من التحركات والاضاع الايرانية ما يوحى بأن هناك شيئا اسمه تنظيم ايرانى وراها . من هذه الاوضاع والتحركات : -

١ - عمليات تهريب الاسلحة والتدريب عليها التى تنكشف بالصدفة ثم لا تلبث ان تغطي ، والمواطنون فى قطر يذكرون كثيرا من حوادثها . والظاهرة الواضحة فى قطر ان الايرانيين يتخذون من الحسينيات «المواتم» أمكنة لتخزين الاسلحة ، والتدريب عليها ، مستغلين ما لهذه الاماكن الدينية من قدسية وحصانة ، ولبعدها عن الشك ، باعتبارها أماكن عبادة ، وهم يستعملون - كما يقول العارفون ببواطن الامور - حوالى عشرة مواتم لهذا الغرض ، ومن الحوادث التى كشفت ذلك بوضوح ، الحادثة التى وقعت فى شهر ابريل ١٩٦٥ فعندما هاجمت الشرطة مآتم «الجهرمية» (وهو احد أكبر المواتم التابعة للايرانيين فى الدوحة عاصمة قطر) ، بعد منتصف احدى ليالى ذلك الشهر ، وجدت بداخله اكثر من عشرين ايرانيا يتدربون على حرب العصابات ، وضبطت كثير من المدى والمفرقات ، واكتفت السلطات بمصادرة ما وجدت ، وكافأت المخبرين اللذين ارشدا عنه (احدهما يمنى والاخر من ساحل عمان) بأبعادهما عن البلاد كى لا يثيرا المسألة بين الناس .

ومن حوادث تهريب الاسلحة التى وقعت فى ٢٥ - ١ - ١٩٦٥ ، وفى هذه الحادثة قبض على اربعة من الايرانيين بعد أن دخلوا قطر ومعهم كمية من الاسلحة (مسدسات ورشاشات) وعند التحقيق معهم وجد ان لكل منهم اكثر من اسم ، وقد هرب احدهم أما أسماء الثلاثة الحقيقية الذين بقوا ، والتى اعترفوا بها فى التحقيق فكانت ، على نقى على نكوكار ، أسعد محمد قائد ، غلام حسين عباس قائد ، ولم تلبث قضيتهم ان غطيت هي الاخرى ، ولم يسمع عنها شئ بعد ذلك .

وللتنظيم الإيراني عدة مراكز أخرى - بالإضافة للحسينيات - من بينها نادي تاج وهو فرع آخر من (أنجمن ورزشتي تاج) (منظمة التاج الرياضي) التي يرأسها فخريا شاه إيران ، والتي ذكرنا ان لها فرعاً آخر في البحرين أيضاً . وهذا النادي معروف في قطر أنه مركز تجسس وتخطيط ، يرتبط بدار الاعتماد البريطاني عن طريق (مدرس) يزعم انه يعلم من شاء الانجليزية ، ويرأس هذا النادي شخص إيراني يدعى غلام تاجيك ، تبرع بسبعة آلاف روبية فجعلوه رئيساً للنادي الذي أصبح قاصراً على الإيرانيين ، وهو نفس ناديا « فردوسي ، وتاج » الموجودين في البحرين ، وعندما أصبح هذا النادي ملكاً للإيرانيين وحدهم أعيد بناءه من جديد حيث حول الى قلعة حصينة ، وقد تكلف بناء حوالي (٥٠٠.٠٠٠ روبية) وتجهيزه بحوالي (٥٠٠.٠٠٠) أخرى ، وقد تم اعداده بوسائل المصارعة ورفع الاثقال ، وأصبح من الصعب معرفة ما تحويه جميع حجره او قاعاته ، وقبل بضعة شهور أغلقت السلطات هذا النادي لأسباب اخلاقية ، ثم أعيد فتحه بعدها بفترة قصيرة بعد ان تغير اسمه فقط .

ومن مراكز التجمع الإيرانية المشبوهة في قطر (المطعم الإيراني) وهو مطعم وفندق وهو أحد أماكن « عامة » يتركز فيها الإيرانيون ، ويقال ان فيه غرفة في الطابق الاعلى لا يدخلها الا أناس معينون وبالذات صاحب الفندق الذي يدعى (قدرت ج) ، ومعظم من يتردد على هذا المطعم او الفندق معروفون باتصالاتهم بالمخابرات البريطانية ، والمعروف عن المطعم انه يجلب المواد الغذائية من إيران مباشرة ، ومع ذلك فأسعاره لا تنافس من حيث رخصتها . ومن مراكز التجمع الإيرانية أيضاً مطعمان احدهما في شارع مشيرب (مقهى) ومطعم (البهار) ويقال عن المطعم الاخير انه يقدم طعاماً للبعض مجاناً بالاتفاق على كلمة السر .

وهناك استديو إيراني في شارع الكهرباء اصحابه من الجماعة التي تدعى أنها تعتنق « البهائية » نفس المجموعة التي تعمل في شبكات التجسس لحساب اسرائيل في دبي ، وهذا الاستديو كثيراً ما يقيم الحفلات على حساب كبار التجار الإيرانيين ، ويعتبر من أهم أماكن التجمع واللقاء بين الإيرانيين .

ومن هذه الامثلة يمكننا أن نستخلص ان في قطر - كما هو الحال في البحرين وساحل عمان - تنظيم إيراني له مراكز تجمع وعمل تحت

اسماء تموينية ، وله شبكات لتدريب الاسلحة والتدريب عليها ، كما له شبكات أخرى لتنظيم عمليات الهجرة من إيران الى قطر وتسهيل دخول المهاجرين عن طريق الكفالة وتوفير اعمال لهم .

ومن ثم العمل على اعطاء جنسيات قطرية ، وان كبار التجار الإيرانيين « المتجنسين » هم زعماء هذا التنظيم فخرياً أو عملياً ، بحكم نفوذهم القوي والحصانات التي يتمتعون بها ، وبعدهم عن الشبهات . وان هذا التنظيم يتمتع بحماية وتعاون السلطات والمخابرات البريطانية ويتعاون مع الصهاينة (جماعة البهائية) في موضوع التجسس لحساب اسرائيل .

رابعاً : الكويت

١ - النفوذ الإيراني

أبرز مظهر للنفوذ السياسي الإيراني في الكويت هو حيازتهم على ثلاث مقاعد في مجلس الامة السابق وسبعة في المجلس المزيف الحالي . وتأثيرهم على بعض اعضاء المجلس الآخرين بحجة التعاون الطائفي ، وهو اسلوب دأب الإيرانيون في الكويت على اتباعه منذ فترة طويلة لكسب الانصار ، وواضح مدى النفوذ السياسي الذي يتمتع به عضو البرلمان في اي بلد من حيث استطاعته الادلاء برأيه في القضايا التي تمس الطائفة التي يمثلها بحرية تحت حماية الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها ، والتي تتيح له التحرك في داخل البلد وخارجه . ويعمل هؤلاء الاعضاء وانصارهم في داخل المجلس على الدفاع عن الإيرانيين في الكويت بطريق مباشر وغير مباشر ، وعلى الدفاع ومناصرة إيران كدولة يحرصون دائماً على اظهارها « بالجارة المسلمة الصديقة » اما في خارج المجلس فبحضور الاجتماعات وتنظيم الاتصالات مع « الناجين » .

وبجانب وجودهم في مجلس الامة فهناك أيضاً ظاهرة « الوكلاء » الموجودة في امارات الخليج الاخرى ، حيث استطاع الإيرانيون ان يحصلوا على وكالات الاعمال الخاصة لبعض افراد الاسرة الحاكمة ، وبعض المسؤولين كوكيل عمارات المسئول الفلاني . وكوكيل الشيخ فلان التجاري . . . الخ .

وقد أوضحنا سابقا أهمية مركز الوكيل وقوة نفوذه الاقتصادي والسياسي في البلد ، وكما هو حادث في بقية امارات الخليج (التي تحدثنا عنها) فان الايرانيين يعملون في الكويت ايضا على السيطرة على الاماكن الحساسة في الدولة فليدهم في الكويت مثلا - غير اعضاء البرلمان - مسئول في الحكومة ذو نفوذ سياسي واسع ، ولديهم مجموعة من ضباط الشرطة في وزارة الداخلية بعضهم مأموري مراكز الشرطة في بعض المناطق وضباط في خفر السواحل المسئولة عن مكافحة التسلل ، ولديهم بعض الطيارين في الجيش . ولديهم ثلاثة أو أربعة مقاعد في لجنة منح الجنسية في احدى مناطق الكويت ، بالاضافة الى سيطرتهم القوية في ميناء الكويت الرئيسيين ، وحيازتهم على كثير من المناطق الحساسة في المطار الدولي .

أما في المجال الاقتصادي فان نفوذهم أقوى من أي امانة أخرى في الخليج بحكم مركز الكويت الاقتصادي فهم يسيطرون هنا على عشرات من الشركات والوكالات الاجنبية ، وهم شبه محتكرين استيراد وبيع المواد الضرورية وخاصة المواد الغذائية ، وفي هذا المجال نذكر ان احد الرأسماليين الايرانيين يملك حوالي (٣٦٠) وكالة لاستيراد وتوزيع المواد الكمالية والضرورية ، على حد سواء ، وهو يعتبر من كبار تجار الشرق الاوسط ، وقد كان هذا لوحده يملك محطات الاذاعة والتليفزيون في الكويت ، قبل ان تشتريها منه الحكومة !! كما يملك بعض التجار الايرانيون مجموعة من الشركات للمقاولات كالبناؤ وغيرها والتي يستغلونها في تشغيل بعض المتسللين الايرانيين بالتحايل على قانون العمل الذي يمنع عدم تشغيل أي عامل في الكويت داخل البلاد بطريق غير شرعي .

وفي مجال السيطرة على المواد الضرورية فان معظم شركات المخازن يملكها ايرانيون ، حيث يملك الواحد منهم عشرات المخازن في منطقة واحدة ، أو أكثر . ويعد أحد التجار الايرانيين في الكويت شبه محتكر لاستيراد الخضروات وغيره شبه محتكرين لتجارة الاسماك . ومن ابرز مظاهر نفوذهم الاقتصادي سيطرتهم الشبه تامة على اعمال الصيرفة في الكويت . ان ٩٩ ٪ من الصيارفة في الكويت ايرانيون ؟ وهناك ايضا وكالتان للسياسة يملكها اثنان من الايرانيين ، ومهمتها العمل على الدعاية لايرون ومطامعها في الخليج العربي وهي توزع

صراحة الخرائط والكتيبات التي تتحدث عن هذه الاطماع بالكلمة والصورة بملكية البحرين لايران وبفارسية الخليج العربي . وتنتشر في الكويت في جميع مناطقه بدون استثناء حتى القرى النائية مئات من محلات البقالة التي يملكها ايرانيون ، تمتاز انها تبيع كل شيء ؟ .

ومن ناحية أخرى فان الايرانيين يعملون بدأب ، ومن فترة طويلة على السيطرة شعبيا على مناطق بأكملها في الكويت ، وضمان ولاءها لهم ، فمعروف في الكويت الان أنهم يسيطرون تماما على منطقة الشرق عن طريق زيادة كثافتهم السكانية فيها بغض النظر عن كون الايراني ساكنها يحمل الجنسية الكويتية ام الايرانية ، وقد بذلوا عدة محاولات للسيطرة على منطقتي «الدسمة» ، والدعية» وفي هذا المجال يتبعون أسلوب تبادل المنازل بالمقايضة مع اصحاب المنازل في مناطق أخرى ، حتى ولو كان بيت العربي الذي في احدى المناطق التي يحاولون زيادة كثافتهم السكانية فيها أقل مستوى من بيت الايراني الذي يريد التبادل والانتقال .

٢ - التنظيم الايراني

أما بالنسبة للتنظيم فان ابرز مظاهر وجوده حوادث اكتشاف مخازن الاسلحة وتهريبها التي حدثت في الكويت فبالنسبة للمخازن فمعظم الحوادث دلت على ان الايرانيين يستعملون المخازن كمحال للتخزين ، ومن الامثلة على ذلك اكتشاف كميات من الاسلحة في اوائل ١٩٦٥ في مخبز ايراني بالسالمية على اثر انفجاره وفي مخبز ايراني آخر في منطقة المرقاب - اما عن حوادث التهريب فهناك حادث الباخرة التي اكتشفت في أحد الموانئ العربية قبل وصولها الى الكويت ، وكانت شحنتها مرسلة الى تاجر ايراني معروف ، وعندما علم بأكتشاف محتوياتها غير وجهتها الى ميناء آخر .

ومن ظواهر وجود التنظيم ايضا المظاهرة المضادة التي نظمها ضد احدى مظاهرات التأييد الشعبية التي قامت في الكويت لميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق سنة ١٩٦٣ ، فعندما وصلت المظاهرة العربية الى السفارة الايرانية ضمن طوافها بشوارع الكويت تصدت لها مظاهرة ايرانية كانت غاية في التنظيم واصطدمت بهم في محاولة لتفريق المتظاهرين العرب وعندما فرقوا المظاهرة اختفوا فجأة وبصور منظمة ايضا .

وتلعب السفارة الإيرانية في الكويت دورا كبيرا في تكتيل الإيرانيين وتوجيههم ، وكثيرا ما تنتشر الاشاعات عن اجتماعات عقدت في منزل احد كبار التجار الإيرانيين في الكويت وحضرها مسئول في السفارة الإيرانية . وغير ذلك فان السفارة حريصة دائما على أشعار جميع الإيرانيين انها تدعمهم في تحركاتهم من اجل تنظيم حركة شعوبية ضد عروبة الكويت ، والخليج العربي .

ويستغل الإيرانيون في ذلك الطائفية لتحقيق هذا الغرض ، حيث يتسترون دائما بالدفاع عن حقوق الطائفة الشيعية المغبونة في المجتمع . ومن ابرز الحوادث التي أنكشفت في هذا المجال الاجتماع الذي اشرف على تنظيمه احد كبار التجار الإيرانيين ، في شهر اغسطس ١٩٦٤ . وحضره مجموعة من الإيرانيين والعرب « الشيعة » وقد بدأت الاحاديث بحديث من المذكور عن الغبن الذي تلاقيه الطائفة الشيعية في الكويت . ولما أسهب في الحديث عن هذا الغبن وضرورة التكتل والعمل ضده سألته احد العرب الذين حضروا الاجتماع عن السند الذي يعتمد عليه في دعمهم ، فرد التاجر الإيراني على الفور ان ايران بواسطة السفارة الإيرانية في الكويت ستدعمنا في حركتنا ؟!

وتعمل السفارة الإيرانية على شراء وتجنيد بعض الصحف في الكويت للدعاية لايران ، وبغض النظر عن مخططات حكومة ايران التوسعية في الخليج العربي ، وخاصة الكويت ، فقد استطاعت تجنيد صحيفتين لهذا الغرض . احدهما يومية والاخرى اسبوعية .

ومن المجالات العلنية للتنظيم الإيراني في الكويت جمعية تسمى « جمعية الثقافة الإسلامية » وهي جمعية أسسها الإيرانيون (الكويتيون) وتصدر نشرة دورية ، وهذه الجمعية مجهولة الاهداف والمقاصد لانها لا تظهر ذلك علنا ، ويبدو أنها مؤسسة للالتقاءات والتجمع .

اما عن تعاون الإيرانيين في الكويت مع الانكليز فانه لا شك موجود رغم قلة الدلائل التي تؤكد . ومعروف في الكويت ان احد كبار التجار الإيرانيين هناك ويدعى صالح ج . ، فنصل بريطانيا الفخرى في الكويت ، وقد كان تاجرا ايرانيا آخر من الكويت يشغل هذا المنصب في دبی سابقا .

الفصل الخامس

حقيقة الاطماع الإيرانية في الخليج العربي

بعد هذا الاستعراض لواقع النفوذ والتنظيمات والادعاءات الإيرانية في الخليج العربي ، لا بد لنا من الاجابة على سؤال كثير ما يتردد في هذا المجال وهو :

هل الادعاءات والنشاطات الإيرانية في الخليج نابعة من دعوة قومية أم دعوة بلهاء من حكومة ايران الرجعية ؟!

وقبل الاجابة عن السؤال لابد من توضيح السبب الذي دفعنا الى طرحه .

ان السبب الذي دفعنا لطرح هذا السؤال هو حرصنا على أن يكون موقفنا واضحا من الشعب الإيراني . وحركة الشعب الإيراني الوطنية . فاذا ثبت مثلا ان الشعب الإيراني بجميع طوائفه ومعتقداته السياسية يعتبر ان الخليج فارسي وجزء مغتصب من ايران ، وان العمل من اجل استرجاعه مطلب قومي .

فان الموقف المنطقي الذي تمليه المصلحة القومية العربية من الشعب الإيراني هو موقف العداء والمناهضة . اما اذا ثبت ان هذا او هذه الادعاءات والمطامع الإيرانية في خليجنا العربي نابعة من الحكومات الرجعية الإيرانية التي لا زالت تحكم ايران ، وان هذه الحكومات الرجعية الإيرانية قد اختلقت هذه الادعاءات لاستغلالها في تحقيق اغراض سياسية واقتصادية داخلية وخارجية كتهجير جماعة من جماهير الشعب الإيراني المحرومة بغرض اضعاف قوتها الداخلية وتخدير الشعب الإيراني بالهائه بهذه الحقوق المدعاة عن التفكير في اوضاع ايران الداخلية المزرية . واستغلال هذه الاطماع والادعاءات في عمليات ضغوط سياسية واقتصادية على بريطانيا وامارات الخليج . اذا

ثبت ذلك فان الشعب العربي ، سواء في الخليج ام في بقية اقطار الوطن العربي بحكم مبادئه القومية التقدمية التي تؤمن بأن الحرية في العالم واحدة لا يمكن تجزئتها ، وتناهض الاستعمار والرجعية اينما كانا في اى بقعة من العالم ، وتناصر جماهير الشعوب المناضلة ضد الرجعية والاستعمار والامبريالية العالمية ، بحكم هذه المبادئ فان الشعب العربي سوف يقف الى جانب الشعب الايراني في كفاحه ضد الحكم الرجعى المرتبط بالاستعمار في ايران ، وسيعامل الشعب الايراني كصديق ورفيق في النضال ضد الرجعية والاستعمار والامبريالية الذين تعاني منهم بعض اقطار الوطن العربي ومنها منطقة الخليج العربي .

ونعود الى السؤال الذى طرحناه قبل قليل ، وللاجابة عليه نقول اننا كنا ننوى ان نقطع بالرأى الثانى ، ولولا ان بعض الحقائق التي لمسناها تجعلنا نشك في ان الادعاءات الايرانية دعوة الهاء من حكومات رجعية عميلة ، من هذه الحقائق ان حكومة مصدق التي تعتبر حكومة تقدمية قد فعلت في الفترة القصيرة التي تسلمت فيها زمام الحكم في ايران نفس ما فعلته وما تفعله الحكومات الرجعية الايرانية حين واصلت ادعاءاتها في امارات الخليج . فقد ضمن مصدق قراره المشهور بتأميم البترول الايراني تأميم بترول البحرين باعتبارها جزء لا يتجزأ من ايران . . والولاية الرابعة عشر في الامبراطورية الايرانية كما انه اثناء تولى حكومة مصدق الحكم احتلت ايران جزيرة (هنگام) العربية كما اوضحنا ذلك بالتفصيل في فصل سابق .

وبالنسبة للحركة الوطنية الايرانية والتي ابرزها كما هو واضح لنا الحزب الشيوعى الايراني «توده» فانها لم توضح موقفها رسمياً حتى الان من هذه القضية ، وبالتالي فانه من الصعب الحكم على موقفها ولكن « جبهة التحرر الوطنى » التي هي واجهة للحزب الشيوعى في البحرين لحزب توده الايراني ، هذه الجبهة او الحزب لم تستنكر حتى الان الادعاءات الايرانية على الاقل بالنسبة للبحرين رغم تزايد الشعور القومى الاستنكارى لدى شعب البحرين لهذه الادعاءات والاطماع ، وتحديد جميع الحركات الوطنية مواقفها الاستنكارية منها في عدة مناسبات . والمعروف عن الحزب الشيوعى في البحرين ان معظم قياداته وقواعده ايرانية ، وان بعضها منتدب من حزب توده في ايران ليتولى مراكز قياداته في الحزب الشيوعى البحرانى .

ومع أنه ليست هناك مواقف محددة رسمية للحزب الشيوعى في البحرين من هذه القضية فان له مواقف رسمية مطاطة ومواقف فردية تؤيد بصراحة تبعية البحرين لايران . من المواقف الرسمية المطاطة ظهور شعارات للحزب في اكثر من مناسبة تقول (عاشت الاخوة الايرانية البحرينية) ، ومن المواقف الفردية لاعضاء الحزب - بجانب التغنى بتبعية البحرين لايران - اشتراكهم في عدة هجمات عنصرية ايرانية ضد السكان العرب وبالإضافة الى ذلك كله فان بعض قيادى هذا الحزب من العرب ينفون وجود خطر هجرة وتسلل ايرانيين مركزين الى البحرين والخليج ، ويصورون الموضوع على انه مجرد هجرة بعض الكادحين الايرانيين للبحث عن لقمة العيش في امارات الخليج ، ويتهمون المنظمات القومية في الخليج بتهويل خطورة هذه الهجرة . . ويدعون الى غض النظر وتركيز النضال ضد الاستعمار البريطانى باعتباره العدو الرئيسى للشعب في هذه المنطقة .

واذا ما قبلنا بمناقشة اراء الشيوعيين هذه فاننا نسلم معهم ان الاستعمار البريطانى هو العدو الرئيسى . . ولكننا نضيف ايضا ان الاستعمار خطر سياسى واجتماعى واقتصادى ، والوجود الهائل للمتسللين والمهاجرين الايرانيين في امارات الخليج يشكل خطراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ايضا ، والواضح من وجهة نظر الشيوعيين هذه أنها ليست الا تهرب من تحديد موقف واضح وحاسم من قضية الاطماع الايرانية في الخليج العربى .

من ذلك كله فاننا لا نستطيع ان نعطي اجابة حاسمة على السؤال المطروح ، رغم اننا نميل الى اعتبارها دعوة قومية اكثر من اعتبارها دعوة حكومة رجعية للاسباب السالفة الذكر ، ومع ذلك فاننا سنترك الباب مفتوحاً امام الحركة الوطنية الايرانية المتمثلة في حزب توده وغيره لتحديد موقفها بصورة واضحة وحاسمة من هذه القضية وازالة اى التباس - اذا كان هناك التباس - في علاقة الحركتين القومية العربية والايرانية .

غير اننا نعود ونؤكد على خطورة الهجرة الايرانية الى امارات الخليج العربى ، وعلى الاخطار القومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشكلها هذا الوجود الايراني في الخليج ، خاصة وانه مرتبط بسلطة ايران وبتواطؤ ودعم الاستعمار البريطانى والصهيوني .

الفصل السادس

مستقبل الخليج العربي

اولاً - استراتيجية شرق السويس والخليج

قلنا في مقدمة هذا البحث انه بتنفيذ الاستراتيجية البريطانية الجديدة «شرق السويس» تدخل منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعها مع الاطماع الاستعمارية والتوسعية ، وقلنا ايضا انه يبدو من كل ظواهر هذه المرحلة التي بدأ تنفيذها بالفعل ، انها اكثر خطورة من جميع مراحل الصراع الاستعمارية التي شهدتها هذه المنطقة طوال الثلاثة قرون الاخيرة ، كما انها اشد ضراوة نتيجة لاسلوب التكتل والتنسيق الذي ينتهجه جميع الاستعماريون والرجعيون الطامعون في هذه المنطقة الان فيما بينهم .

وتعتمد استراتيجية شرق السويس على تخفيض وتصفية الوجود العسكري البريطاني في الاماكن التي لبريطانيا وجود عسكري وسياسي من منطقة شرق السويس ، وعلى اشراك حلفاء بريطانيا واصدقائها في داخل وخارج هذه المنطقة ، في تحمل اعباء هذا الوجود مع بريطانيا سياسيا وعسكريا .

ولا يهمنا هنا تفاصيل استراتيجية «شرق السويس» بقدر ما يهمنا الجزء الذي ستتأثر به منطقتنا من هذه الاستراتيجية ، وهو انسحاب بريطانيا من قاعدتها العسكرية في عدن بعد حصول الجنوب على استقلاله ونقلها الى الخليج العربي هذا الانسحاب الذي لا يعني مجرد نقل قاعدة عسكرية من منطقة الى منطقة اخرى وانما اتخد بناء على دراسة مستفيضة استمرت عدة شهور ومناقشات واسعة اشترك فيها كبار السياسيين والعسكريين الانجليز ، والاميركان في

اجتماعات تمت بينهم ، اثناء زيارة ويلسون لجونسون ، وزير خارجية بريطانيا لزميله وزير خارجية امريكا ، كما انها لا تعنى فقط توفير ملايين الجنيهات الاسترلينية التى تنفقها بريطانيا سنويا ، انما هو ايضا كما قال ويلسون نفسه «انه لا يمكن القول اننا غير مرغوب فينا فى سنغافورة مثلما فى عدن » اى ان بريطانيا لم تخرج من عدن طوعا وبناء على ارادتها ورغبتها ، وانما لسبب أساسى وهو رضوخا لارادة الحركة الوطنية فى الجنوب اليمنى المحتل التى ارغمتها بضربات القوة اليومية على الرضوخ لقرار الانسحاب .

ومن هنا فان بريطانيا حين تصر على البقاء فى شرق السويس مع ان على الاقل ١٠٠ مليون من العملات الاجنبية اى حوالى ٨ ٪ من رصيد انسحابها منها امر منطقي يوفر لها ٢٥٠ مليون جنيه فى السنة منها كل منطقة الاسترليني - التى تشمل دول الكومونولث - من العملات الصعبة والذهب ، ويصل ما يمكنها ان توفره حتى سنة ١٩٧١ اكثر من ٦٠٠ مليون جنيه ، هى بلا شك فى اشد الحاجة الى هذه الاموال لتساعدها فى تخفيف الازمة الاقتصادية الخانقة التى تواجهها ، هذه الازمة التى تعاني منها بريطانيا رغم تخفيض سعر الجنيه الاسترليني فى ١٨ نوفمبر عام ١٩٦٨ وقد سبق التخفيض برنامج للتقشف قدمته حكومة ويلسون ومكون من ثلاث نقاط :

١ - خفض النفقات الخارجية فى حدود ٢٥٥ مليون جنيه وذلك بالاسراع بسحب ٢٥ الف جندى من شرق السويس واعادة النظر فى مسألة جيش الراين .

٢ - وضع سياسة داخلية تحد من الاستهلاك وذلك برفع الضريبة على المبيعات وبيع التصدير بحوالى ١٠ ٪ والحد من البيع بالتقسيط وتقييد منح القروض وبناء المدارس والمنازل مع العلم ان اكبر المشاكل فى بريطانيا هى السكان .

٣ - تخفيض زيادة الدخل المقررة فى الخطة من ٣٥ ٪ الى ٢ ٪ فى الوقت الذى كانت الاتحادات العمالية غير راضية عن النسبة المقررة وتطالب برفعها الى ٤٥ ٪

قلنا ان بريطانيا حين تصر على البقاء شرق السويس فانها لذلك كله ستضع فى حسابها بصورة اساسية « امان وجودها » الذى انتهى

فى عدن بعد انسحاب بريطانيا عام ١٩٦٨ واحد صمامات الامان الرئيسية التى ستضعها بريطانيا فى حسابها ، هو حسابها الدقيق للحركة الوطنية فى منطقة الخليج العربى . تجربتها التاريخية معها ، وضعها الحالى ، احتمالات تطورات هذا الوضع ، مستقبلا ، ثم كيفية مجابهة الحركة الوطنية ، وبلاضافة الى ذلك اخذ تجربة عدن والجنوب اليمنى المحتل بعين الاعتبار ، هذه التجربة التى اعتمدت ولا شك عليها بريطانيا حين قررت اختيار البحرين ومصرىة والشارقة كثلاث قواعد رئيسية لها فى الخليج العربى بديلة لقواعدها العسكرية فى عدن والجنوب اليمنى ، فبريطانيا بهذا الاختيار (كما سبق ان جاء فى مقال نشرته جريدة الطليعة الكويتية) ترى انها انتقلت من الشواطىء الملتزمة الى جزر الامان حتى الشارقة التى ليست بجزيرة راعت بريطانيا فى اختيارها صمام الامان هذا حين عقدت اتفاقا جديدا مع حاكمها فى ٢٩ - ٦ - ١٩٦٦ ، يقضى بان « الشارقة ارضا اضافية لبناء تسميات جديدة للقوات البريطانية » على ان تدفع بريطانيا لحاكمها مقابل ذلك مبلغا من المال سنويا مقداره ٦٠٠ الف جنيه استرليني اعتبارا من يناير ١٩٦٨ ، بالاضافة الى دفعة اولية ١٠٠ الف جنيه دفعت فى اول اغسطس ١٩٦٦ ، وصمام الامان الذى راعته بريطانيا فى هذا الاختيار كما قالت وكالة رويتر ، تتمتع الشارقة بميزتين عسكريتين كبيرتين فاراضيهما الصحراوية توفر منطقة تدريب مثالية معظم السنة وكما ان - وهذا هو بيت القصيد - انبساط اراضيها فى الصحراء يجعل تسليح «مخربين» اليها من البر امرا شبه مستحيل .

ورغم ان اهمية «صمام» الامن البريطانى هذا لا يشكل الا جزءا من الحقيقة ، التى تقول ان بريطانيا وحليفاتها فيما يخططون وينفذون من مخططات استعمارية فى هذه المنطقة يحسمون دائما حساب الحركة الوطنية فيها ، وبدون التعرض لوضع الحركة الوطنية تفصيليا فى الخليج ، فاننا نسجل لذلك سببين رئيسيين :

(١) ان الاستعمار البريطانى فشل رغم العديد من الضربات التى وجهها للحركة الوطنية فى امارات الخليج فى مدى الاربعة عشر سنة الاخيرة فى القضاء على هذه الحركة نهائيا ، لقد استطاع الاستعمار بضرباته التأثير على مسيرتها وقوتها ، وشلها فى فترات مختلفة ،

ولكن كان دائما شللا مؤقتا تعود بعده الحركة الوطنية الى البروز بقوة متجددة ، وبرز مثل على ذلك الحركة الوطنية في البحرين .

(٢) ان الحركة الوطنية قد ضربت جذورها في اهم مناطق الخليج بالتفاف الجماهير حولها وهي تبني نفسها وتزداد قوة واتساعا ، في محاولة استفادة من كل التجارب مع الاستعمار والرجعية من ناحية وواضحة في اعتبارها خطورة المخططات الاستعمارية التي يرسمها الاستعمار البريطاني بالتعاون مع حلفائه وعملائه لمستقبل المنطقة من ناحية اخرى .

والنقطة التي نود الاشارة اليها هي ان الحلف الاستعماري الطامع في منطقة الخليج العربي ينظر الى هذه المنطقة بثرواتها وتياراتها من خلال نظرته الشاملة الى الاوضاع السياسية في مناطق اخرى من العالم وخاصة المناطق العربية المجاورة منها لامارات الخليج ، او التي لها تأثير في اوضاع هذه المنطقة ، وبصفة عامة فان اوضاع الاستعمار تتأثر تلقائيا باوضاع القوى الثورية والمناهضة للاستعمار في العالم ، فأمريكا وبريطانيا اللتان خاضتا صراعا مريرا في اوائل هذا القرن لمنع النفوذ الروسي من التغلغل الى جنوب ايران ، ومن ثم السيطرة على الخليج العربي ، لا تزال مخاوفها قائمة من حدوث هذا الامر «الخطير» ١٩٠٠!

ثم يبقى سؤال لابد من الاجابة عليه قبل التعرض لتفاصيل مخططات المستقبل التي يرسمها الحلف الاستعماري الطامع لمنطقة الخليج ، السؤال هو ما هي مبررات الوجود البريطاني في هذه المنطقة ؟؟

يجيب المستر ويلسون رئيس وزراء بريطانيا ، محددا هذه المبررات في ثلاث نقاط :

(١) في حالة ازمة تتعرض لها المصالح والجاليات البريطانية .

(٢) التدخل بناء على طلب عضو في الكومنولث .

(٣) المشاركة في عمليات الامم المتحدة في حفظ السلام .

وتنسف الاهرام مبررات ويلسون هذه في تعليق لها حين تقول .. فهناك اعتراف من العسكريين البريطانيين انفسهم بان القوات البريطانية شرق السويس غير قادرة على تحمل الاعباء المفروض قيامها

بها ، المسألة لم تعد اكثر من مظهر من مظاهر العظمة الدولية بالمشاركة في اعباء ومسئوليات الدول الكبرى .

واكثر ما في هذا العامل ميزة أن بين ضخامة المطلوب وبين الامكانية الفعلية دافعا يفرض على بريطانيا الاعتماد على طرف آخر وليس امامها سوى الولايات المتحدة ..

أما المحرر العسكري لجريدة «التايمز» اللندنية فيحدد بعض هذه الاهداف في :

(١) ضمان تدفق البترول العربي للاسواق الغربية .

(٢) ضمان الامتيازات البريطانية الحالية .

(٣) ضمان الاسعار الحالية للبترول وتحديد ارتفاعها بحد أعلى لا يزيد على الحد الحالي بكثير .

(٤) الابقاء على حالة التجزئة الحالية في المنطقة التي تضمن جوا ملائما مثاليا لاستمرار وضمان النقاط الثلاثة الاولى .

والذي نستنتجه من هذين الجوابين تعليق «الاهرام» نقطتين :

(١) ان الذي سيهم بريطانيا وحليفها اميركا من منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي هو البترول هذا المورد الحيوي الهام الذي سيفرض عليهما ابقاء هذه المنطقة أطول مدة ممكنة تحت النفوذ الغربي وبعيدة عن النفوذ الثوري العربي والمعسكر الشرقي .

(٢) ان بريطانيا امام هذه الالتزامات الضخمة ومراعاة لظروف « خريف عمرها » ستعتمد على حليفاتها في تنفيذ هذه الالتزامات وهذا ما حدث بالفعل فقد اتفقت بريطانيا مع هؤلاء الحلفاء والاصدقاء على تحمل الجزء الأكبر من اعباء التزاماتها في الخليج .

ثانياً - الحلف الاستعماري

الحلفاء الذين اتفقت معهم بريطانيا هم الولايات المتحدة الاميركية التي تمتلك استثمارات نفطية في الخليج تزيد قليلا عن الاستثمارات البريطانية نفسها فرؤوس الاموال الاميركية تمتلك مجموع الشركات العاملة بالسعودية والبحرين ووظفار ونصف الشركات العاملة في

الكويت والمنطقة المحايدة ، كما تساهم ب ٢٣ر٧٥ ٪ من شركة نفط العراق ، ٤٠ ٪ فى الهيئة الدولية التى تستغل نفط ايران واحدى الشركات العاملة فى قطر ، هذه المصالح التى ستزداد مستقبلا كما ذكرنا فى فصل سابق لقد كانت سياسة اميركا منذ الحرب العالمية الثانية تعتمد على ابقاء هذه المنطقة بعيدة عن نفوذ الكتلة الشرقية الشيوعية كما تحرص على ابقاء الخليج العربى بحيرة عسكرية اميركية لقطع اسطولها السادس والسابع وبجانب القاعدة الاميركية فى الظهران المطلة على الخليج فان اميركا تملك ايضا قاعدة بحرية فى البحرين فيها قيادتها البحرية للشرق الاوسط ، وكأن الولايات المتحدة تتولى بهما الدفاع عن القسم الشمالى من الخليج بينما تتولى بريطانيا مهمة الدفاع عن القسم الجنوبى منه وذلك كما قال الدكتور صلاح العقاد فى كتابه «التيارات السياسية فى الخليج العربى» عن هاتين القاعدتين وايران التى - كما اوردنا ايضا - لها اطماع قديمة فى الخليج وهى تعمل لها منذ عدة سنوات على اكثر من صعيد كما ان حكومة ايران بالاضافة الى ذلك يههما حماية اوضاعها ونظامها الرجعى المرتبط بالغرب والتعاون مع حلفائها فى حلف «السنثو» ببريطانيا لحماية المصالح المشتركة ، وقد عبر الشاه عن ذلك فى تصريحاته قبل سنوات لصحيفة «الجارديان» البريطانية قال (ان بريطانيا بما انها ستجلبوا عن عدن فى عام ١٩٦٨ وانه يعتقد انها ستجلبوا ايضا عن الخليج العربى فى عام ١٩٧٠ ومن هنا فهو يحد منذ الان من مسؤوليته ان يستعد لحماية بلاده والدفاع عن منطقة الخليج التى كانت بريطانيا تحميها طوال المائة عام الماضية) .

وعن تعاونها واتفاقه مع بريطانيا قال (أنه اعطى موافقة على بياض لطائرات السلاح الجوى البريطانى بأن تستخدم الاجواء الايرانية دون الحصول على اذن سابق وان تنزل فى المطارات والقواعد الايرانية للتزود بالوقود) .

والسعودية بوضعها الرجعى تعمل منذ مدة طويلة على تقوية نفوذها المعنوى والمادى فى الخليج لاعتقادها ان سيطرتها على هذه المنطقة وعزلها عن الدول العربية الثورية حماية كبيرة لنظامها وان اى تغيير ثورى فى اى امارة من امارات الخليج ستكون ولا شك وبالا على الحكم الرجعى السعودى ولقد كانت السعودية - كما تقول الوثائق

التاريخية - على نزاع دائم مع بريطانيا على السيطرة على امارات الخليج وفى فبراير من سنة ١٩٣٨ اوفدت الحكومة السعودية وزير الخارجية الذى كان فى ذلك الوقت فيصل بن عبد العزيز آل سعود الملك الحالى - الى لندن وقد حمل معه الى الحكومة البريطانية مذكرة لها اهميتها من الناحية التاريخية فهى تبين الى هنا حق الدولة على اساس وراثته هذه المنطقة تاريخيا وتقول المذكرة (ان التمسك بهذا المبدأ يجعل قسما واسعا من اراضى حضرموت وظفار وعمان وابو ظبى داخلا ضمن اراضى جلالته . ونظرة تاريخية تثبت ان مخافر عبرى بريى وظفار واواسط قطر كانت مخافر سعودية انشأها اجداد الملك . غير ان جلالته حبا منه فى الوفاق والتفاهم مع بريطانيا وفى عدم حرمان اصدقائه من الامراء العرب على الخليج الفارسى ؟ . ولو كلف ذلك خسارة مادية عليه ، كل ذلك جعله يقبل بعد الحاح شديد بتحديد اقل مطالبه ، فالتسامح من جهتنا لا من جهة بريطانيا) وهذه المذكرة - رغم مرور ٢٨ سنة عليها - الا انها تعبر بوضوح عن اهداف السعودية فى الخليج ، التى تتعاون مع بريطانيا على تنفيذها .

أما اسرائيل فانها تستغل اوضاع الخليج بتنسيق مصالحها مع هؤلاء الحلفاء للاستفادة من هذه الاوضاع فى خدمة مصالحها التى تقضى بكسر طوق المقاطعة العربية من حول عنقها ، واستغلال هذه المنطقة فى عمليات تجسسها على الدول العربية بحماية وضمان السلطات الاستعمارية (وقد اوردنا امثلة على ذلك عن شبكات التجسس الاسرائيلية فى دى والبحرين) وكذلك الاستفادة بقدر الامكان من ثروات هذه المنطقة الاقتصادية عن طريق الصهاينة المتجنسين بجنسيات امارات الخليج فى دعم اقتصادها المتدهور والتعاون الذى ذكرناه بين الايرانيين والصهاينة فى البحرين للسيطرة على اقتصادها ابرز مثل على ذلك من هذه المنطلقات المصلحية تكون الحلف الاستعمارى الطامع فى الخليج ، واعدت بريطانيا وامريكا المخططات لاطرافه التى بدأوا ينفذونها منذ فترة والتى يمكن ايرادها فيما يلى :

يعتبر الحلف بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة ان الخليج العربى هو آخر معقل من معاقلها الاستعمارية ، وان بتروله دعامة اساسية للاقتصاد البريطانى وبدونه ينهار هذا الاقتصاد ، ولذلك فقد وضعت

بريطانيا في اعتبارها انها ستدافع عن نفوذها الاقتصادي والسياسي في الخليج الى آخر رمق ، وبمختلف الاساليب والاسلحة ، حتى ولو اضطرت الى افناء شعب منطقته او اكثر من مناطق الخليج تقتيلا وتهجيرا .

وقد عبر انطوني ايدن عندما كان رئيس وزارة بريطانيا عن هذا المفهوم في حديث له مع خروشفوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الاسبق اثناء زيارة الاول لموسكو ، قال ايدن لخروشفوف ما خلاصته : « ان بريطانيا ستجد نفسها مضطرة للانسحاب من منطقة الشرق الاوسط ولكنها لا تملك التراجع عن منطقة الخليج العربي الذي تعتبره بريطانيا بسبب ثرواته البترولية التي تمثل عمودا اساسيا يرتكز عليه الاقتصاد البريطاني تعتبره « خط الموت » الذي لا تراجع وراءه ولو خطوة واحدة » .

والمعلومات المستقاة من المصادر البريطانية تقول في هذا السبيل ان بريطانيا بدأت فعلا تنفيذ مخططاتها خاصة بالنسبة للمناطق التي تحتوى على مخزون البترول ، التي عليها أهم قواعد بريطانيا العسكرية الاساسية في الخليج كمصيره والبحرين ، فبالنسبة لجزيرة مصيرة التابعة لحكومة مسقط والتي تعدها بريطانيا منذ بضعة سنوات لتكون قاعدة بريطانية رئيسية في الخليج ، وبالنسبة لهذه الجزيرة فان بريطانيا قد اجلت معظم سكانها « البدو » عنها ، وعزلت الباقيين منهم في ركن نائي من الجزيرة بعيد عن قاعدتها ، واكثر من ذلك فان المصادر البريطانية تقول ان بريطانيا قد وضعت في اعتبارها التخلص من سكان الجزيرة الباقيين ايضا عن طريق حملهم على الهجرة منها ، حتى ولو اضطرت بريطانيا ان تدفع لكل فرد منهم (١٠٠٠) جنيه مقابل مغادرته الجزيرة ؟٠٠

اما بالنسبة لجزر البحرين القاعدة البريطانية الرئيسية الاخرى في الخليج ، والتي جعل منها موقعها الهام المتوسط للخليج اهمية استراتيجية ، مكن بريطانيا من حماية مصالحها البترولية في الكويت وقطر ، تنظر اليها بريطانيا بنفس نظرتها لمصيره باعتبارها نهاية «خط الموت» ورغم ورود فكرة التخلص من سكانها لدى بريطانيا الا ان صعوبة ذلك جعلها تفكر في البحرين في طريق آخر قبلها هي ان عدد القوات البريطانية في البحرين سيصبح (قبل استقلال الجنوب وبعد

تصفية قاعدة عدن) حوالى ٣٥ الف جندي ، وهو عدد موازى تقريبا للرجال القادرين على التصدي لبريطانيا في البحرين ، بعد استثناء المرتبطين مصلحيا بالاستعمار والعجزة والنساء والاطفال ، وبالطبع فان القوات البريطانية ستكون متفوقة عسكريا على الشعب الاعزل .

ولقد اعتمدت السياسة البريطانية الجديدة على عاملين عبر تجربة عدن ، ومبررات استراتيجية شرق السويس او الانتقال من الشواطئ المتهبة الى جزر الامان والتكشف . من العامل الاول جاء قرار بريطانيا باختيار جزر البحرين ومصيرة ثم الشارقة كقاعدة رئيسية لها في الخليج ثم بقية القواعد المنتشرة في عمان ، كقواعد فرعية مساعدة للقواعد الرئيسية . ومن العامل الثانى اعتمدت بريطانيا كل الاعتماد على الحلفاء و «الاصدقاء» وبالتالي اقتضى ذلك ان تستبدل بريطانيا «سياسة الوضع الراهن» التي حكمت بها هذه المنطقة حوالى قرنين من الزمان بسياسة جديدة مستفيدة من اوضاعها الاقتصادية الضعيفة ، وتغير روح العصر وهي السياسة التي تنقل الاستعمار البريطاني تدريجيا من الاستعمار القديم الى الاستعمار الجديد .

ولكن الواقع يقول ان بريطانيا قد تستطيع ان تكون آمنة الى حد كبير في مصيره ، ولكنها لن تكون كذلك في البحرين والشارقة ، واساس الافناء الذي وضعته المصالح البريطانية في اعتبارها سيكون الحل الاخير الذي ما بعده حل .

من هنا دفعت بريطانيا بكل امكانياتها لتحويل استعمارها القديم الى جديد باسرع ما يمكن وتنقسم هذه السياسة الى شقين :

(١) دول وتولاه اميركا والسعودية وايران .

(٢) داخلي يشكل النفوذ والتنظيمات الايرانية المتعاونة مع الصهاينة - طابوره الخامس ، كما يعتمد على جزء آخر تتولى تنفيذه بريطانيا نفسها ، ويقضى بخلق انفراج سياسى داخلي يمتص النعمة الشعبية ويبعدها عن الانفجار المحتوم .

وبالرجوع الى الوقائع التاريخية نرى ان النشاط الاميركي دخل الى الكويت في اوائل القرن العشرين على شكل بعثات تبشيرية ، وبعد الحرب الاولى فرضت اميركا على بريطانيا سياسة الباب المفتوح في

الشئون الاقتصادية مما مكن الولايات المتحدة الاميركية من الحصول على نسبة هائلة من امتيازات واستغلال النفط واستمرت السياسة الاميركية لمدة طويلة على هذا الحال تاركة لبريطانيا مسؤولية الاشراف على الوضع السياسى فى الجزيرة العربية ، مكتفية هى بمشاركتها فى المصالح الاقتصادية ، وعندما انقلبت السياسة الاميركية رأسا على عقب بعد الحرب العالمية الثانية ، واخذت تندخل فى الشئون السياسية وبمضى الوقت اخذت الخلافات تنشب بين الحين والحين بين الدولتين وان حرصت الدولتان على عدم وقوع صدام مباشر صريح ، واستمر هذا الوضع حتى بعد العدوان الثلاثى على مصر ، حين شعرت بريطانيا بتقلص نفوذها السياسى فى الشرق الاوسط ، فسعت الى تصفية خلافاتها الثنائية مع الولايات المتحدة مثل تلك الخلافات المتعلقة بالخليج ، وتم ذلك صراحة بتصريح جون فوستر دالاس وزير الخارجية الاميركية فى ذلك الوقت الذى ادلى به فى يوليو ١٩٥٧ وقد بين الوزير الاميركى كيف ان الدولتين تصفیان خلافتهما فى سبيل الهدف الاكبر الا وهو منع تسلسل السوفييت الى الشرق الاوسط ، وقد شمل هذا التنسيق السياسة الدفاعية .

ولقد جاءت استراتيجية شرق السويس لتدفع بريطانيا اكثر نحو الاعتماد على اميركا ولتدفع بالتالى النفوذ الاميركى الى التغلغل بصورة اوسع فى الخليج العربى ، أى ان بريطانيا استعانت باميركا سنة ١٩٥٧ حين شعرت بتقلص نفوذها ، وهى تكرر نفس التجربة الان .

ولكن ما هو دور الولايات المتحدة الاميركية فى مخطط شرق السويس هل هو مجرد حليف تستعين به بريطانيا لمساعدتها فى فترة حرجية تمر بها ؟ أم ماذا ؟ على هذا السؤال تجيب مجلة «الايكونومست» البريطانية فى مقال لها تحلل فيه استراتيجية شرق السويس فنقول : «ان ما نحتاج اليه فى الوقت الحاضر هو شرح وتبيان كيف يمكن ان يكون عمليا استمرار الالتزام البريطانى فى شرق السويس من الناحية العسكرية الاستراتيجية فى حين لا تقدر بريطانيا وحدها ان تقوم بهذا الدور الهام الى الشرق من السويس ، لا حزب المحافظين ولا حزب العمال بقادر أن يقرر ما اذا كان لبريطانيا مكان مفيد او دور تقوم به فى المحيط الهندى . ذلك كله يعتمد على الولايات المتحدة .»

أما الاهرام فتجيب على نفس السؤال قائلة « ان الولايات المتحدة تستفيد من وجود القواعد البريطانية هناك اكثر من بريطانيا التى لا تستفيد الا من تصفية هذه القواعد برغم مسرحية الغضب الاميركى التى احيط بها اعلان المخطط البريطانى وكان اول آثاره شراء بريطانيا طائرات اميركية بمبلغ ٦ مليار دولار » .

ان بريطانيا قبل ان تضع سياستها ناقشتها مع الولايات المتحدة وهى بريطانيا ليست صاحبة نظرية الفراغ ولكنها اصبحت تؤمن بها فهى سياسة اميركية اصلا تنفذها بريطانيا . ودليل آخر هو ان بريطانيا لم تكن تؤمن ان تشارك فى السياسة الاميركية لاحتواء الصين ، ولكنها اصبحت بمخطتها شرق السويس تشارك فيها .

ان البرنامج اذيع رسميا فى فبراير سنة ١٩٦٦ وانه قد سبقه بأربعة اشهر اعلان من الدولتين عن برنامج انشاء قواعد عسكرية مشتركة فى المحيط الهندى .

وتصل الاهرام فى ذلك الى نتيجة فنقول « ان مسألة شرق السويس » ليس اكثر من مخطط اميركى يحمل العلم البريطانى ، وان له اهدافا غير مكتوبة ولكنها بالغة الخطر على مستقبل العالم الثالث .

هذا هو اذن دور الولايات المتحدة فى مخطط شرق السويس ، دور رئيسى يكاد يفوق دور بريطانيا نفسها ان لم يكن فاقه فعلا .

واذا ما عدنا للتاريخ ايضا لنرى طبيعة علاقات بقية « اصدقاء » بريطانيا التى تستعين بهم فى مخطتها او سياستها الجديدة « شرق السويس » فاننا نرى ان هناك تنافسا قديما بين السعودية وايران على النفوذ فى الخليج العربى . وبالذات الصراع على ملكية بعض مناطق كالبحرين مثلا . ومن امثلة ذلك احتجاج ايران على المعاهدة السعودية البريطانية الخاصة بالبحرين عام ١٩٢٧ ، بالاضافة الى وجود الخلافات المذهبية المعروفة بين الدولتين . وعلى النفوذ فى الخليج ايضا فان المعروف ان هناك صراعا بين السعودية والكويت على تزعم امارات الخليج العربى من ناحية وعلى مد نفوذهما الجغرافى من ناحية اخرى . فكيف حلت كل هذه التناقضات ضمن التنسيق الحالى المشترك ؟

لقد كانت زيارة فيصل لایران ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتصفية هذه المتناقضات وتوجيه جهود هذه الدول الثلاثة جميعها نحو خدمة المصالح المشتركة بينهم . وفى هذه الزيارة صفى فيصل مع شاه ایران المشاكل المعلقة بين دولتيهما ، والسكوت مؤقتا على الوضع الراهن بالخليج ، كما اتفقا ايضا على تنسيق سياستيهما فى الخليج ، وعملهما على اقتسام المصالح فيه . والعارفون ببواطن الامور يقولون ان مباحثات فيصل والشاه تناولت امور محددة ضمن نطاق اقتسام المصالح والنفوذ فى الخليج ، وان هذه المباحثات والامور التى بحثت فيها تمت بمعرفة واشراف بريطانيا ، وان زيارة فيصل للكويت التى استغرقت يوما واحدا والتى تمت وهو فى طريق عودته من ایران ، هذه الزيارة تناولت بصورة محددة طلب فيصل من حكام الكويت الموافقة على ما اتفق عليه مع الشاه من تقسيم المصالح فى الخليج ولكن حكام الكويت تمنعوا فى اعطاء فيصل هذه الموافقة نتيجة لخطورة هذا الامر . وذلك لان ضمن ما اتفق عليه الملك مع شاه ایران تنازل الكويت عن جزر كويتية لایران !! ، والجدير بالذكر ان الاجتماعات التى تمت فى الكويت اثناء زيارة فيصل لها اقتضت على افراد من الاسرتين الحاكميتين فى كل من السعودية والكويت وانه لم يسمح بالاشتراك فيها لبقية الوزراء الكويتيين الذين لا ينتمون الى الاسرة الحاكمة فى الكويت !

ونتيجة لهذا التمتع الكويتى ، اتفق على اجراء مباحثات « الجرف القارى » بين السعودية وإيران والكويت ، واستثنت العراق رغم انها دولة مطلقة على الخليج ولها مياه اقليمية فيه ، مما يدل على ان مباحثات « الجرف القارى » لا تختص بالمياه الاقليمية فقط ، انما بأمور اخطر من ذلك بكثير . ولقد عقدت عدة اجتماعات بين الاطراف الثلاثة انتهت كلها بالفشل ، او بعدم التوصل الى اتفاق .

وقبل ان نتحدث عما دار فى تلك الاجتماعات نود الاشارة الى ان مباحثات « الجرف القارى » كانت تجرى منذ مدة طويلة بين الكويت وإيران من ناحية ، وبين السعودية وإيران من ناحية اخرى . ولقد كان القشل حليفا دائما للمباحثات الكويتية الايرانية ، لان ایران - كما تقول المصادر الحكومية الكويتية - كانت دائما فى بداية كل اجتماع من اجتماعات هذه المباحثات تشترط ايقاف الحملة عليها وعلى اهدافها

فى الخليج العربى التى تشنها الصحف الكويتية . وانه فى كل مرة وقبل بداية هذه الاجتماعات يعقد المسئولون الكويتيون اجتماعا لرؤساء تحرير الصحف ، ويطلبون منهم عدم التعرض لإيران حتى يتم التوصل الى اتفاق معها . ولقد استمرت هذه الاجتماعات تعقد لمدة طويلة بين ایران والكويت دون التوصل الى نتيجة تذكر ، حتى جاءت الاجتماعات الثلاثية الاخيرة بين الكويت والسعودية وإيران باسم مباحثات الجرف القارى فماذا دار فى الاجتماعات الثلاثة ؟

ان الموضوع الذى تناولته مباحثات الجرف القارى الثلاثية فى اجتماعاتها ليس تحديد المياه الاقليمية لكل دولة من هذه الدول تبعا للاسس الدولية المعروفة فى هذا المجال وانما تحديد وتوزيع مناطق نفوذ هذه الدول فى الخليج . ويدخل ضمن هذا الموضوع سحب جزر الخليج تابعة لدولة معينة وتسليمها لدولة اخرى . وادخال امارات او اكثر من امارات الخليج ضمن منطقة نفوذ دولة من هذه الدول الثلاث او سحبها من اخرى ، وبصورة اكثر تحديدا فان المشروع الذى دارت حوله المباحثات كما تقول معلومات بعض المصادر العليمة هو :

(١) ضم ثلاث جزر كويتية فى الخليج العربى لإيران ، احدها جزيرة التى اثيرت حولها ضجة فى عام ١٩٦٤ بين الكويت وإيران حين وقع سفير الكويت فى ایران على خريطة تعترف بتبعية هذه الجزيرة لإيران وحاولت ایران احتلالها معتمدة على توقيع السفير واعترافه وكذلك ضم جزيرة او اكثر من الجزر التابعة لامارات ساحل عمان فى الخليج الى ایران ، ضمن التقسيم الذى يقترحه المشروع .

(٢) فى التقسيم المقترح ادخال البحرين وقطر ضمن المياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية ، اى وضعهما ضمن منطقة النفوذ السعودية فى الخليج ، ومن المعتقد ان امارات اخرى تدخل ضمن منطقة النفوذ السعودية هذه .

(٣) اما الكويت فبجانب حصولها على المياه الاقليمية التى تحتوى على البترول ، فانه اقترح تعويضا ماليا عن الجزر التابعة لها ، والتى ستضم لإيران ، وفى بداية الاجتماعات الاولى التى عقدت فى كوبنهاجن اقترحت السعودية تعويض الكويت بمد رقعته الجغرافية فى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت ، وكادت الكويت ان توافق على ذلك ،

لولا ان مندوب السعودية تلقى معلومات في اللحظات الاخيرة من الاجتماعات من حكومته ترفض هذا الامر وتوافق على تعويض الكويت ماليا . والعقبة التي ما زالت تقف في وجه الاتفاق هي ان ايران تصر على طلبها بتسليم الجزر الكويتية الثلاث اليها ، والكويت ترفض ذلك ، لانها ليست محتاجة الى المال من ناحية ولا انها لا تستطيع تحمل خطورة نتائج تسليم ايران الجزر الكويتية التي تطلبها من ناحية اخرى .

والملاحظة الهامة والجديرة بالتسجيل هنا - بالاضافة الى خطورة تسليم جزر كويتية ومن ساحل عمان لايران - هي اعتراف ايران ضمنيا بزييف ادعاءاتها في البحرين التي لا زالت تعتبرها جزءا من اراضيها . واهمية هذا الاعتراف ستظل واردة سواء نجحت هذه المباحثات ام فشلت .

اما الملاحظة الاخرى التي يسجلها المطلعون على هذه المباحثات فهي تحمس السعودية لايران ، والعمل على ارضائها بأى وسيلة ممكنة أثناء المباحثات ، مما يدل على مدى الوفاق والتنسيق المصلحي المشترك الذى توصلت اليه الدولتان اثناء زيارة فيصل لايران . وفي هذا المجال تجدر الاشارة الى تصريحات شاه ايران لصحيفة «الجارديان» البريطانية التي قال فيها ايضا بالحرف الواحد : « حدودنا الان تمتد حتى البحر الاحمر » .

واذا كان تصريح شاه ايران هذا يدل بوضوح على مدى ما وصلت اليه العلاقات الايرانية السعودية من التعاون والالتحام . فان التعاون العسكرى بين الدولتين من جهة ، وتزويد بريطانيا واميركا لهما بالسلاح ضمن عمليات اعدادهما وتنسيق سياستهما الدفاعية فى الخليج العربى من جهة اخرى ، قد اعطت لموضوع التعاون المصلحي المشترك ابعادا جديدة ، بل واطغر من اتفاق مرحلى لتحقيق هدف محدد ، خاصة اذا ما ربطنا ذلك كله بعمليات تسليح كل من اسرائيل والاردن التي جاءت فى نفس الفترة وفى وقت اشتد فيه الهجوم الرجعى الاستعماري الصهيونى فى الوطن العربى ، وفى العالم .

فالسعودية قد حصلت اخيرا على دفعات كبيرة من الاسلحة من بريطانيا بلغت قيمتها ١١٤ مليون جنيه استرليني بينها طائرات

وصواريخ ، ومع هذه الطائرات حصلت السعودية على طيارين وضباط انجليز ، كما ان العمل يجرى فى السعودية الان لانشاء قاعدتين بريطانيتين ، بالاضافة الى قاعدة الظهران الاميركية ، ومن اجل ذلك عينت بريطانيا ج.و. ادلى مديرا لعمليات تزويد السعودية بالطائرات الحربية واجهزة الرادار والمواصلات والطيارين وكل ما يلزم السلاح الجوى السعودى من المساعدات الفنية . وفى الجيش السعودى ايضا ضباط ايرانيون . بعضهم اشترك فى عمليات التسلل التي تقوم بها فلول امام اليمن المخلوع الى الاراضى اليمنية كمدرربين لمرتزقته ، وبعضهم يمارس عمله فى الجيش السعودى فى داخل الاراضى السعودية . هذا بالاضافة للمساعدات التي قدمتها حكومة ايران الى السعودية فى العمليات العسكرية التي جرت على حدود اليمن .

وايران قد حصلت هي الاخرى على اسلحة من بريطانيا بلغت قيمتها حتى الان - كما صرحت المصادر الايرانية نفسها ٣٦ مليون جنيه استرليني بينها خمس مدمرات وعددا آخر من السفن الحربية والصواريخ التي تطلق من الارض الى الجو ، باعتراف الشاه نفسه ، الذى قال ايضا تفسيريا للاغراض التي ستستخدم فيها هذه الاسلحة « انها للدفاع عن منطقة الخليج العربى . » وانه من اجل ذلك قال الشاه ايضا « انه سيسعى للحصول على مزيد من الاسلحة من بريطانيا والولايات المتحدة زيادة على الاسلحة التي حصل عليها من بريطانيا اخيرا . »

والواقع ان دور ايران المرسوم لها ليس الدفاع عن منطقة الخليج العربى ، وانما الهجوم على منطقة الخليج العربى ، والهجوم الايرانى فى الدور المرسوم لها ذو شقين : داخلى تقوم به التنظيمات الايرانية المسلحة فى امارات الخليج - والتي تحدثنا عنها فى فصل سابق - وخارجى من ايران نفسها بواسطة الجيش الايرانى .

اما السعودية فان الدور المرسوم لها أبعد من ذلك بكثير لانه أولا يشمل الجزيرة العربية بأكملها ، ولانه ثانيا ذو طابع سياسى وعسكرى فى نفس الوقت . وبمعنى آخر فان الاستعمار البريطانى قد اختار ايران لتكون «حارسا» لمصالحه فى الخليج العربى ، بينما اختار السعودية لتكون «حارسا» لمصالحه فى الخليج والجنوب اليمنى ، وعمان ، ولتشكل قاعدة هجومية ضد النظام الجمهورى فى شمال

اليمن ، تعمل على اجهاضه او على الاقل كبح جماحه .

وإذا كان شاه ايران قد حدد توقيت بدء تنفيذ ايران دورها بقوله « ٠٠ استعدادنا لمواجهة الموقف الناجم عن انسحاب بريطانيا من المنطقة ٠٠ » فان السعودية قد بدأت منذ عام ١٩٦٠ بتنفيذ دورها في الجنوب والخليج معا ٠٠ وان نتحدث عن قبول دور السعودية هذا وما نفذته منه ، نود ان نجيب على سؤال قد يطرح هنا وهو : **لماذا اختيرت السعودية بالذات لتنفيذ هذا الدور الكبير والخطير ؟** والجواب على هذا السؤال هو ان السعودية دولة «عربية» رجعية موالية للغرب ومعتمدة عليه ، وان وضع النفوذ العسكري والسياسي البريطاني الاميركي في السعودية ليس وضع مساعدة وانما تحكم وسيطرة وبالإضافة الى ذلك فان للسعودية نفوذ مادي وروحي في امارات الخليج عملت فعلا على تطويره منذ أن أوكل اليها دورها في هذه المنطقة وقبل ان نتحدث عن هذا النفوذ ، نعود الى تعبير «السعودية دولة عربية ٠٠» ونورد بهذا الصدد مقال كتب في مجلة الطليعة الكويتية عن دور السعودية في الجنوب الذي هو نسخة اخرى من دورها في الخليج وعن اسباب اختيارها لهذا الدور . قيل في تلك الفقرة من ذلك المقال « ٠٠ وبمعنى آخر فان الفرق بين المحافظين والعمال هو ان المحافظين يريدون ان يبقى حارس مصالحهم بقبعة مع فتح جيبه بعد ان كان مغلقا ، أما العمال فانهم يريدون ان يلبس حارسهم كوفية وعقال ، وان يقف خارج الحدود لا داخلها ! وهذا يفرض على حكومة بريطانيا العمالية متطلبات جديدة لتمكين حارسها من الرؤية الواضحة داخل الحدود ، والتحرك بسرعة عند اللزوم ، وفي هذه المتطلبات منحة الفرصة والتسهيلات اللازمة لذلك . غير ان الحارس اغرته التسهيلات التي منحتها اياها بريطانيا فحاول ان يكون سيدا مقامرا مع عدم نسيان مهمته الاساسية ٠٠ »

ثالثاً - النفوذ السعودي في الخليج :

ونفوذ السعودية في الخليج كان يغلب عليه الطابع الروحي لفترة طويلة حيث كان معظم أمراء الخليج يحترمون ملك السعودية ، احتراماً أبويًا من ناحية ونتيجة لتزعمه للمذهب الديني الذي تعتنقه بعض الامارات ثم تطور هذا النفوذ الى نفوذ مادي فأصبحت لملك السعودية

كلمة على امراء الخليج نادرا ما ترد او تعصى . ومن امثلة هذا «النفوذ ارسال حكام البحرين شحنات غذائية الى فلول الامام البدر في الاشهر الاولى من عام ١٩٦٦ بناء على طلب حكومة السعودية أما بالنسبة لقطر فان نفوذ السعودية على الاسرة الحاكمة فيها كبير جدا وهو وان كانت تختلف قوته من فرع الى اخر من فروع هذه الاسرة ، فان ابرز مظاهره واضحة في تشابه نظام «الدولة» في قطر مع النظام السعودي الرجعي المتحجر ، الذي يعتبر السينما مثلاً كفراً ! وفي نشاط الاخوان المسلمين الواسع - عملاء الاستعمار والسعودية - حتى أصبحت سيطرتهم هناك على المراكز الحكومية ، وكأنهم حكومة داخل حكومة . وفتحت لهم خزائن حكومة قطر على مصراعيها ينزفون منها ما أرادوا من اموال وخاصة اموال والد قطر الحالي ، التي تصرف منها عشرات الالاف من الروبيات **لزعماء الاخوان المسلمين المقيمين في قطر** والذين يلجأون اليها من القاهرة وبيروت .

ولدرجة ان الكتيبات الصفراء التي وزعت على الحجاج في موسم من مواسم الحج في مكة والتي احتوت على هجوم الجمهورية العربية المتحدة والاشتراكية ٠٠ الخ . ان هذه الكميات قد طبعت بكميات كبيرة في قطر، ثم شحنت الى السعودية والادهي من ذلك ان الاخوان المسلمين عن حسن أو سوء نية منهم كادوا يسببون فضيحة كبرى لحكومة قطر حين كتبوا عليها «طبعت على نفقة حاكم قطر» لولا ان الحاكم تدارك الموضوع وأمر باتلاف هذه الاغلفة وإزالة هذه العبارة قبل شحنها الى السعودية .

وما دمننا في الحديث عن نفوذ السعودية في قطر فلا بد من الإشارة الى ظاهرة غريبة غير موجودة في امارات الخليج الاخرى وهي ظاهرة ولاء منطقة بأكملها في قطر للسعودية ولاء مطلقا بل ومتعصبا ، رغم ان هذه المنطقة بعيدة عن الحدود السعودية القطرية وهذه المنطقة هي «الوكرة» التي يسكنها آل عبد الرحمن وهم فرع من فروع عائلة آل ثاني التي تحكم قطر فهذه المنطقة رغم اظهار استقلالها التام عن بقية مناطق قطر وحكومتها ، شرطه وحرس وقوانين فانها لا زالت متمسكة بتقاليد رجعية اخذت تتلاشى حتى في السعودية نفسها كتحریم التليفزيون والراديو . ومنع صور الدعاية التي فيها امرأة وتحريم التدخين . واكثر من ذلك ان حكام هذه المنطقة لا يتوانون بين

فترة واخرى عن رفع العلم السعودي على منطقتهم ، تعبيرا عن تبعيتهم وولائهم للسعودية وخصوصا اثناء الاحداث التي تمر بها قطر كالمظاهرات مثلا .

اما بالنسبة لساحل عمان فقد بدأت السعودية في تقوية نفوذها هناك بشراء حاكم دبي حين منحه في عام ١٩٦٤ مليوني جنيه استرليني وكلفته بالدعاية لنفوذها وتكوين الانصار من حولها في امارات ساحل عمان ، وآخر المعلومات الواردة من ساحل عمان في هذا السبيل تتحدث عن ان حاكم دبي أصبح يشكل كتلة مع حاكم قطر موالية للسعودية ، ومعزولة عن بقية حكام امارات الخليج ، لا لكره بقية الحكام للسعودية ، ولكن لان حاكم دبي لم ينجح في اداء الدور الذي كلفته به السعودية .

وقبل أن تنتقل الى الحديث عن الدور الموكل للسعودية تنفيذه في الخليج لابد من توضيح نقطة لا زالت معلقة ، وهي عن مصير صراع السعودية والكويت على النفوذ والزعامة في الخليج والاسباب التي دعت الانجليز الى ابعاد الكويت عن تمثيل هذا الدور في الخليج .

ان الانجليز عندما توصلوا الى حل اختيار السعودية لا الكويت لتمثيل هذا الدور كانوا قد وضعوا في اعتبارهم الاسباب التالية التي لا تؤهل الكويت للقيام بهذه المهمة : -

(١) ان هناك خلافات وحساسيات قديمة وحديثة بين حكام الكويت وحكام امارات الخليج ، نذكر من ملاسباتها على سبيل المثال ان حكام البحرين رفضوا اكثر من عرض من حكومة الكويت لبناء مدارس في البحرين ، كما رفضوا عرضا لبناء جامع ايضا ، رغم ان الجامع تبرع ببنائه مليونير كويتي معروف .

(٢) ان تجربة الكويت اثبتت للانجليز عدم ضمان السيطرة على الوضع فيها ، نتيجة لتأثير عاملين في هذا الوضع احدهما داخلي وممثل بالقوى التقدمية في الكويت التي اثبتت التجربة امكانية تأثيرها على الوضع السياسي والاقتصادي واردة في اي وقت . والاخر خارجي ويتمثل بصفة عامة في الدول العربية المتحررة وبصفة خاصة بالعراق التي لها تأثير كبير على اتجاهات الوضع الكويتي مدا وجزا نحو الانحياز للمعسكر الرجعي او التقرب من القوى التقدمية .

(٣) اما السبب الثالث فان فكرة امريكية قديمة ، انشأت على اساسها الولايات المتحدة قاعدتها العسكرية في الظهران وهي ان السعودية - بخلاف جميع امارات الخليج - بما فيها الكويت - تتمتع بامكانيات وبرقعة كبيرة تتيح لها امكانية اوسع للتحرك في الخليج ، كما انها تتمتع بوضع اكثر استقرارا عن بقية الامارات .

(٤) اما السبب الرابع فهو اقتصادي ويقول انه لو اختيرت الكويت لزعامة الخليج فان الدينار الكويتي الذي يتمتع بانتعاش الان سوف يختار تلقائيا عملة رسمية للخليج ، وبالتالي سوف يؤثر على الوضع الاقتصادي في الامارات الاخرى ، ولن يربح من هذه العملية سوى التجار الكويتيون . وسيكون ربهم هذا ضد مصلحة بقية تجار الخليج ، اما الشق الثاني من هذا السبب فيقول ان اي دولة تقوم « ويقصدون اتحاد امارات الخليج العربي » يهملها ان تكون لها استقلالية في العملة تدعم بها مركزها الدولي .

لهذه الاسباب مجتمعة أبعد الانجليز الكويت عن القيام بدور مباشر في الخليج ، وقرروا ان يكون لها دور خاص غير مباشر ، تؤديه بعيدا عن الاضواء التي سيضعها دخولها بالعضوية الكاملة في اتحاد امارات الخليج تحتها ، وذلك مراعاة لوضعها الخاص .

ونعود لدور السعودية ... لقد بدأت السعودية فعلا في تمثيل دورها كزعيمة لاتحاد امارات الخليج المزمع انشاؤه . ومنذ مدة ليست بالقصيرة وهي تسعى لتوثيق علاقاتها بهذه الامارات وتوسيع نفوذها بينها ، ومن مظاهر تمثيل السعودية لهذا الدور (على سبيل المثال لا الحصر) زيارات سفيرها في الكويت - الخاصة والسرية - المتكررة لامارات الخليج . ودعم السعودية لموقف بريطانيا من مساعدات الجامعة العربية لامارات الخليج . هذا الدعم الذي لم يقتصر على اشتراك السعودية مع بريطانيا في الضغط على حكام الامارات بسحب موافقتهم على مشاريع الجامعة العربية . وانما امتد الى اسهام السعودية في الصندوق الذي انشأته بريطانيا بمليون جنيه استرليني .

ومن مظاهر تقوية السعودية لنفوذها في امارات الخليج اختيارها لحاكم دبي ليكون رجلا الاول في امارات ساحل عمان ومكافأته على دوره هذا بمليون جنيه استرليني والخافي أعظم من ذلك . وبالنسبة

للبحرين فان المطلاع على الاتفاقية التي وقعتها مع السعودية حول حق البترول «بوسعة» في مياه الخليج العربي يتضح له بجلاء ان مبدأ المناصفة في الارباح من انتاج بترول هذا الحق ما هو الا رشوة أو ثمن شراء من السعودية للبحرين . وذلك بسبب بسيط وهو ان موقع هذا الحق ضمن المياه الاقليمية السعودية ويبعد كثيرا عن المياه الاقليمية للبحرين . ومن ناحية اخرى فان الحديث يدور الان عن قرب البدء ببناء جسر يربط السعودية بالبحرين تتكلف السعودية بانشائه . والجدير بالذكر ان مشروع اقامة هذا الجسر قديم . وانه ما أن كان يخرج الى السطح حتى يطمر مرة اخرى والاسباب المعقدة - حسب ما كان يشاع دائما - هي اما معارضة الانجليز لبنائه او اختلاف على من يدفع تكاليف الانشاء . ويبدو الان ان المصلحة قد جمعت بين السعودية والانجليز فأعطى الانجليز الموافقة وتحملت السعودية التكاليف .

وتعد السعودية الان مشروعات تعمير ضخمة لتنفيذها في امارات الخليج العربي من بينها شق طريق طويل يبدأ من السعودية فقطر ذابو ظبي فدبي وطريق آخر يبدأ من دبي حتى رأس الخيمة . واذا ما تصور الانسان ملايين الجنيهات التي ستصرفها السعودية على شق هذين الطريقين فقط فانه يتصور مدى وثوق السعودية من المستقبل وعملها من اجله . ويبدو ان السعودية قد استعانت بالامم المتحدة في تغطية الاغراض الحقيقية من مشاريعها في الخليج . وتطلب مساعدتها وكذلك الكويت في المشاركة بتحمل التكاليف الباهظة لهذه المشاريع ويتضح ذلك من تصريح مندوب الامم المتحدة في السعودية والكويت وامارات الخليج الذي عين حديثا والذي قام بجولة في امارات الخليج ثم عاد الى مقره الرئيسى في جده . وجاء تصريحه « ان الامم المتحدة والسعودية والكويت ستشترك في انشاء صندوق للتنمية لتمويل المشاريع المقرر تنفيذها في الامارات الفقيرة . وسيتم الاتفاق على هذه المشاريع مع مجلس حكام الامارات ومجلس التنمية التابع له » .

وبالاضافة الى ذلك فان هذا التصريح هو الثاني من نوعه الذي يؤكد رسميا مساهمة السعودية في الصندوق البريطاني وبالتالى تعاونها مع بريطانيا ضد الجامعة العربية . وكان التصريح الاول على ألسنة وزير الدولة البريطاني وسفراء بريطانيا في القاهرة والعراق والكويت

حيث أبلغوا وزارات الخارجية في هذه الدول مساهمة السعودية رسميا في صندوق التطوير البريطاني . كما انه في تصريح الامم المتحدة شئ آخر مهم . أنه لأول مرة يعلن مندوب للامم المتحدة تعاون الكويت مع صندوق التطوير البريطاني وانحيازها لجانب السعودية في هذا الموضوع ضد الجامعة العربية .

ورغم ان الكويت كذبت هذا التصريح الا أنه من المشكوك فيه أن يدلى مندوب للامم المتحدة بمثل هذا التصريح دون ان يكون متأكدا منه مما يضع علامة استفهام حول تكذيب حكومة الكويت . وهل هي الاخرى بدأت فعلا تؤدي دورها المرسوم لها في الخليج والذي يقضى بان تظل بعيدة عن الاضواء ؟

وتغيير عملة امارات الخليج العربي من الروبية الى الريال السعودى اكبر مقياس على مدى ما وصل اليه نفوذ السعودية من قوة في الخليج كما انه دليل آخر على اختيار بريطانيا للسعودية لنزع امارات الخليج ، وقد جاءت سرعة التغيير التي حصلت بها لتوحي وكأن الموضوع متفق عليه مسبقا ، وقبل ان تخفض الهند قيمة الروبية ، يضاف لذلك تحمل السعودية لدفع قيمة الفرق بين الروبية والريال السعودية .

وعلى نطاق أوسع واشمل يجرى العمل لاقامة الحلف الاسلامى الذى أوكلت بريطانيا وامريكا مهمة الدعوة له للسعودية بالتعاون مع ايران والاردن وبقية الدول الرجعية ، ليحمى بصورة أشمل المصالح الاستعمارية الرجعية . وبالنسبة للخليج فان بريطانيا أرادت ان يحقق لها هذا الحلف ما فشلت حلف بغداد فى تحقيقه عام ١٩٥٤ من انضمام امارات الخليج له كتأكيد وضمان على بقاء نفوذها حتى بعد أفول نجمها وانسحابها التدريجى من هذه المنطقة فى المستقبل ، كما انه من شأن هذا الحلف أن يدعم نفوذ ايران والسعودية فى منطقة الخليج ، وباجراء مقارنة بين حلف بغداد والحلف المسمى بالاسلامى نجد ان حلف بغداد كان منذ قيامه وحتى ١٩٥٨ يضم دولتين تتاخمان الخليج هما العراق وايران ، بالاضافة لبريطانيا الدولة المستعمرة ، ولقد جاء انسحاب العراق من هذا الحلف بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ضربة قوية له باعتبار العراق أحد اركان الحلف الاساسية من جهة ، والدولة العربية الوحيدة المتأخمة للخليج والتي بإمكانها اكثر من غيرها

من دول الحلف التحرك في منطقة الخليج والتأثير على حكامه ، ومن **مساعى بريطانيا لاجتذاب بعض الحكام العرب في الخليج الى حلف بغداد** استخدام نوري السعيد في مساعيها هذه لاجتذاب الكويت . كذلك حثت بريطانيا سلطان مسقط لزيارة العراق على امل اقناعه بالانضمام الى الحلف . اما بالنسبة للبحرين فقد استخدمت بريطانيا الاعضاء غير العرب في الحلف لاجتذابها اليه . ففي فبراير ١٩٥٥ قام رئيس جمهورية تركيا ورئيس وزراءها بزيارة البحرين صحبها فيه السفير الباكستاني بأنقره . ولكنهم فشلوا في مهمتهم نتيجة لنضوج الوعي الوطني في البحرين ، ومعاداة القاهرة لهذا الحلف الاستعماري .

وبالنسبة للحلف المسمى بالاسلامي فانه يبدو ان السعودية هي التي حلت محل العراق في حلف بغداد ، يساعدها في ذلك النفوذ الذي تتمتع به في امارات الخليج العربي ، والذي لم يكن متوفرا لعراق نوري السعيد ، وبما أنه فكرة امريكية أصلا (كما جاء في مذكرات ايزنهاور) فانه لن يكون كحلف بغداد الذي وصفه شاه ايران في تصريحاته لصحيفة (الجارديان) البريطانية « بأنه يفتقد الاسنان القوية وانه مجرد من القوة لان الولايات المتحدة ليست عضوا كاملا فيه . » وانه لذلك « لا يعمل كثيرا على حماية الحلف المركزي - بغداد سابقا - لحكمه . »

هذا هو دور حلفاء واصدقاء بريطانيا في مخطط «شرق السويس» وهو شق المخطط الذي سميناه «بالدولي» على اعتبار ان لهؤلاء الحلفاء والاصدقاء دور فيه اكبر من الدور الذي لبريطانيا . التي تركز دورها في النطاق الداخلي مع عملائها في الداخل ، هذا الدور ، وهؤلاء العملاء الذين قال عنهم الفيلسوف المؤرخ البريطاني أنرولد توينبي « . فلقد ارسلنا - يقصد بريطانيا - قوات في عدد من المرات لمنع بعض الشعوب من قلب حكوماتها غير التمثيلية وغير الشعبية في آسيا وافريقيا وهذه الحكومات غير المرغوب فيها وغير المستحبة هي التركة التي ورثتها الشعوب من النظم الاستعمارية الماضية فمن الوسائل الكلاسيكية للاستعمار ان يحكم من خلال الدمى المحلية الذين يمكن الاعتماد عليهم لينفذوا رغبات الدولة الاستعمارية لانهم يعتمدون على بنادق هذه الدولة الاستعمارية . وما زلنا نساند حكاما من هذا النوع في الخليج العربي وفي بورنيو » .

ولكن بنادق الدولة الاستعمارية لم تعد مجدية في عصرنا الحاضر لتحقيق رغبات الدولة الاستعمارية وحماية العملاء - الدمى - خاصة وان ظروف خريف الامبراطورية البريطانية الزمتهما كما قلنا الى تحويل استعمارها التقليدي القديم الى استعمار جديد بأسرع ما يمكن ، أقصاه سنة ١٩٧٠ كما الملح الشاه في تصريحاته . فكيف تعمل بريطانيا على اجراء هذا التغيير او التحول في داخل امارات الخليج العربي ؟

ان الاطار العام الذي تعمل بريطانيا على خلقه لهذه الامارات قبل ربطها بالحلف المسمى بالاسلامي هو تكتيلها في اتحاد فدرالي ، وبمعنى اصح اعادة العمل على تكتيلها في هذا الاتحاد ، ذلك لان فكرة اتحاد امارات الخليج فكرة بريطانية قديمة ، طرحت في اكثر من فترة ، ولكنها ما تلبث في كل مرة ان توضع على الرف ، اما اسباب ذلك فهي - كما كان يقال دائما - خلافات الحكام وحزائنتهم التي ما تكاد تنتهي حتى تبدأ من جديد ، وعدم اتفاق هؤلاء الحكام على من يتزعم هذا الاتحاد ، نتيجة لهذه الخلافات ، وعدم تحمس بريطانيا جديا لانشاء هذا الاتحاد ، وربما يرجع ذلك الى عدم وجود مستعمرة قريبة مثل عدن ، أو لان انشاء اجهزة ادارية للاتحاد كان يتطلب نفقات كبيرة .

أما الان ومنذ ان تدفق النفط في ابو ظبي ، وانعقاد مؤتمر حكام امارات الخليج في دبي ، هذا الاجتماع الذي صفى - كما اشرنا سابقا - الكثير من خلافات الحكام . فان الظروف قد تغيرت ، واصبح الطريق ممهدا ، والامكانيات متوفرة ولم يبق سوى التنفيذ .

ولكن . . اذا كان طريق القيادة التي ستتولى انشاء هذا الاتحاد ممهدا فان طريق القاعدة لم يمهّد بعد . ونقصد بالقاعدة الشعب العربي في الخليج الذي تزداد ثقته على الاوضاع الاستعمارية الرجعية يوما بعد يوم ، هذه الثقة التي لم تعد كما كانت في اوائل الخمسينيات عندما طرقت لأول مرة فكرة **اتحاد امارات الخليج** ، وانما تطورت فازدادت قوة وتنظيما واتساعا . من هنا ، ومن استفادة بريطانيا من تجربة اتحاد امارات الجنوب الذي انتهى تحت ضربات الثورة في الجنوب . . لذلك كله انتهجت السياسة البريطانية المرحلية في انشاء هذا الاتحاد ، بمعنى ان يتم انشاؤه على مراحل متعددة ومتوالية ،

ومن مجريات الاحداث وخط سيرها فانه يبدو ان بريطانيا تريد تطوير الازمات السياسية وتثبيتها في داخل كل امارة من الامارات الرئيسية اولا ، ومن ثم ضمها للاتحاد . أما الهدف من تطوير الازمات السياسية فهو تطوير الحركة الوطنية ، وامتصاص النعمة الشعبية المتفاقمة بغرض منعها من الانفجار المحتوم . وحتى الان لم تنضج القواعد الاساسية التي ستجرى على اساسها بريطانيا عملية تطويرها هذه للازمات السياسية . ولكن الملامح العامة لهذا في كل امارة من امارات الخليج الرئيسية هي كما هو متوقع مما نشر واذيع وتحدثت به الاوساط التي لها علاقة بالحكم في هذه الامارات .

رابعا - مستقبل امارات ساحل عمان

بالنسبة لامارات ساحل عمان السبع : دبي ، الشارقة ، ابو ظبي ، رأس الخيمة ، عجمان ، والفجيرة فان الانجليز يعملون على تكرار تجربة اتحاد امارات الجنوب فيها ، مع شيء من التطوير ، فمنذ مدة ليست بالقصيرة شرعوا في اتخاذ الخطوات الكفيلة باقامة اتحاد لامارات ساحل عمان ، من هذه الخطوات التي اتخذت اعادة تشكيل مجلس حكام الامارات «المتصالحة» وانتخاب حاكم رأس الخيمة رئيسا لدورته الاولى ، هذا المجلس الذي سبق ان شكلته بريطانيا من حكام الامارات السبع في سنة ١٩٥٢ باسم المجلس الاستشاري يجتمع بصفة دورية مرتين في السنة كخطوة اولى لانشاء الاتحاد ، وقد رافق تكوينه انشاء قوة شرطة في ساحل عمان والتي ذكر الميجور «متي» وهو أحد مؤسسي هذه القوة ان الهدف من انشائها هو حماية اعمال التنقيب عن البترول والقضاء على القوى العربية الاخرى التي تعرقل اعمال التنقيب لسبب أو لآخر مما يؤكد الاهداف الاستعمارية التي انشئت من اجلها هذه القوة . ومن ثم حماية هذا المجلس . المجلس الاستشاري نواة الاتحاد . وقد جمده هذا المجلس ثم اعيد احيائه بعد ذلك تحت اسم مجلس حكام الامارات وكانت الخطوة الثانية هي اختيار علم موحد للامارات رفع على مقر مجلس الحكام في احتفال رسمي شهده المعتمد البريطاني في المنطقة ، والخطوة الثالثة صدور قرار باصدار جوازات سفر موحدة للامارات «المتصالحة» .

أما الخطوة الرابعة التي اتخذت في شهر يوليو عام ١٩٦٥ فهي صدور قرار من مجلس الحكام بتشكيل لجنة برئاسة الشيخ صقر بن

محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة وعضوية البيطار و ابراهيم المدفع ، مهمتها وضع دستور اتحادي للامارات «المتصالحة» يعقبه تكوين مجلس تشريعي اتحادي يتولى سلطة التشريع واصدار القوانين الاتحادية التي تطبق على مستوى الامارات جميعا ، وقد عهد للبيطار بوضع مواد مشروع الدستور قبل عرضه على الجهات المعنية تمهيدا لاقاراره وبدء العمل به . ويشغل البيطار هذا وظيفة المستشار القانوني لحكومة دبي الى جانب كونه نائب رئيس «مكتب تطوير الامارات المتصالحة» الذي انشأته بريطانيا ليكون بديلا لمشروعات الجامعة العربية . كما يشغل ابراهيم المدفع وظيفة سكرتير حاكم الشارقة وممثل الشخص في مكتب التطوير .

وتهدف بريطانيا من وراء انشاء هذا الاتحاد الى ايهام شعب المنطقة بانها تحقق له أمنية طالما تمنها ، وهي توحيد هذه الاجزاء المبعثرة ، والقضاء على هذه التجزئة المصطنعة ذلك لانه لا يوجد في عمان ولا في الخليج من يقر الوضع في ساحل عمان بكياناته الهزيلة ذات الحدود والمناطق المقسمة والمتداخلة والتي لا تحمل من الكيان المستقل الا الاسم فقط ، والتي عجز الاستعمار البريطاني حتى الان ان يقنع بها اي فرد من ابناء المنطقة وزائريها .

وبهذا الاتجاه يكون الاستعمار البريطاني قد غير سياسته السابقة في هذه المنطقة من الخليج - سياسة المحافظة على الوضع الراهن - فالاستعمار البريطاني هو الذي خلق هذه التجزئة وغذاها عندما تعسر عليه السيطرة على المنطقة واخضاعها في القرن التاسع عشر ، وبالتحديد في شهر يناير عام ١٨٢٠ م وهو الشهر الذي وقع فيه قائد الحملة الاستعمارية البريطانية (جرانت كير) اول المعاهدات الاستعمارية المنفردة مع شيوخ القبائل ، وقسم بذلك ساحل عمان الى سبع مشيخات منفصلة عن بعضها .

والاستعمار البريطاني هو الذي غذى هذه التجزئة بعد ذلك واستغلها في المحافظة على نفوذه باخضاع كل منطقة لوحدها . ولكن بتغير روح العصر والظروف الدولية والمحلية التي وصل تأثيرها الى حكام الامارات أنفسهم وجعلتهم يترددون على السلطة البريطانية لسبب أو لآخر . سعت بريطانيا الى اجراء هذا التغيير في سياستها ، باعادة تجميع هذه الامارات . ومن المحتمل ان بريطانيا في محاولتها هذه

ايهام شعب المنطقة انها تحقق له أمنية .. سوف تضيف الى نفس الخطوات التي اتبعتها في انشاء اتحاد امارات الجنوب خطوات تطويرية أخرى .. هذه الخطوات التي من المحتمل ان تلعب ابو ظبي دورا اساسيا في تمويلها تساعد السعودية و «مكتب التطور» في ذلك والتي من مظاهرها بعض الاهداف التي من اجلها عزل شخبوط وجيء بالشيخ زايد حاكما لامارة ابو ظبي . والحركة العمرانية الشكلية التي تشهدها دبي منذ عدة شهور والتي من بينها انشاء مجالس بلدية وغرف تجارية وضع برامجها وقوانينها «البيطار» والتي من المحتمل ان تطبق في انشازفة ثم بقية الامارات .

وبجانب هذه الخطوات التطويرية فانه اصبح من المتوقع ان تكرر بريطانيا تجربة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الذي عزلته عن الشارقة من ناحية ، وتجربة الشيخ شخبوط الذي عزلته عن حكم ابو ظبي من ناحية أخرى . وتنطلق السياسة البريطانية المقبلة في هذا السبيل من اعتبارين ، أولهما ان بريطانيا في سعيها الحثيث لتنفيذ مخططاتها لا تريد معارضين لهذا المخطط او معترضين يقفون حجر عثرة في سبيل تنفيذه . وعندما وقف الشيخ صقر بن سلطان القاسمي هذا الموقف لم تتوان بريطانيا من التخلص منه . وثانيهما ان بريطانيا في سعيها الحثيث الى الابتعاد عن صدر المسرح السياسي في المنطقة واحلال حراس لمصالحها محلها من الخارج والداخل فانها لا تريد ان يكون حراسها من الداخل «تنازلة» عاجزين عن التحرك والتصرف الدبلوماسي والسريع ، وانما رجال يوهمون كل من يراهم ويتعامل معهم أنهم الحكام الحقيقيين (ليس هناك من يرسم لهم سياستهم او يسيروهم ضمن سياسة معينة خارجة عن ارادتهم) .

ومن الحكام المرشحين لتكرار تجربة صقر بن سلطان القاسمي فيهم ولتطبيق الاعتبار الاول عليهم صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة الذي جرت عدة محاولات للضغط عليه وتهديده وعزله . من هذه المحاولات تأليب قبائل الجبال «الجبوس» ضده اكثر من مرة ولكنه استطاع اخيرا ان يتصل بهم مباشرة ويسوى جميع الامور معهم ويكسبهم الى صفه .. ومحاوله فصل منطقة الرمس التابعة لرأس الخيمة واعلانها امار مستقلة ولكنه استطاع احباط هذه المؤامرة قبل تنفيذها . ومن المعروف ان الشيخ صقر بن محمد القاسمي حليف

لصقر بن سلطان حاكم الشارقة المعزول وكان ابنه في قصر حاكم الشارقة عندما نفذ الانجليز عملية اعتقاله وابعاده عن المنطقة . ويومها زحفت القوات البريطانية الى رأس الخيمة ، وهددت صقر محمد القاسمي بالحاقه بصقر بن سلطان ولم يجد صقر بن محمد القاسمي أمامه الا الاستسلام لرغبات بريطانيا .

وبما أن المحاولات لا زالت مستمرة للتخلص منه فانه اخذ منذ فترة يحصن نفسه ضد هذا الخطر الوشيك فكون له قوة خاصة ، ربطها به مباشرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد للدفاع ضد اى محاولة غزو عسكري لرأس الخيمة تستهدفه . وهو يحاول تكتيل بعض الحكام الآخرين في جبهة واحدة مناوئة للجبهة التي يتزعمها راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي ورجل السعودية الاول في المنطقة . ولكن مهما بدت هذه المحاولات التي يقوم بها صقر بن محمد القاسمي ذات قيمة الا أنه من المشكوك فيه ان تساعد على الصمود في وجه ارادة بريطانيا في المنطقة ومخططاتها . ومن الملاحظ ان الانجليز يحاولون الان شراء حاكم رأس الخيمة باغراءات المناصب قبل ان يلجأوا الى اساليب العنف . ويتضح ذلك من تعيينه رئيسا لمجلس حكام الامارات في دورته الاولى .. ورئيسا للجنة وضع الدستور الاتحادي .

ورغم التطور العمراني والشكلي الذي تعمل بريطانيا على ان تجعله يرافق قيام هذا الاتحاد فان الحقيقة الثابتة التي لم تستطع جميع هذه المحاولات طمسها ، هو ان هذا الاتحاد سيكون اتحادا مزيفا ، ليس له علاقة بارادة شعب ساحل عمان الذي يريد اتحادا تابعا منه يحدد هو هويته ومضمونه وممثليه فيه .

خامساً - مستقبل البحرين

بالنسبة للبحرين فان ما يفصح عنه الجو السياسي في هذه المنطقة من الخليج العربي يدل بوضوح على ان الاستعمار البريطاني فيما يرسمه من مستقبل لهذه المنطقة تابع اساسا من تجربته مع الحركة الوطنية فيها .. فرغم فشل هذه الحركة خلال العشر سنوات السابقة في تحقيق انتصار حاسم على القوى الاستعمارية والرجعية في البحرين الا أنها لقنت الاستعمار والرجعية دروسا بدا واضحا انهما يستفيدان منها فيما يخططان لمستقبل البحرين . اهم هذه الدروس ان الوعي

السياسى فى البحرين قد بلغ مرحلة من النضوج متقدمة على الامارات الاخرى .

ان وسائل القمع والتنكيل التى استخدمها الاستعمار طيلة الفترة السابقة ضد الحركة الوطنية والتى نجحت فى شلها مؤقتا قد اصبحت غير ذات جدوى من ناحية ضمانها ومن ناحية الاستقرار المطلوب فى البحرين وروتينيته بالنسبة للحركة الوطنية التى تعودت عليها . ومن هنا فان هذه الاساليب يمكن استبدالها بأساليب اخرى قد تكون اكثر جدوى فى تحقيق الغرض المنشود واكثر ملاءمة للمخطط البريطانى الجديد . وبالذات شقه الذى يستهدف ابتعاد بريطانيا عن صدر المسرح السياسى فى المنطقة ، وافساح الطريق لحراسها كى يحلوا محلها ويتولوا حماية مصالحها .

والاساس الذى تنطلق منه السياسة البريطانية الجديدة فى البحرين هو احداث انفراج سياسى فى الوضع الداخلى يمتص النقرة الشعبية على الوضع الاستعمارى ، او كما قالت صحيفة (الدبلى ميل) البريطانية محذرة « انه اذا لم تعمل بريطانيا على ازدهار اقتصاد الجزيرة واذا لم تسمح بانشاء نوع من التمثيل الشعبى هناك فان الطريق سيكون مفتوحا امام الحركات الوطنية واعمال العنف » . وفى مكان آخر من المقال نفسه تنبأت الدبلى ميل « ان تصبح البحرين عدن اخرى فى حالة اذا لم تقم الحكومة البريطانية باعادة النظر فى سياستها فى البحرين والخليج العربى بصورة كاملة » .

فالمعروف ان السياسة البريطانية فى البحرين خلال السنوات العشر الاخير كانت سياسة كبت وارهاب وخنق لجميع مظاهر الحرية وقد ادى هذا الكبت الى انفجارات شعبية متلاحقة ابتداء من احداث ١٩٥٦ التى حلت فيها «هيئة الاتحاد الوطنى» واعتقل ونفى وشرذ وجرح المئات من افراد الشعب وقياداته الوطنية . مروا باحداث ١٩٥٨ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، التى استمرت فيها حركة الارهاب والكبت والتشريد ثم احداث ١٩٦٥ عندما انفجرت الانتفاضة الشعبية التى سقط فيها عشرات الشهداء والجرحى وامتلات السجون والمعتقلات بالمئات ، وشرذت مئات اخرى من وطنها ، واخيرا وليس آخرا احداث ١٩٦٦ التى جاءت فى الذكرى الاولى لانتفاضة مارس ١٩٦٥ الشعبية والتى انتقم فيها الشعب من جلادين حين فجر سيارتى العميلين

«بوب» واحمد محسن . فكسر ساق الاول وتحطم العمود الفقرى للثانى . . . وقد كان هذان العميلان مسئولين مسئولية مباشرة عن حركة الارهاب والتنكيل التى مارسها السلطات الاستعمارية ضد الحركة الوطنية ، لانهما كانا الجهاز المنفذ لها .

وقد جاء مقال «الدبلى ميل» بعد حادثة الانتقام من هذين العميلين مباشرة ولكن بريطانيا كانت قد بدأت تنفذ ما طالبت به « الدبلى ميل» فى مقالها قبل كتابته ببضعة شهور .

فسمحت باصدار صحيفة لأول مرة منذ ثمان سنوات حين اغلقت جميع الصحف ، ورافقت صدور هذه الصحيفة اشاعة قوية تقول انها ليست الا مقدمة لاعطاء تراخيص لصحف اخرى .

كما غيرت جهاز مخابراتها فاحالست «بوب» واحمد محسن على التقاعد بعد ان اصبحا غير قادرين على العمل ، وكذلك «بن» الرئيس العام لجهاز المخابرات وعينت بدلا منهم ضباط انجليز واردينين آخرين على رأسهم ايان هندرسون الذى عين فى منصب «بن» وكان يشغل قبل ذلك منصب رئيس جهاز مكافحة عصابات الماو ماو اثناء حرب التحرير فى كينيا .

وبمجيء هندرسون تغيرت اساليب المخابرات فتحولت من مركزية الى اللامركزية . . . كما بدأ هندرسون يتبع سياسة جديدة مع المعتقلين فيحدثهم عن تعاطف الانجليز معهم ، وعن استعدادهم للعفو عنهم ، واجراء تغيير فى سياسة الكبت .

واستمرارا لهذه السياسة تم الافراج على دفعات عن بعض هؤلاء المعتقلين ، والسماح لهم بالعمل فى البحرين ، خلافا للسياسة السابقة التى كان مجرد الاشتباه فى الشخص معناه حرمانه من العمل ، وارغامه بطريقة غير مباشرة على الهجرة الى الخارج بحثا عن عمل . . .

وآخر ما نضج به الجو السياسى فى البحرين هو ان الانجليز يبحثون الان بجدية اعطاء ترخيص لحزب سياسى فى البحرين ، ضمن خطوات احداث الانفراج السياسى فى الوضع . . . وقد بدأت بعض الاوساط فى البحرين تتحدث عن اسم الشخص الذى من المتوقع الترخيص له بانشاء هذا الحزب . . . ومن الاسم المطروح ، والغرض من انشاء هذا الحزب تتضح طبيعة الاهداف البعيدة لسياسة الانفراج

السياسى التى تعمل بريطانيا على اتباعها فى البحرين ، فالشخص المرشح لانشاء هذا الحزب هو من البرجوازية الوطنية التى كان لها دور فى «هيئة الاتحاد الوطنى» سنة ١٩٥٦، وقد غادر البحرين بعد ذلك الى السعودية وعاش فيها طوال السنوات السابقة ، وتقلد هناك اكثر من منصب منها مدير بنك ٠٠ ولما عاد الى البحرين كانت الشكوك حوله عن صلته بالمخابرات البريطانية ٠٠ وعن الدور الذى تؤهله بريطانيا للقيام به فى البحرين ، والذى يعتمد بصورة اساسية على ماضيه «الوطنى» وفرت له بريطانيا خلال الشهور السابقة سبل البروز الى السطح من جديد بنفس ثوب البرجوازية الوطنية ، التى تطالب بالاعتدال ، وبالحلول الوسط ، وتؤمن بمبدأ «خذ ثم طالب» .

وبذلك فان بريطانيا تريد ان تحقق من وراء انشاء هذا الحزب ورئيسه هدفين فى نفس الوقت : - اصفاء صبغة الوطنية على الحزب، وضمان سيطرتها عليه من خلال ارتباط صاحبه بها . وحزب هذه صبغته لاشك انه سيؤثر على استقطاب الحركة الوطنية الثورية للجماهير ، لاعتبارات علنية ، وطبيعية للشعارات التى سيرفعها ٠٠ وهذا ما اراده الاستعمار البريطانى بالضبط ، ٠٠ التشويش على الحركة الوطنية ، وامتصاص نقمة الجماهير الشعبية ٠٠

وضمن التوقعات المنتظرة للتغيرات السياسية فى البحرين احتمال عزل حاكم البحرين نفسه ، فى عملية مشابهة لعزل شخبوط من حكم ابو ظبى ٠٠ واسباب هذا العزل المتوقع منطلقة اساسا من الاعتبار الثانى فى السياسة البريطانية الجديدة الذى شرحناه اثناء حديثنا عن ساحل عمان ٠٠ وهو الاعتبار الذى يقول ان بريطانيا فى سعيها الحثيث الى الابتعاد عن صدر المسرح السياسى فى المنطقة واحلال حراس محلها من الخارج والداخل ، فانها لا تريد ان يكون حراسها من الداخل «تنابلة» عاجزين عن التحرك والتصرف الدبلوماسى والسريع ، وانما رجال يوهمون كل من يراهم ويتعامل معهم انهم الحكام الحقيقيين ٠٠ اما الاسباب المباشرة التى يدعم بها الانجليز وجهة نظرهم هذه فى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين وتوابعها ، ٠٠ فهى مستقاة من تجربتهم مع الحركة الوطنية ، ومن ضمن الدروس التى استفادوها من هذه التجربة ، وبالذات من تجربة مارس ١٩٦٥ تقول وجهة النظر البريطانية ان الشيخ عيسى اثبت

خلال هذه الاحداث وبعدها انه ليس من العناصر التى تستطيع السياسة البريطانية الجديدة الاعتماد عليها مستقبلا . فهو مثلا بدل ان يعمل بحنكته السياسية على امتصاص النقمة الشعبية ضد الوضع قد ساعد بضعف حنكته السياسية على زيادة هذه النقمة وانتشارها بين جميع فئات الشعب كانتشار النار فى الهشيم . وبالإضافة لذلك فقد سبب لبريطانيا موقفا محرجا حين اثبت بتصرفاته هذه لكل من تقدموا له بمطالب من اولياء امور المعتقلين ٠ انه ليس الحاكم الفعلى فى البلد ، وانما مجرد واجهة لا حول له ولا قوة ، وبذلك فقد كشف للقاضى والدانى حقيقة تحرص السياسة البريطانية على كتمانها وعدم كشفها . ويؤيد الانجليز فى وجهة نظرهم هذه احد اشقاء الحاكم (الذى يعمل بجد من اجل ان يكون رجل بريطانيا الاول فى البحرين ومن ثم يقفز الى الحكم) ، والذى يبدي تدمره ايضا من شقيقه الاخر بأعتبره مسئولا عن حالة الامن اثناء الاحداث ، ويقول هذا ايضا ان أخى هذا كشقيقى (الحاكم) لم تكن مسئوليته عن الامن الا مسئولية شكلية . فقد كان لا يعلم شيئا عن اجراءات الامن التى تتخذ الا بعد تنفيذها وظهور نتائجها ٠٠ ويستمر شقيق الحاكم هذا فى شرح وجهة نظره فيخرج بنتيجة كأنه يعرفها لأول مرة . يقول «ان احداث ١٩٦٥ قد اثبتت لنا أننا - يقصد الاشقاء الثلاثة الحاكمين - لسنا اكثر من ادوات فى يد بريطانيا» .

واذا كانت بعض المصادر تقول ان الانجليز سوف يختارون حينما يصممون على عزل عيسى عن الحكم بين شقيقه الذى يؤيد وجهة نظرهم وبين عمه الشيخ دعيح بن حمد آل خليفة المعروف بأنه رجل بريطانيا الاول فى البحرين وبأنه يتمتع بكثير من المميزات التى تريد بريطانيا توفرها فى حاكم البحرين ، فانها من الأرجح ان تختار الاخير ٠٠ ويشغل الشيخ دعيح الان وظيفة رئيس محاكم البحرين ٠٠ ومن الطبيعى ان تستبعد جميع المصادر تعيين وصى لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ، وكان الشيخ عيسى يعلم بما يخبئه له الانجليز فهو منذ ان ولى ابنه ولاية العهد وهو يحاول ابرازه على السستويين الشعبى والرسمى ، وراء تقوية نفوذه واطهاره بمظهر القادر على ادارة دفة الحكم .

واذا كانت بريطانيا فى سعيها لاحداث انفراج سياسى فى وضع

البحرين تجسد الشق الاول أيضا والذي يقول « انه اذا لم تعمل بريطانيا على ازدهار اقتصاد الجزيرة ٠٠ » واذا سلمنا لما للوضع الاقتصادي والاجتماعي من ارتباط مباشر بالوضع السياسي ، وتأثير عليه ، فاننا نستطيع ان نقول بعد ذلك ان البحرين تعاني من مشكلة بطالة (٤ آلاف عاطل عن العمل) ، ومن ازمة اقتصادية وكساد تجاري ترجع اساسا الى حالة الارهاب والاعتقال والتشريد التي عاشتها البحرين خلال السنوات الاخيرة من جهة والى سوء توزيع واستغلال الثروة القومية ، وسيطرة الاجانب على اقتصاد البحرين ، ووجود حوالي ٧٠ ٪ من اموال البلد في الخارج من ناحية اخرى .

لذلك فقد قصد الانجليز ابراز ما سمي بزيادة اجرة قواعدهم في البحرين من حوالي ٤٠٠ جنيه الى مليون ونصف المليون جنيه حتى يظهروا بمظهر المساعد في حل المشكلة الاقتصادية ، ولايثبات «قانونية» وجودهم في البحرين ، لانهم يدفعون ثمن هذا الوجود ٠٠ وقد رافقت زيارة الوفد البحريني الى لندن للتفاوض بشأن اجرة القاعدة دعاية واسعة حول دور القوات البريطانية التي ستصل البحرين والموجودة حاليا في انعاش الوضع الاقتصادي فيها والقضاء على الكساد التجاري الذي تعاني منه ، وقد تجسد ذلك - مثلا - في مقالين نشر احدهما في صحيفة كويتية مرتبطة بالانجليز تحت عنوان « القاعدة البريطانية عصب الحياة للبحرينيين » وآخر في صحيفة بحرينية جاء فيه « انه اذا كنا عاجزين عن تصفية القواعد البريطانية فلماذا لا نستفيد منها اقتصاديا ٠٠ » ! وعندما عاد الوفد الذي اجري المفاوضات في لندن ادلى رئيسه الشيخ خليفة بن سلمان (شقيق الحكام) ورئيس المالية بتصريحاته جاء فيها « ومن قال لك ان استيرادات القوات البريطانية ستظل معفاة من الضرائب كما كانت في السابق ٠٠؟ اننا نعترم المطالبة بتنفيذ القوانين السائدة في البلاد عن كل ما يتعلق بالتسهيلات الحالية التي تتمتع بها القوات البريطانية ٠٠ »

وعن اجراء القواعد نفسها التي ستدفعها بريطانيا قال الشيخ خليفة بمنتهى الطيبة « ٠٠ كان بوسع بريطانيا ان تنقل قاعدتها الى اي بلد مجاور من بلدان الخليج في حالة رفضنا هذا المبلغ او اصرارنا على رقم يتناسب مع التسهيلات - والنتيجة في مثل هذه الحالة - ان تخسر البلاد مبلغا يساعد في دعم اقتصادياتها مهما كان ضئيلا ، ويظل الوجود البريطاني قائما في الخليج بكل مسؤولياته السياسية

والعسكرية دون ان تستفيد البحرين اقتصاديا منه » ونعتقد ان انسب تعليق على هذا الكلام هو ان رئيس وزراء بريطانيا نفسه يخجل ان يقوله .

أما حقيقة هذه الاجرة التي يتباهى بكسبها الشيخ خليفة فقد كشفتها جريدة «المحرر» اللبنانية في مقال لها صدر بعد عودة الشيخ خليفة من لندن ، فبعد ان تذكر «المحرر» ان ميزانية جهاز المخابرات البريطاني في البحرين والتي بلغت في عام ١٩٦٥ مليون ونصف المليون جنيه كانت تدفعها حكومة البحرين .

وان بريطانيا منذ ان زادت قواتها في البحرين ابان تهديد عبد الكريم قاسم باحتلال الكويت ، والكويت تدفع ثلاثة ملايين جنيه لبريطانيا تغطية لمصاريف اقامة هذه القوات في البحرين ، بعد ان تذكر «المحرر» ذلك تقول نعود فنحسب ما حدث حسابا تجاريا محضا:

- بريطانيا كانت «تلطش» من البحرين مليون ونصف مليون جنيه اجرة جهاز المخابرات الانجليزى العامل في البحرين والملحق بالقيادة العسكرية هناك .

- وكانت «تلطش» ثلاثة ملايين جنيه من الكويت اجرة زيادة القوات البريطانية في البحرين ٠٠

- اذا فالمجموع اربعة ملايين ونصف المليون جنيه مقابل اجرة القاعدة والتي كانت اربعمائة جنيه استرليني .

- اي ان الربح الصافي لبريطانيا - ايضا تجاريا وبعيدا عن المنطق الوطني الذي يضيف للحساب ارباحا اخرى معروفة - كان طوال السنوات الماضية اربعة ملايين و٤٩٩ الف و٦٠٠ جنيه .

- الان «زادت» بريطانيا اجرة القاعدة الى مليون ونصف تقريبا (وفي احسن الاحتمالات) وهذا يجعل الربح الانجليزى الصافي ثلاثة ملايين جنيه ٠٠ وهكذا تمت اللعبة .

وفي ترويجة للتسهيلات والمساعدات التي وافقت بريطانيا على تقديمها للبحرين قال الشيخ خليفة في نفس تصريحاته موضحا نصا جاء في البيان البريطاني البحريني المشترك حول المفاوضات « من المشاكل المعنية بمثل هذا القول مشكلة مطار البحرين الدولي فمن

المعروف ان المطار المذكور يدار ويستغل من قبل وزارة الطيران المدني البريطانية مقابل استلامنا لمبالغ اسمية لا تمثل في مجموعها ٤ ٪ سنويا من تكاليف انشائه ٠٠ هذا الوضع قد مسه كثير من التعديل نتيجة للتفاهم الذى اشار اليه البيان ونحن الان فى سبيل استلام السلطة الفعلية فى المطار وان كنا سنترك لوزارة الطيران ادارته ، على ان تكون للحكومة حقوق موارده والسيطرة عليه ٠٠ »

والنتيجة التى نخرج بها بعد هذا الاستعراض ان بريطانيا تعمل على توفير جو من الهدوء والاستقرار حول قواعدها فى البحرين مستقبلا ، وان ذلك يمكن تحقيقه - كما ترى بريطانيا - عن طريقين: الانفراج السياسى المحدود والمقيد ، وانعاش الوضع الاقتصادى ، على شرط الا تضحي بريطانيا بأى شىء فى سبيل ذلك ، وانما استغلال هذا الانفراج السياسى وذلك الانتعاش الاقتصادى فى انعاش وضعها واستقراره بايهام الرأى العام المحلى والعالمى انها تتنازل عن اشياء وهى لا تفرط بشىء ٠ ومن هذا المنطلق فانه من المستبعد ان تمد بريطانيا الانفراج السياسى المحدود فى البحرين الى حد تكرار تجربة الكويت السياسية ٠٠ على الاقل خلال الخمس سنوات القادمة ٠

سادساً - مستقبل قطر

أما بالنسبة لقطر فان مستقبلها الذى رسمته لها السياسة البريطانية الجديدة - كما صرحت بذلك المصادر الرسمية القطرية - هو انها ستكون ثانى اماره فى الخليج العربى تعطى « استقلالها » بعد الكويت التى نالت « استقلالها » فى عام ١٩٦١ ٠

ففى شهر نوفمبر الماضى صرح الشيخ خليفة بن حمد ولي العهد ونائب حاكم قطر فى اجتماع له مع مجموعة من القاولين والتجار ٠٠ قال نائب حاكم قطر « ٠٠ انه تجرى حاليا اتصالات لإنشاء اتحاد ما ٠٠ بين امارات الخليج ، واذا نجحت هذه الاتصالات فستكون قطر هى عاصمة هذا الاتحاد المزمع اقامته ٠٠ وستكون الخطوات الاقتصادية ، مثل توحيد النقد ، هى الخطوات الاولى فى هذا السبيل ٠٠ »

وفى يوليو ١٩٦٦ كتب مراسل « اخبار الكويت » من قطر نقلا عن مصدر قطرى مسئول ما يلى : « بات فى حكم المؤكد ان تعلن اماره

قطر فى غضون عام من الان دولة مستقلة فى الخليج العربى بعد الغاء اتفاقية الحماية المعقودة بينها وبين بريطانيا و ابرام معاهدة صداقة جديدة تنظم العلاقات بين قطر والمملكة المتحدة » ٠ والمعروف ان بريطانيا تخاطب قطر بعبارة (دولة قطر) ٠ هذا وقد اتخذت حكومة قطر فى الفترة الاخيرة سلسلة من الاجراءات الهامة ابرزها اصدار نقد جديد باسم نقد قطر ودبى وقد طرحت العملة المعدنية للبترول وستطرح العملة الورقية فى موعد اقصاه اكتوبر المقبل حيث يسحب الريال السعودى المتداول حاليا بصورة مؤقتة بعد ابطال تداول الروبية الهندية ٠

واستطردت الصحيفة قائلة « كما بدأ فى اصدار مجموعة من القوانين اهمها قانون العمل ووضع أسس لنظام قضائى حديث وقد تم انشاء محكمة للعمل والعمال تعتبر ثانى محكمة فى الشرق الاوسط ومن الاجراءات الهامة التى تتخذها قطر تحديد معالم علاقاتها بالمملكة المتحدة على اسس من الاحترام المتبادل وقد اخذت الحكومة البريطانية تراعى بالفعل عدم التدخل فى الشئون الداخلية لقطر وقد برز هذا الموقف فى الخلاف الذى نشأ على حقوق استغلال المياه الجوفية فى المنطقة الواقعة بينها وبين البحرين اذ أصرت قطر على عرض النزاع على لجنة تحكيم دولية واختارت قطر احد اساتذة القانون فى فرنسا ممثلا لها ٠٠ »

وتستطرد الصحيفة فى شرح الخطوات التى تتخذ من اجل ابراز «دولة قطر المستقلة» فتقول « وتقوم مؤسسة دولية مخصصة فى دراسة الاحوال الاقتصادية فى الشرق الاوسط بتكليف من حكومة قطر بتحديد اهم المشروعات الانتاجية الممكن تنفيذها وانتهت الى التوصية باقامة مشروعات اهمها انشاء مصنع للاسمنت ومصنع للاسماك واقامة ميناء بحرى حديث وانشاء مصنع لاستخلاص الغاز الطبيعى ومصنع آخر لتكرير البترول والاستفادة من مشتقاته ، كذلك تأسيس شركة وطنية للتأمين وبنك وطنى يصبح بنكا مركزيا بعد اصدار النقد الجديد ٠٠ هذا بالاضافة الى مشروعات التنمية الزراعية التى يجرى تنفيذها حاليا » ٠

ويستخلص المصدر المسئول فى حكومة قطر الهدف من كل هذه الخطوات والاجراءات فيقول فى ختام تصريحه « ٠٠ ويمكننا القول انه

مع تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية، واستكمال اصدار القوانين المدنية والجزائية وانشاء المحاكم ، تكون قطر قد استكملت مقومات الدولة بصورة تامة بما يحقق التمتع بوضع سياسى دولى جديد تلغى بعده معاهدات الحماية وتقوم العزقة بينها وبين المملكة المتحدة على اساس معاهدة صداقة ٠٠»

ماذا يعنى هذا الكلام هل يعنى مثلا ان بريطانيا ستكرر تجربة الكويت فى قطر ؟!

لقد سبق ان قلنا فى مكان آخر من هذا الفصل ان السياسة البريطانية الجديدة فى هذه المنطقة لا تريد تكرار تجربة الكويت فى امارات الخليج ٠٠ ولذلك فالجواب على هذا السؤال هو كلا ٠٠ رغم وجود بعض اوجه التشابه بين الوضعين الكويتى قبل الاستقلال - والقطرى ٠٠ منها طبيعة الوجود الاستعمارى الذى كان سائدا فى الكويت ، والسائد الان فى قطر ٠

اذن ما هى طبيعة هذا الاستقلال الذى من المتوقع ان تمنحه بريطانيا لقطر ؟

وللاجابة على هذا السؤال لابد ان استقرأ الملامح العامة للوضع القطرى ، ذلك ان وضع قطر يتميز بخمسة عوامل اساسية لها علاقة مباشرة بأية تغييرات يمكن ان تحدث فى هذا الوضع، هذه العوامل هى:

(١) طبيعة الاستعمار : ان متركزات الاستعمار البريطانى غير ظاهرة على سطح قطر ، ولهذا العامل اهمية فى اذكاء الشعور الوطنى والقومى لدى المواطن ، من خلال طبيعة احتكاكه ، ومستوى وقوة هذا الاحتكاك اليومى مع الوجود الاستعمارى ، وهذه الميزة لا تتمتع بها من امارات الخليج - باستثناء الكويت - الا قطر ، فليس فى قطر قواعد عسكرية بريطانية او قوات عسكرية بريطانية يحتك بها المواطن القطرى يوميا ، والسبب راجع الى ان الاستعمار البريطانى ليس فى حاجة الى اقامة هذه القواعد فى قطر ، لانه يعتمد على البحرين وبورجه الحربية التى تجوب الخليج فى حماية مصالحه الاستعمارية فى قطر ٠ ثم ان الاستعمار البريطانى حرص خلال سنوات سيطرته على قطر ، الا يبرز سيطرته هذه ولا نفوذه المتحكم فى الاوضاع على السطح ، وانما استتر فى تنفيذ هذه السيطرة ، والنفوذ وراء واجهات محلية من الحاكم

وافراد العائلة الحاكمة ، ومجموعة اخرى من العملاء ، من ذلك مثلا تكوين مجلس الشورى من عدد من افراد الاسرة الحاكمة ، رغم انه فى حقيقته ليس الا مجلسا صوريا يحركه «كوكرن» الذى غير اسمه الى محمد المهدي واعلن اسمه فى عام ١٩٦٣ وارتنى اللباس العربى - الضابط السياسى والعسكرى البريطانى الاول فى قطر ، والقائد العام لقوات الجيش والشرطة ٠ وقد جاء تكوين مجلس الشورى هذا بقرار من الحاكم نفسه وكان الانجليز ليست لهم علاقة بالموضوع ٠٠ وكوكرن هذا لا يظهر الى صور الاحداث - ان اضطر لذلك - الا لتنفيذ «ارادة» حاكم قطر ٠

(٢) وهذا العامل يقودنا الى عامل آخر له علاقة مباشرة بطبيعة الاستعمار وهو موقف الحركة الوطنية فى تجربتها من الوجود الاستعمارى فى قطر ٠ لقد تأثرت الحركة الوطنية فى قطر بطبيعة هذا الوجود ، ان لم نقل انخدعت بمظاهره الزائفة وظهرت خلال سنوات ٦٢، ٦٣، ٦٤، وهى تصب شعاراتها فى مجرى اصلاحى بعيد عن ملامسة حتى اطراف العدو الرئيسى لها وهو الاستعمار البريطانى نفسه ، هذا المجرى هو افراد العائلة الحاكمة - باستثناء الحاكم نفسه - وبعض العملاء العرب والايروانيين المتصدين للوضع ، ثم بعض الموضوعات القريبة الى الشكلىة منها الى جذور متركزات الوضع الاستعمارى فى قطر ، والامثلة على ذلك كثيرة حملتها بيانات ومطالب وتركيب الحركة الوطنية الطبقي ، من هذه الامثلة نسوق اهم المطالب التى تضمنها بيان «جبهة التحرير الوطنى» التى تصدرت العمل الوطنى خلال عام ١٩٦٣ واولائل عام ٦٤ والتى استطاعت السلطات الاستعمارية ضربها على مراحل باستغلال نقاط ضعفها واهم هذه المطالب :

- أ - مساواة ابناء الاسرة الحاكمة مع ابناء الشعب امام القانون ٠
- ب - ان يسدد ابناء السلطة الحاكمة ديونهم المستحقة عليهم للتجار ٠
- ج - ان يوزع اصحاب الاملاك والعقارات والذين يتقاضون رواتب من الحكومة جزءا من اجور هذه الاملاك على افراد الشعب الفقراء ٠
- د - الغاء الامتيازات الشخصية عن افراد السلطة لحاكمة ٠
- هـ - انشاء دوريات خفر سواحل وطنية تمنع دخول المتسللين ٠
- و - انشاء اذاعة ومحكمة وبلدية ٠

ورغم ان الحركة الوطنية في قطر تطورت خلال العامين الاخيرين من حيث الشمول النضالي والثوري ، الا أن التفكير الاساسى لجزء كبير من هذه الحركة لا زال متأثرا بهذه الخطوط الاصلاحية في طابعه العام ويمكن للحركة الوطنية ان تتلخص من هذا الطابع الاصلاحى ، عندما تتلخص تماما من تصدر البروجوازية الكبيرة لها ، هذه البروجوازية التى اثرت كثيرا فى شعارات الحركة الوطنية طوال الفترة السابقة ، وذلك واضح من المثال السابق ذكره .

(٣) **التركيب القبلى لمجتمع قطر :** فرغم نفتت النظام القبلى فى معظم امارات الخليج ، وفقدانه لوزنه واهميته فى التأثير على الاحداث والتطورات التى يمر بها المجتمع ، فلا زالت القبلىة فى قطر تتحكم فى المجتمع بتزمت ، وتفرض عليه قوانينها ونظمها وتقاليدها التى لم تعد تناسب روح العصر ، والتى لا يستفيد منها الا الاستعمار نفسه . فسكان قطر ينقسمون الى مجموعة من القبائل التى تسكن كل واحدة منها منطقة خاصة بها تقريبا ، وفى هذه المناطق يكون الولاء الاول لزعيم القبيلة او زعمائها ، حيث ينفذ افراد القبيلة اوامر وطلبات زعيمها تنفيذا شبة اعمى ، حيث تعتبر اقوال هذا الزعيم - او زعماء الافخاذ - حكيمة وصائبة من الصعب الطعن فيها او معارضتها ، اما الشخص الذى لا ينتمى لقبيلة معينة فهو «دونى» كما يسمى هناك ، اى دون المستوى او غير اصيل فى مواطنيته .

ولشيوخ القبائل وزعمائها ارتباط وثيق بالحكم واغلبهم يعيشون على الهبات التى يمنحها لهم الحاكم كل عام . ولايضاح خطورة التركيب القبلى فى قطر نذكر أنه من أهم الاساليب التى اتبعتها السلطات الحاكمة فى قطر للقضاء على الحركة الوطنية عام ١٩٦٣ ، من اهم هذه الاساليب «شراء» معظم رؤساء القبائل .

(٤) **تشابه وضع قطر مع وضع السعودية والتأثير الكبير بها ، ومن ثم قوة نفوذ السعودية فى قطر .** ذلك ان التماثل المذهبى ، والتركيب القبلى ، ونظام الدولة وتقاليدها ، وقوة نفوذ الاخوان المسلمين وارتباطهم الوثيق بالسلطة فى كل من «الدولتين» وولاء بعض اجنحة العائلة الحاكمة المطلق فى قطر للنظام السعودى وللملك السعودى راعى هذا النظام والارتباط الجغرافى بين الدولتين ، ووجود الحدود المشتركة بينهما ، والعمل الذى تقوم به السعودية من اجل تعبيد

الطريق الصحراوى الذى يربط هذه الحدود ، كل ذلك يوفر «انسجاما» بين النظامين السعودى والقطرى غير موجود بالنسبة لامارات الخليج الاخرى .

(٥) **ثم يبقى عامل خامس مميز للوضع القطرى رغم وجوده فى بقية امارات الخليج ، وهذا العامل هو الوجود والنفوذ الايرانيين القوميين فى قطر** واللذان يتمثلان باختصار فى وجود حوالى ٥٨ الف ايرانى مقابل ٣٢ الف عربى (كما ذكرنا فى فصل سابق) وفى الارتباط الوثيق بين النفوذ الايرانى والسلطات الاستعمارية والرجعية الحاكمة هذا الارتباط الذى مكنهم من السيطرة الى حد كبير سياسيا ، والى حد اكبر اقتصاديا ، وفتح لهم بابا من اخطر الابواب على قومية وعروبة ومستقبل قطر ، وهو باب التجنس ، والذى تكمن خطورته فى تدويب العنصر العربى وتغليب العنصر الايرانى عليه كما هو حاصل الان ومن ثم اتخاذ هذا وسيلة للسيطرة على مستقبل قطر السياسى .

هذه هى اهم العوامل التى تميز وضع قطر عن الاوضاع فى امارات الخليج الاخرى فتعطينه - مع عوامل اخرى فرعية - طابعا خاصا ، لاشك ان بريطانيا راعته حين قررت منح قطر استقلالها فكيف راعت بريطانيا هذه العوامل حين قررت منح قطر استقلالها ؟ من استقرارنا للوضع القطرى ، وفهمنا لمعنى هذه العوامل التى تميزه فانه من المتوقع ان تمنح بريطانيا قطر احد الاستقلالين الاتيين:

(١) **استقلال تكرر بريطانيا به التجربة السعودية فى قطر ، هذه التجربة التى من أهم مميزاتها افراغ مؤسسات السلطة التنفيذية من مضامينها وصلاحياتها ، وربطها برأس الدولة مباشرة ، والتى لا وجود فيها للسلطة التشريعية .**

(٢) **وفى احسن الحالات منحها استقلالا يكون الواقع والنظام القبليين العمود الفقرى للسلطة التشريعية فيه ، بالاضافة الى الوجود والنفوذ الايرانيين الذين يشكلون مع بقية العملاء الطابور الخامس للحلف الاستعمارى الرجعى فى المنطقة .**

أما عن امتصاص النعمة الشعبية عن طريق الالتفاف حول الحركة الوطنية فان ما جاء فى تصريحات المسئول القطرى عن مشاريع اصلاحية واضح انسجامها بل وتفوقها على الطابع الاصلاحى الذى عبرت عنه

الاسلوب الجديد الذى بدأ عمليا منذ عام ١٩٦١ كان ذكيا ولكن النتائج المطلوبة كانت عكسية تماما . ولكن ليس فى الامكان افضل مما كان .

كيف بدأت هذه السياسة تتكشف ؟

وضع الاستعمار فى اعتباره ان عدد سكان الكويت ٤٠٠ الف نسمة تقريبا وعددهم مع العرب الوافدين والاجانب يتجاوز ٥٠٠ الف نسمة وانتاج الكويت من البترول كبير جدا نسبة الى عدد سكانها ولذلك من الممكن رفع مستوى الشعب الكويتى اجتماعيا ومن ثم السير بسياسيتين متضادتين الاولى خفية هى السير بركاب الاستعمار وتنفيذ مخططاته فى المنطقة على جميع المستويات والثانية ظاهرة وهى موقف الحياد من الصراع الدائر بين القوى الثورية العربية من جهة وبين الاستعمار والرجعية من جهة اخرى . وفى عام ١٩٦١ اعطت بريطانيا الاستقلال للكويت باتفاقية عقدت بين الطرفين تبيح لبريطانيا انزال قواتها فى الكويت للدفاع عنها وتلزم الكويت بعدم الغائها الا بمشورة بريطانيا . وقد اتضحت السياسة الاصلاحية او الانفراج السياسى بنية السلطة فى اجراء الانتخابات فى البلاد وقجأة ظهرت أزمة فاجأت الشعب العربى فى كل مكان وهى مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت وتهديده بضمها الى العراق بالقوة وقد فسرت تلك المناورة عدة تفسيرات (اولها) اظهار استقلال الكويت الممنوح لها انه حقيقى وان الكويت لا تستطيع ان تواجه اى خطر الا بمساعدة بريطانيا تنفيذا لما جاء فى معاهدة الاستقلال . (ثانيا) ان عبد الكريم قاسم يعانى من ضغط شعبى داخلى واراد بذلك ان يوجه انظار الشعب الى الخارج ليلهي عن مطالبه وقضايا المصيرية . (ثالثا) ان بريطانيا وراء تلك المناورة لتفكر الشعب العربى بالكويت بفكرة الوحدة العربية حيث ان قاسم يريد تحقيقها بقو السلاح .

وتلى ذلك ان اجريت الانتخابات للمجلس التأسيسى الذى كانت مدته سنة واحدة لوضع الدستور ، ووضع الدستور حوى بعض المكاسب الشعبية المحدودة على امل ان تسير الديمقراطية الى مزيد من الحرية فى المستقبل . وانتهت مهمة هذا المجلس فأجريت الانتخابات الثانية فى اول عام ١٩٦٣ للمجلس الامة وكانت الانتخابات ديمقراطية حيث استطاعت عناصر تقدمية شعبية ان تصل الى المجلس وتلعب دورا

مطالب الحركة الوطنية السالفة الذكر . ولايضاح مدى اهتمام السلطات الاستعمارية الحاكمة بتنظيم اظافر الحركة الوطنية فان ما جاء فى تصريحات المسئول القطرى ايضا من « اصدار قانون العمل ، وانشاء محكمة للعمل والعمال تعتبر ثانيا محكمة فى الشرق الاوسط » ابرز مثل على ذلك ، فقد كان هذان الموضوعان من اهم مطالب العمال فى قطر طوال السنوات الائمة ، هذه المطالب التى قاد العمال من اجلها عدة اضرابات ، واشتركوا من اجلها فى الاحداث الوطنية التى اجتاحت قطر ، والتى من نتائجها وجود بعض زعماء العمال فى المنفى منذ ثلاث سنوات ، ومع ان السلطات الحاكمة حاولت تجميع هذه المطالب بتكوينها ثلاث لجان منتخبة من العمال تمثلهم فى منطقتى دخان وام سعيد وشركة شل ، وموافقتها بان يتصل رؤساء هذه اللجان بنائب الحاكم مباشرة ليحلوا معه المشاكل العمالية كلما طرأت ، الا ان العمال ظلوا متمسكين بمطالبهم الاساسية ، وقد ساعدتهم فى ذلك ان اللجان ليست لها علاقة بالعمال الا الاسم فهى اولا مجردة من الصلاحيات ، وثانيا تعرض رؤسائها للضغط والمحاربة والشراء من قبل شركات النفط ، اما الاتصال بنائب الحاكم فلم يكن يفيد الا فى حالات نادرة .

تبقى بعد ذلك ملاحظة على جملة وردت فى تصريحات المسئول القطرى ولها علاقة مباشرة واساسية بمستقبل الاستقلال الذى ستمنحه بريطانيا لقطر ، جاء فى هذه الجملة « . . . وتقوم العلاقة بينها وبين المملكة المتحدة على اساس معاهدة صادقة . . . » ان هذا الكلام يعنى ان قطر ستعقد معاهدة اخرى مع بريطانيا بعد الغاء معاهدة الحماية الحالية ، وهو نفس الوضع الذى حصل للكويت عند استقلالها . والمعروف ان المعاهدة الخاصة أو معاهدة الصداقة التى بين الكويت وبريطانيا هى التى تجيز لبريطانيا التدخل عسكريا لحماية الوضع فى الكويت بناء على طلب الحكام ، وقد طبق هذا النص من المعاهدة ابان أزمة عبد الكريم قاسم .

سابعا - مستقبل الكويت

كانت خطة بريطانيا لوضع الكويت السياسى تهدف ان يقوم نموذج اصلاحى يستطيع ان يقنع الشعب بجسدها فى تحقيق الاهداف الاستعمارية فى مناطق اخرى من الوطن العربى وغيره ، ولاشك ان

في الحياة السياسية في الكويت . وتوازيا مع هذا الخط الديمقراطي الاصلاحى سار الخط الاخر مع الرجعية العربية والاستعمار ووجدت هذه السياسة من مؤتمرات القمة مظلة تحتى بها وتظهر حرصها على مصلحة العرب واهدافهم وحتى سقوط مؤتمرات القمة وانكشاف استغلال الرجعية لها ، استمرت السلطة في الكويت تنادى بها وتصر عليها ، الى جانب قصة الوساطة الكويتية في قضية اليمن والتي كان لها جانبين . الاول ليظهر الاستعمار ان للرجعية طرف في قضية اليمن ولا بد من التسوية على حساب الاهداف الثورية . الثانى لتظهر الكويت رسميا حيادها وحرصها على المصلحة العربية .

وسارت هذه الصورة التي تحمل في طياتها الاسلوبيين المتضادين حتى انفجرت في تزيف الانتخابات النيابية التي جرت في الكويت في ٢٥ يناير ٦٧ حيث ان الاستعمار وصل الى نقطة ادرك من خلالها ان اللعبة الديمقراطية بقدر ما خدمت السياسة الاستعمارية قد خدمت القوى التقدمية في الكويت ولذلك لا بد ان تقف عند حد تعود بعدها الكويت الى الورا خطوات سريعة حتى لا تعطي فرصة للقوى الشعبية في تهديد المصالح الاستعمارية في المنطقة بعد ان اصبحت قوة لها ثقلها في مواجهة الشركات البترولية الاستعمارية والتسلل الايراني في منطقة الخليج العربي .

ماذا عن مستقبل الكويت ؟

ينفذ الان في الجزيرة العربية والخليج العربي مخطط يهدف الى -
(١) تصفية قضية اليمن ، والذي يسعى له الاستعمار هو أن تشترك الكويت مع السعودية في هذا المخطط ضد ثورة اليمن ومواجهة القوى التقدمية في الخليج العربي ولم تكن زيارة الملك حسين بعد تزيف الانتخابات في الكويت مجرد صدفة او زيارة ودية انما سيرا في تنفيذ المخطط المرسوم .

(٢) تصفية القوى التقدمية التي اصبحت في الفترة الاخيرة تؤثر سياسيا على المصالح البترولية الاحتكارية وخاصة بعد ان استطاعت المعارضة التقدمية في مجلس الامة الكويتي احباط اتفاقية تنفيق العائدات التي جاءت بها الشركة الانجليزية عن طريق الحكومة الى المجلس تطلب الموافقة عليها . ولسنا بصدد الحديث عنها . ولكن

نذكر ان الكويت لو اقرتها في حينها وعلى الصورة التي كانت عليها لخرست كما كانت في الماضي تخسر سنويا مبلغ ثلاثين مليوناً من الدنانير . وحينما اقدمت السلطة على تزيف الانتخابات في الكويت سلكت اسلوبا استفزازيا كانت تهدف من ورائه جر القوى التقدمية الى معركة تقوم بتصفيتها ولكن استطاعت هذه القوى ان تحبط ذلك المخطط . .

(ثالثا) يهدف الاستعمار كذلك من ربط الكويت بفلكه والقضاء على الحركة التقدمية في البلاد التخلص من التيار التقدمي الذي يواجه التسلل الايراني الى الكويت وباقي مناطق الخليج العربي .
والان انكشف كل شيء ولم تستطع السلطة بالكويت ان تشير الى اللعبة الديمقراطية لانها اصبحت تهدد المصالح الاستعمارية وانزاح الغطاء الذي كانت الكويت تغطى به حقيقة سياستها باسم الحياد عما يجري في الوطن العربي وفي الخفاء من تضامن مع الرجعية في السعودية والاردن والاستعمار .

القوى التقدمية في الكويت : لعبت القوى التقدمية دوراً في الوعي القومي وتأكيد الاهداف الشعبية الاساسية واثارة قضايا الخطيرة والمصيرية فقد اثارت قضية البترول وكشفت استغلال الشركات الاحتكارية وسرقاتها التي بلغت (٢٠٠) مائتي مليون دينار سنويا تقريبا من ثروة الشعب العربي في الكويت ، واثارت قضية التسلل الايراني الى الخليج العربي وخطورته على عروبة المنطقة وكشفت السلطة والسياسة الاستعمارية في المنطقة ، وهذه القوى التقدمية مطالبة الان وفي المستقبل ان تبني قواعدها وتكتل صفوفها وتواجه التحركات الرجعية والاستعمارية .

المراجع

- (١) التيارات السياسية في الخليج العربي للدكتور صلاح العقاد .
- (٢) تقرير بعثة الجامعة العربية للخليج العربي .
- (٣) مجلة الطليعة الكويتية الاعداد ٨٢ ، ٩٤ ، ٦٩ ، ١٢١ ، ١٧١ ، ١٠٦ ، ٩٥ ، ٩٧ .
- (٤) جريدة الاهرام القاهرة بالتواريخ الاتية : ٢٤ - ٤ - ٦٦ ، ٢١ - ٧ - ٦٦ و ٢٦ - ٦ - ٦٦ .
- (٥) دراسات سابقة للاتحاد .